جامع شروح منظومة

# غرامي صحيح

للإمام العلامة

أبي العباس أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي

٦٢٤ - ٦٩٩ هـ

شرح الأئمة الفضلاء

ابن جماعة الشافعي | ابن عبد الهادي الحنبلي

ابن قطلوبغا الحنفي | يحيى القرافي الأصفهاني

تحقيق وتعليق

أبي محمد عبد الله بن لمح الخولاني

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

نسخة محققة ومراجعة على عدة نسخ خطية

دار الإمام أحمد

الطبعة الاولى

دار الإمام أحمد

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

رقم الايداع بدار الكتب المصرية: 2010/21195
رقم الايداع الدولي: 1-29-5004-977-978



6شارع عزيز فانوس من منشية لتحرير من جسر السويس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون/ 0020222414248 تليفاكس/ 0020226365638 جوال/ 0020106014978
www.DarAlemamAhmad.com

فرع الازهر: 11 أ درب الاتراك - خلف الجامع الازهر
جوال: 0020105264020 هاتف: 002022510297

E.MAIL:DAR_ALEMAM_AHMAD@YAHOO.COM

جامع شروح منظومة

# غرامي صحيح


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة فضيلة الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري

الحمدُ لله هو أهلُ التَّقوىٰ وأهل المغفرة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، معزّ من أطاعَه، وناصر من نصره، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه البررة.

**أمَّا بعد:**

فقد طلب أخونا الباحث المفيد الداعي إلىٰ الله: **عبدُ الله بن لَمح الخولاني** -حفظه الله- الاطلاع علىٰ ست رسائل من جهده الطيِّب، وعمله المفيد، بين: تأليفٍ، وجمعٍ، وتحقيق.

**الرسالة الأولىٰ**: بعنوان: «**إضاعة الصلاة**» جمع فيها جمعًا طيبًا، وشرح فيها قولَ الله تعالىٰ: ﴿ ۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، شرحًا حسنًا.

**الرسالة الثانية**: «**شرح منظومة العراقي في الوضوء**».

**الثالثة**: تحقيق «**شرح الورقات**» لمحمد بن أحمد المحلي الشافعي.

**الرابعة:** تحقيق وتعليق علىٰ «**حاشية عبد الرحمن بن سليمان الأهدل علىٰ المنظومة البيقونيَّة**».

**الخامسة:** جمعُ عددٍ من شروح قصيدة «**غرامي صحيح**» للإشبيلي، مع التعليق عليها.

**السَّادسة:** تحقيق رسالة «**تزويج اليتيمة**» للإمام محمد بن إبراهيم الوزير.

فاطلعتُ عليها ورأيتُ كلَّ هذه الرَّسائل الستّ فيها مباحث جميلة، وعليها تحقيقات وتعليقات نافعة جليلة، تدل علىٰ تمكُّن أخينا الباحث المفضال: **عبد الله بن لَمْح**، زاده الله علمًا وهدىٰ، ودفع عنه كلَّ سوء وردىٰ، وبالله التوفيق.

كتبه

يحيىٰ بن علي الحجوري

٤ / ذو الحجة / ١٤٣٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَة التَّحقِيق

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وليُّ الصَّالحين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله إمام المتقين، وسيد الخلق أجمعين، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

**وبعد:**

فإنَّ علمَ الحديث من أعظم العلوم نفعًا، وحاجة العلوم إليه شديدة، فلا ينفك عنه علم من العلوم، في جزئيَّاته أو كُليَّاته، ولهذا فقد أولاهُ علماؤنا غايةَ الاهتمام، تدوِينًا وتأليفًا، وبيانًا وتوضيحًا، نثرًا، ونظمًا، وبَسطًا، واختصارًا.

**وممَّا نُظم في علوم الحديث:** قصيدة مليحة في «صفات الحديث» للعلامة الإشبيلي -من أئمة القرن السابع- في عشرين بيتًا، أخرجها في قالب غزلي، ورَّىٰ فيها بأوصاف جُملة من أنواع الحديث، وقد استحسنها منه جلَّة من أئمة عصره، وعكف عليها من بعده بالشرح والتوضيح.

وقد طالعتُ؛ فرأيتُ أنَّه قد شرحَهَا فِعلًا عددٌ ليس باليسير، ثم راجعتُ؛

فحصلتُ علىٰ جملةٍ من مخطوطات شروحها لنحو ستة من الشُّرَّاح، فتولَّدت عندي فكرة جمعها في مجموع واحد، ثم صرِفتُ عن ذلك ببعض الأعمال، ولما سنحت الفرصة رأيت أن أبادر بذلك لما فيه من الفوائد، فشرعتُ في إخراج ذلك العزم إلىٰ حيِّز الفعل.

وبدأتُ الآن بأربعة شروح، وهي:

- شرح ابن جماعة.
- شرح ابن عبد الهادي.
- شرح ابن قطلوبغا.
- شرح القرافي.

وحلَّيتها بمنتخبات، وتنبيهات من شرح شيخنا العلَّامة يحيىٰ الحجوري.

❊❊❊

# عملي في المجموع

- بعد أن حدَّدتُ النسخ المخطوطة التي سأعتمد عليها في كل شرح؛ قمت بنسخ كل شرح علىٰ حِدَة، معتنيًا بضبط النص، وتحليته باصطلاحات الضبط.

- علَّقتُ علىٰ ما أراه يحتاجُ إلىٰ تعليق من الشروح كلها، ولم أتوسَّع في التعليق حتىٰ لا نخرج عن المقصود، ولأنِّي قد كُفيت المؤنة من جهة -كما سيأتي في الذي بعده-.

- الشُّروح متعدِّدة الأَساليب، فبعضُها يشرحُ بعضًا، ولذلك فإنِّي أُحيل إلىٰ السَّابق واللاحق.

- ربما يتكرَّر النَّقل عن بعض الأئمة، وكذا بعض الأمثلة، وغير ذلك، فأكتفي بالإحالة، والتعليق في أوَّل موضع، وأحيل فيما عدا ذلك.

- خرَّجتُ الأحاديث المذكورة في الشروح، وحكمتُ عليها.

- وثَّقتُ النقول، وأرجعتُها إلىٰ مصادرها.

- عرَّفتُ بالأعلام المذكورين باختصار.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

وكتب

عبد الله بن لحج الخولاني

مكتبة دار الحديث - بدماج

العاشر من شهر شعبان سنة (١٤٣٠ هـ)

# ترجمة الإشبيلي

* هو أبو العباس أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي نزيل دمشق.

* ولد سنة (٦٢٤ هـ)(١).

* تفقَّه علىٰ العز بن عبد السلام وعبد العزيز الأنصاري ورحل إلىٰ الحجاز ومصر وغيرها وسمع من خلق كثير وعُني بالحديث وفقهه حتىٰ صار من كبار الأئمة، وأخذ منه وتخرج به عدد من الأئمة منهم الذهبي.

* **ترجم الذهبي لشيخه فقال:** «وعني بهذا الشأن ثم أقبل علىٰ تقييد الألفاظ وفهم المتون ومذاهب العلماء، وكانت له حلقة إقراء للحديث وفنونه، حضرت مجالسَه، ونِعم الشيخ كان عِلمًا وفضلًا ووقارًا وديانةً واستحضارًا واستبحارًا وثقةً وصدقًا وتعففًا وقصدًا، تخرَّج به جماعة وكتب الكثير من الفقه والحديث»(٢).

وحكىٰ السبكي كلام الذهبي في ترجمته.

**وقال جمال الدين بن تغري بردي:** «الشيخ الصالح الحافظ شهاب الدين

(١) وأما الصفدي فقال: (٦٢٥هـ).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٦).

أبو العباس... وكان حافظًا ديِّنًا خيِّرًا زاهدًا متورعًا عرض عليه جهات كثيرة فأعرض عنها»[(١)].

**وقال ابن العماد:** «المُحدِّث الحافظ...، وكان ذا ورع وعبادة وصدق».

* توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدمشق في جمادىٰ الآخرة سنة (٦٩٩هـ) ودفن بمقابر الصوفية وكان عمره حين وفاته نحو (٧٥) سنة[(٢)].

ﮂ ❁ ❁ ❁ ﮃ

---

(١) «النجوم الزاهرة» (٨/ ١٩١).

(٢) انظر: «العبر» (٥/ ٣٩٣)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٨٦)، و«طبقات الشافعية» (٨/ ٢٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٧/ ١٨٧)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٧٧٥).

# بين يدي القصيدة

القصيدة ثابتة إلىٰ الإشبيلي بما لا شك فيه، وقد سمعها منه عدد من الحفاظ.

قال الذهبي: «وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث، سمعتُ منه أولها: غرامي صحيح... البيت.

وهي عشرون بيتًا[١] سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيني»[٢].

وقال السبكي -بعدما ذكرها كاملة-: «وهذه القصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث»[٣].

وقال ابن تغري بردي: «وهو -أي: الإشبيلي- صاحب القصيدة المشتملة علىٰ صفات الحديث»[٤].

---

(١) وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٥): لامية في ثلاثين بيتًا!! اهـ وهذا خطأ محض، فقد نصَّ غيرُ واحدٍ علىٰ أنها عشرون بيتًا، وأجمعت علىٰ ذلك جميع الشُّروح.

(٢) «تاريخ الإسلام» (٥٢/ ).

(٣) «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٩).

(٤) «النجوم الزاهرة» (٨/ ١٩١).

**وقال الصفدي:** «وله قصيدة غزلية في صفات الحديث وهي عشرون بيتًا»[1].

**وقال ابن ناصر الدين:** «ومن نظمه الرائق قصيدته التي أوَّلها: غرامي صحيح»[2].

❊❊❊

(١) «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٧٨).

(٢) «شذرات الذهب» (٧/ ٧٧٦).

# عناية العلماء بهذه القصيدة

نالت هذه القصيدة إعجاب كثير من العلماء وطلاب العلم، فأقبلوا عليها.

**قال ابن العماد الحنبلي**: «ولقد حفظها جماعة وعلىٰ فهمها عوَّلوا»[١].

وذكر التلمساني أنه قد شرحها جماعة من أهل الشرق والغرب يطول تعدادهم[٢].

**قال الكتاني**[٣]: «ولأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح -بالفاء والحاء المهملة- بن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي نزيل دمشق المتوفىٰ سنة (٦٩٩) منظومة في ألقاب الحديث تُعرف بـ: «القصيدة الغرامية» لقوله في أولها: غرامي صحيح... إلخ، وعليها عدَّة شروح». اهـ

ثم ذكر خمسةً ممَّن شرَحَها، وقال: ولغيرهم.

❁❁❁

(١) «شذرات الذهب» (٧/ ٧٧٦).

(٢) «نفح الطيب» (٢/ ٥٣١).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (٢١٨) ط: دار البشائر.

# شروح القصيدة

وسأذكر هنا من رأيتهم نصُّوا علىٰ أنَّه شرحها:

١- ابن جماعة الشافعي المتوفَّىٰ سنة (٧٦٧ هـ)[١].

٢- ابن عبد الهادي، الحنبلي الحافظ، المتوفَّىٰ سنة (٧٤٤ هـ)[٢].

٣- ابن قطلوبغا، المصري، الحنفي، المتوفَّىٰ سنة (٨٧٩ هـ)[٣].

٤- أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب بن قنفذ القُسنطيني، المغربي، الشهير بابن الخطيب المتوفَّىٰ سنة (٨١٠ هـ)، واسم شرحه: «شرف الطالب في

---

(١) وسيأتي له ترجمة مختصرة، وشرحه ضمن هذا المجموع، وقد ذكر أنه شرحها: الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨)، وقال: «وفي بغية الرواة أنَّ له عليها شروحًا ثلاثة»، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٥)، وذكر أنَّ له شرحين آخرين! والبغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ١٨٢).

(٢) وسيأتي له ترجمة مختصرة، وشرحه ضمن هذا المجموع.

(٣) وسيأتي له ترجمة مختصرة، وشرحه ضمن هذا المجموع، وقد ذكر أنه شرحها: الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٩٧٢).
وقال السخاوي في ترجمته من «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٤): «ومما صنَّفه في هذا الشأن شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح وقال: إنَّه بحث فيه مع العز بن جماعة». اهـ

شرح قصيدة ابن فرح في اصطلاح الحديث»[١].

٥- محمد بن إبراهيم التتائي المصري، المالكي، المتوفَّىٰ سنة (٩٣٧ هـ)، فقيه، أصولي، ولي القضاء بالديار المصريَّة[٢].

٦- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدلجي، العثماني، الشافعي، المتوفَّىٰ سنة (٩٤٧ هـ) محدث، مؤرخ[٣].

٧- يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرافي[٤].

٨- محمد بن أحمد بن سالم السفَّاريني، الحنبلي محدث، فقيه، أصولي، المتوفَّىٰ سنة (١١٨٨هـ) واسم شرحه: «الملح الغرامية علىٰ منظومة ابن فرح اللامية»[٥].

٩- محمد المدني بن محمد بن عبد السلام الناصري، الدرعي، المتوفَّىٰ سنة (١٢٠٤ هـ)، محدث، أصولي[٦].

---

(١) «معجم المؤلفين» (١ / ٢٠٥)، و«الرسالة المستطرفة» (٢١٨)، و«فهرس الفهارس» (٢ / ٩٧٣-٩٧٤).

(٢) «معجم المؤلفين» (٨ / ١٩٤)، وذكر أنَّه شرحها: الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

(٣) «معجم المؤلفين» (١١ / ٢٦٥)، وذكر شرحه: الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

(٤) ذكر شرحه: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٥)، وشرحه ضمن هذا المجموع.

(٥) «معجم المؤلفين» (٨ / ٢٦٢)، وقد طبع شرحه بدار ابن حزم.

(٦) «معجم المؤلفين» (١٢ / ١٠).

١٠- أعرابي بن محمد الأزهري، محدث، أصولي، كان حيًّا سنة ١٢١٤هـ، قال في «معجم المؤلفين»[١]: من تصانيفه: «شرح غرامي صحيح في مصطلح الحديث».

١١- محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي، المالكي، الشهير بالأمير، المتوفَّىٰ سنة (١٢٣٢ هـ) فقيه، نحوي[٢].

١٢- محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي، أبو المحاسن المتوفَّىٰ سنة (١٣٠٥هـ)[٣].

١٣- عبد العزيز بن محمد بن محمد المرابط السملالي السوسي، المتوفَّىٰ سنة (١٣٣٦ هـ)، أديب، مشارك، مالكي[٤].

١٤- محمد بن يوسف المغربي، المراكشي، الحسني، المتوفَّىٰ سنة (١٣٥٤ هـ)[٥].

١٥- عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني، الشهير بالإسكندراني، المتوفَّىٰ

(١) (٢/ ٣٠٣).

(٢) «معجم المؤلفين» (١١ / ١٨٣)، وقد طبع شرحُه، ولدي عدة مصورات عن عدة مخطوطات له.

(٣) «معجم المؤلفين» (٨ / ٢١٢)، وذكر شرحه: الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ١٠٤- ١٠٥)، و البغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ٣٨٧/ مع الكشف).

(٤) «الأعلام» للزركلي (٤ / ٢٧).

(٥) «معجم المؤلفين» (١٢ / ١٣٩).

سنة (١٣٦٢هـ)، عالم، أديب[(١)].

وقد كتبَ علىٰ شرحه هذا حاشيةً: إبراهيمُ بن محمد بن أحمد بن شهاب الدين ابن خالد البرماوي، الأنصاري، الأحمدي، الشافعي، المتوفىٰ سنة (١١٦٠هـ)، شيخ الجامع الأزهر[(٢)].

١٦- عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، وسماه: «المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح»[(٣)].

١٨- شيخنا العلامة يحيىٰ بن علي الحجوري وسمَّىٰ شرحه: «الشَّرح والتوضيح لقصيدة غرامي صحيح»[(٤)].

وهناك شروح غير هذه، وحواشٍ علىٰ بعض هذه الشروح.

❀❀❀

---

(١) «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٩٩).

(٢) «معجم المؤلفين» (١/ ٨٥)، و«الأعلام» (١/ ٦٧- ٦٨).

(٣) كما في ثبت مؤلفاته، في مقدمة كتابه «فهرس الفهارس» (١/ ٢٥) ط: دار الغرب، بيروت.

(٤) مطبوع بدار الكتاب والسنة/ مصر، وقد ذكرتُ بعض تنبيهاته المفيدة علىٰ المنظومة في حواشي «شرح ابن جماعة».

## رؤية عامة على الشروح التي تضمَّنها هذا المجموع

* الشروح التي تضمنها هذا المجموع متميِّزة بالاختصار وعدم التطويل، مع القدرة عليه! وهذا من فقه السابقين؛ فليس من شأن مثل هذه المنظومة ذكر الخلافات والمناقشات والتفريعات في الأنواع الحديثية التي تضمنتها.

* لم يعرِّج ابن جماعة علىٰ معاني المنظومة ومفرداتها، بل كان يذكر البيت ثم يعرف بالنوع الذي ورَّىٰ به الناظم من أنواع علوم الحديث، وعلىٰ هذا درج ابن عبد الهادي وابن قطلوبغا.

* أما شرح القرافي فميزته أنه يفك البيت كله، ويتكلم علىٰ مفرداته انفرادًا واجتماعًا، ويربط بين الأبيات، ثم بعد ذلك يعرج علىٰ توضيح النوع الذي ورَّىٰ به الناظم فيشرحه.

* لم يُعرِّج ابن جماعة علىٰ الخلاف بين المحدثين في أي نوع من الأنواع التي شرحها، وأشار ابن عبد الهادي إلىٰ الخلاف في الاحتجاج بالمرسل، ويليه كثرة -في هذا الشأن- ابن قطلوبغا، وأكثرهم عناية بهذا القرافي.

* الأمثلة التي يذكرها الشراح أغلبها أمثلة صورية لتوضيح التعريف أو القاعدة، وليست أمثلة واقعية منقولة من مصادرها.

* ابن عبد الهادي أدق من ابن جماعة في التعاريف، وربما ذكر أكثر من تعريف وناقش كما صنع في (الحسن)، ولهذا يرجِّحُ ابنُ قطلوبغا أحيانًا ما يذكرُه علىٰ ما يذكره ابنُ جماعة.

* شرح القرافي مختصر من «علوم الحديث» لابن الصلاح تارة باللفظ وهو أكثر، وتارة بالمعنىٰ، إلا أنَّه ربما تحاشىٰ ما انتُقد علىٰ ابن الصلاح كما في حدِّ (الضعيف)، وغيره.

* شرح ابن قطلوبغا عبارة عن شرح ابن جماعة، مضمومًا إليه شرح ابن عبد الهادي -كما ذكره في المقدمة- مضيفًا إلىٰ ذلك بعض الفوائد، والزوائد، والتعقُّبات، وقد تكون تعقُّباته مفيدة أحيانًا، وأحيانًا لا تخلو من تعنُّت، وقد وُصف بذلك، قال السخاوي في ترجمته[1]: «وهو مغرم بالانتقاد ولو لمشايخه حتىٰ بالأشياء الواضحة، والإكثار من ذكر ما يكون مِن هذا القبيل بحضرة كل أحد!».

* شرح شيخنا الحجوري -حفظه الله- المسمَّىٰ: «الشرح والتوضيح» تميّز بالعمق، فقد غاص في استخراج أنواع من أنواع علوم الحديث من القصيدة لا أعلم أحدًا من شرَّاحها سبقه إليها، وقد تميّز شرحه أيضًا بالتنبيه علىٰ المواضع التي طغا فيها قلم الناظم، وقد نقلتُ من ذلك في حواشي شرح ابن جماعة، مع بعض تصرُّف وزيادة، ولم أكرِّر التنبيهات في سائر الشروح، ولم أُشِر إلىٰ ذلك.

* مجمل ما استخلصه ابنُ جماعة من أنواع علوم الحديث من القصيدة (٢٨) نوعًا، وهي: (الصحيح)، (المعضل)، (المرسل)، (المسلسل)، (الضعيف)،

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٨).

(المتروك)، (الحسن)، (المشافهة)، (الموقوف)، (المرفوع)، (المنكر)، (التدليس)، (المتصل)، (المنقطع)، (المدرج)، (المدبَّج)، (المتفق والمفترق)، (المؤتلف والمختلف)، (المسند)، (المعنعن)، (الموضوع)، (المبهم)، (الاعتبار)، (العزيز)، (المشهور)، (الغريب)، (المقطوع)، (العالي).

**وهذه الأنواع كلها ذكرها الشُّراح الثلاثة، وزادوا عليه:** (الغامض).

**وزاد القرافي:** (الحديث).

**وزدنا مما أفاده شيخُنا (ثمانيةَ أنواع)، وهي:** (المضطرب)، (الإملاء)، (الرحلة في طلب الحديث)، (تحويل السند)، (الكتابة للحديث)، (أدب المحدِّث)، (المهمل)، (أدب طالب الحديث)، وهي مذكورة ضمن حواشي شرح ابن جماعة، وذكرتها في الفهرس.

فمجمل ما استُنبط من القصيدة من الأنواع (٣٧) نوعًا[1] من أنواع علوم الحديث.

❀❀❀

(١) قد يكون بعضها جزءًا من نوع من أنواع الحديث وليس نوعًا مفردًا بذاته، فلا بأس بعدِّه باعتبار أصله.

# نص القصيدة

١- غَرَامِـي صَـحِيحٌ وَالـرَّجَا فِـيكَ مُعـضَلُ
وَحُزنِـــي وَدَمعِـــي مُرسَـــلٌ وَمُسَلـــسَلُ

٢- وَصَـبرِيَ عَـنكُم يَـشهَدُ العَقـلُ أَنَّـهُ
ضَـــعِيفٌ وَمَتـــرُوكٌ وَذُلِّـــيَ أَجمَـــلُ

٣- وَلَا حَـــسَنٌ إِلَّا اسـتِمَاعُ حَدِيـــثِكُم
مــشَافَهَةً يُملَـــىٰ عَلَـــيَّ فَأَنقُـــلُ

٤- وَأَمـرِيَ مَوقُـوفٌ عَلَـيكَ وَلَـيسَ لِـي
عَلَـــىٰ أَحَـــدٍ إِلَّا عَلَـــيكَ مُعَـــوَّلُ

٥- وَلَـو كَـانَ مَـرفُوعًا إِلَـيكَ لَكُـنتَ لِـي
عَلَـــىٰ رُغـــمِ عُذَّالِـــي تَـــرِقُّ وَتَعـــدِلُ

٦- وَعَـذلُ عذُولِـي مُنكَـرٌ لَا أُسِـيغُهُ
وَزُورٌ وَتَدلِـــيسٌ يُـــرَدُّ وَيُهمَـــلُ

٧- أُقَـضِّي زَمَانِـي فِـيكَ مُتَّـصِلُ الأَسَـىٰ
وَمُـنقَطِعًا عَمَّـا بِـهِ أَتَوَصَّـلُ

٨- وَهَـا أَنَـا فِـي أَكفَـانِ هَجـرِكَ مُـدرَجٌ
تُكَلِّفُنِـي مَـا لَا أُطِـيقُ فَأَحمِـلُ

٩- وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا
وَمَـا هِـيَ إِلَّا مُهجَتِـي تَـتَحَلَّلُ

١٠- فَمُـتَّفِقٌ جَفنِـي وَسُـهدِي وَعَبْرَتِـي
وَمُفتَـرِقٌ صَـبرِي[1] وَقَلبِـي المُبَلْـبَلُ

١١- وَمُؤتَلِـفٌ وَجـدِي وَشَـجوِي وَلَوعَتِـي
وَمُخـتَلِفٌ حَظِّـي وَمَـا مِـنكَ آمُـلُ

١٢- خُـذِ الـوَجدَ عَنِّـي مُـسنَدًا وَمُعَنعَـنًا
فَغَيـرِي بِمَوضُـوعِ الهَـوىٰ يَتَحَـيَّلُ[2]

١٣- وَذِي نُـبَذٌ مِـن مُـبهَمِ الحُـبِّ فَاعتَبِـر
وَغَامِـضُهُ إِن رُمـتَ شَـرحًا أُطَـوِّلُ

١٤- عَزِيـزٌ بِكُـم، صَـبٌّ ذَلِـيلٌ لِعِـزِّكُم
وَمَـشهُورُ أَوصَـافِ المُحِـبِّ الـتَّذَلُّلُ

---

(١) في بعض نسخ شرح ابن جماعة: جفني.

(٢) في نسخ شرح القرافي: «يَتَحَلَّل»، وكذا في المخطوط المفرد للمتن.

١٥ - غَـرِيبٌ يُقَاسِـي الـبُعدَ عَـنكُم وَمَـا لَـهُ

وَحَقِّـــكَ[١] عَـــن دَارِ الهَـــوَىٰ[٢] مُـــتَحَوَّلُ

١٦ - فَــرِفقًا بِمَقطُــوعِ الوَسَــايِلِ مَــا لَــهُ

إِلَــيكَ سَــبِيلٌ لَا وَلَا عَــنكَ مَعــدِلُ

١٧ - وَلَا زِلــتَ فِــي عِــزٍّ مَنِـيعٍ وَرِفعَــةٍ

وَمَــا زِلــتَ تَعلُــو بِالتَّجَنِّــي فَأَنــزِلُ

١٨ - أُوَرِّي بِــسُعدَىٰ وَالــرَّبَابِ وَزَيــنَبٍ

وَأَنــتَ[٣] الَّــذِي نَعنِــي وَأَنــتَ المُــؤَمَّلُ

١٩ - فَخُــذ أَوَّلًا مِــن آخِــرٍ ثُــمَّ أَوَّلًا

مِــنَ النِّــصفِ مِــنهُ فَهُــوَ فِــيهِ مُكَمَّــلُ

٢٠ - أَبَــرُّ إِذَا أَقــسَمتُ أَنِّــي بِحُــبِّهِ

أَهِــيمُ وَقَلبِــي بِالــصَّبَابَةِ يُــشعَلُ[٤]

❁❁❁

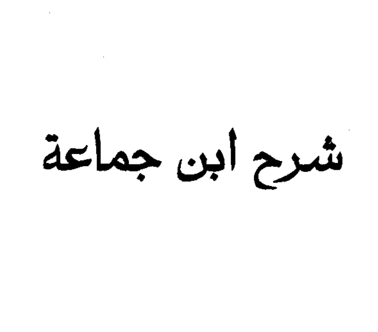
(١) هذا قسم بغير الله فلا يجوز؛ لقوله ﷺ: **«من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»**.

(٢) في النسخ المخطوطة لشرح القرافي: القِلَا، وتوجيهها في «شرحه».

(٣) في بعض النسخ: فأنت.

(٤) في النسخ التي عليها شرح القرافي: مُشعَلُ.





# شرح ابن جماعة

# زَوَالُ التَّــرَح

# في شــرحِ

# مَنظُومَةِ ابن فَرَح



## ترجمة مختصرة لابن جماعة

* عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة، الكناني، الحموي، الدمشقي، الشافعي.

* ولد بدمشق في المحرم (٦٩٤ هـ).

* نشأ في طلب العلم، وسمع الكثير، وولي قضاء الديار المصريَّة مدة طويلة، وحدَّث، وأفتىٰ، وصَنَّف.

* **قال الذهبي:** «الإمام الفقيه، المحدث، عُني بهذا الشأن، وكان خيِّرًا، صالحًا، حسن الأخلاق، كثير الفضائل، سمعتُ منه، وسمع مني».

* **له مؤلفات نافعة، منها:** «هداية السالك إلىٰ المذاهب الأربعة في المناسك»، و«تخريج لأحاديث الرافعي»، وغيرها.

* توفي في جمادىٰ الآخرة سنة (٧٦٧ هـ)[1].

❊❊❊

(١) «شذرات الذهب» (٨/ ٣٥٨).

# وصف النسخ المخطوطة

**قابلتُ الشرح علىٰ ثلاث نسخ من المكتبة الأزهرية:**

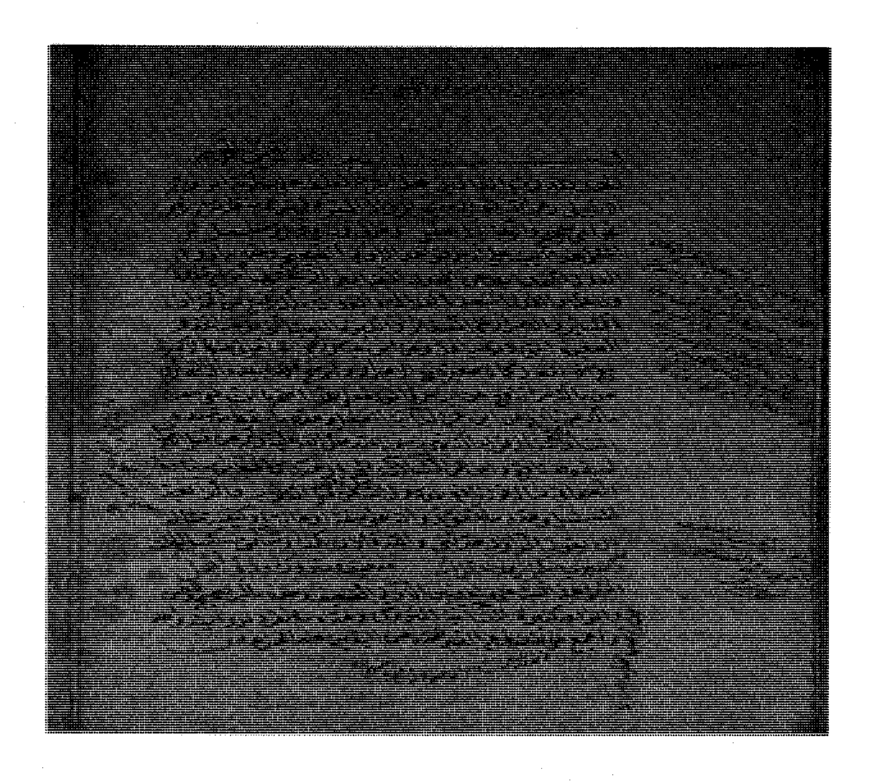
**النسخة (أ):** تقع في أربعة ألواح، وفي آخرها خرم يسير.

**النسخة (ب):** وتقع في ستة ألواح، ووقع علىٰ طرتها: (زوال الترح في منظومة ابن فرح، للشيخ الإمام العالم العلامة عز الدين بن جماعة الكناني الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ)، وخطها نسخي جميل، والنسخة كاملة.

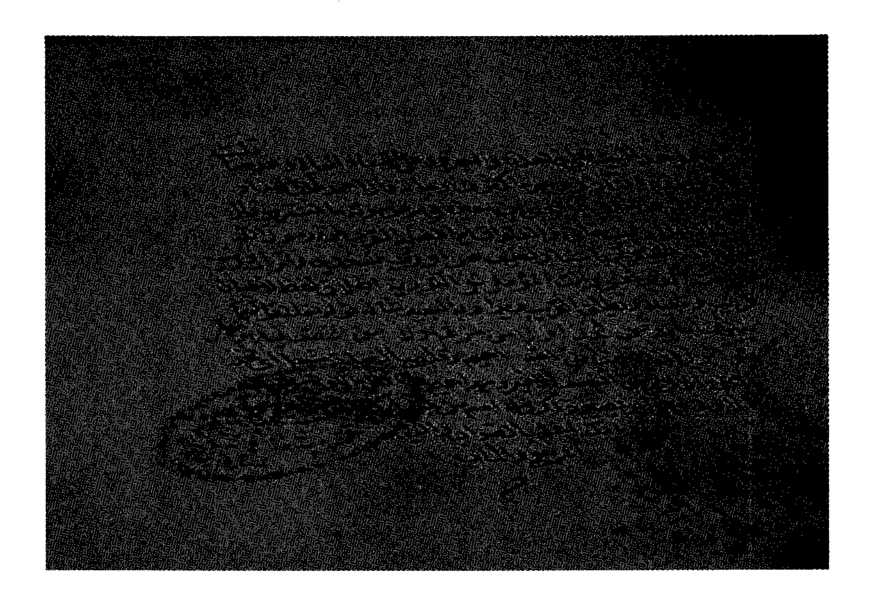
**النسخة (ج):** وتقع في خمسة ألواح، جاء علىٰ طرتها: (كتاب زوال الترح علىٰ منظومة ابن فرح الإشبيلي، للشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين بن جماعة تغمده الله برحمته ورضوانه آمين)، وخطها واضح، وهي أتقن وأصح النسخ، وهي مكتملة أيضًا.

❁ ❁ ❁

# صور من المخطوطات



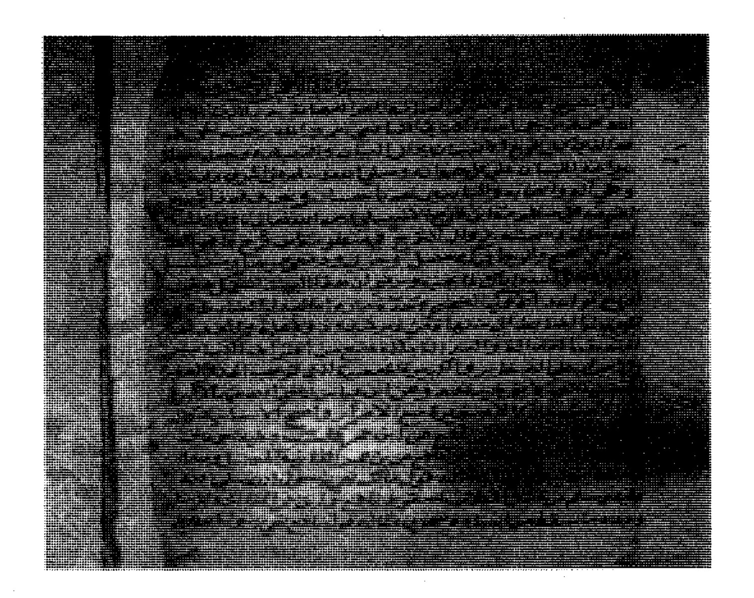
الأولىٰ من النسخة (أ)



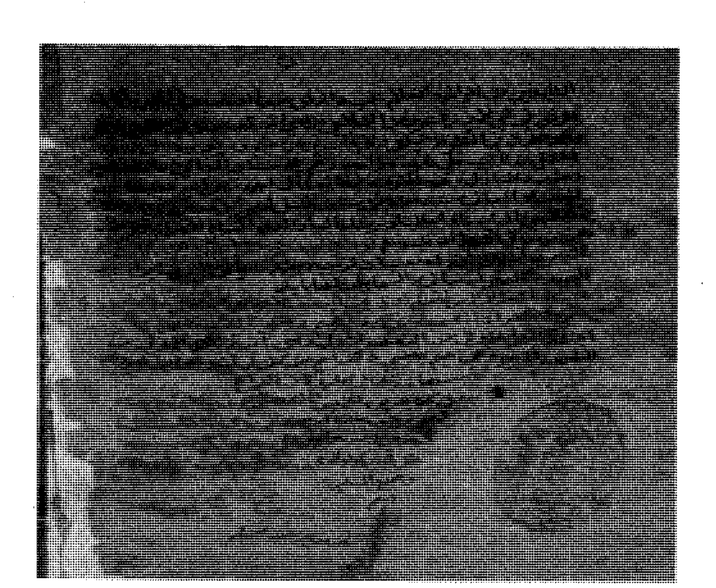
الأخيرة من النسخة (أ)



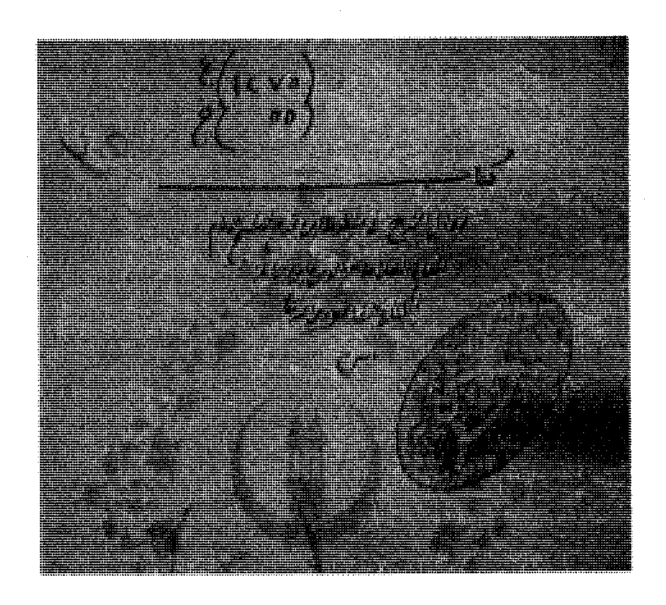
غلاف النسخة (ج)



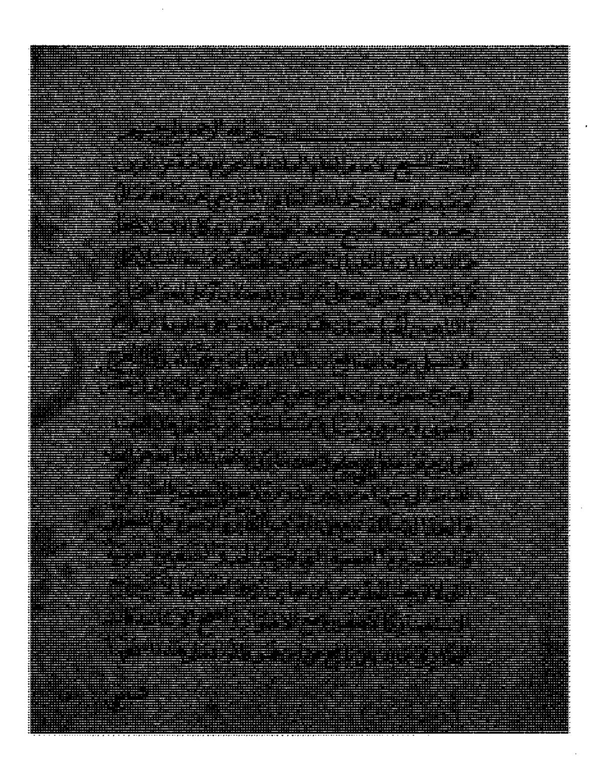
الأولىٰ من النسخة (ج)



الأخيرة من النسخة (ج)



غلاف النسخة (ب)



الأولىٰ من النسخة (ب)

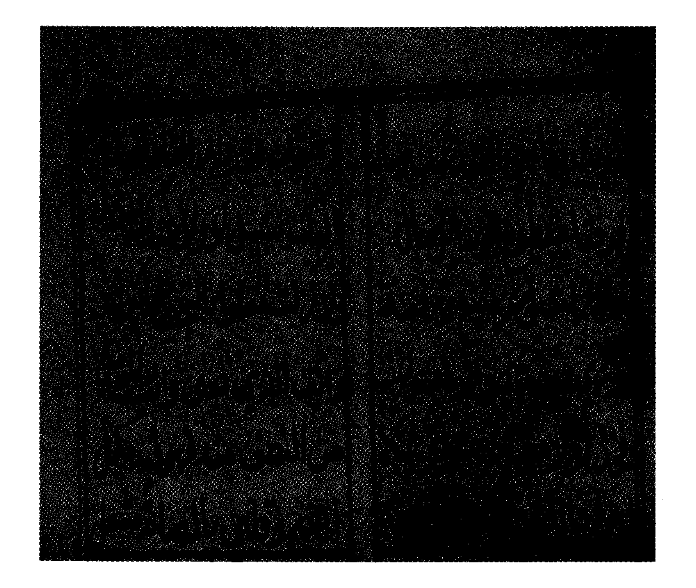


وقف هذا الكتاب
الشيخ عيسى على الشيخ
ابراهيم

الأخير من النسخة (ب)

# صور من نسخة مخطوط المتن







«وبه ثقتي»[١].

«قال الشيخ الإمام العالم العلامة، البحر الفهامة، عز الدين أبو عبد الله محمد بن جماعة الكناني الشافعي تغمده الله تعالىٰ برحمته وأسكنه فسيح جنته.

الحمد لله الذي كمل «نوع»[٢] الإنسان بحلل جمال البيان والتبيان، وجعله مفضَّلًا ببراعة اللسان علىٰ كل حيوان، وصلىٰ الله «وسلم»[٣] علىٰ أشرف ولد عدنان، وعلىٰ آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان»[٤].

«وبعد»[٥]:

فهذا شرح لطيف علىٰ منظومة ابن فرح الإشبيلي -رحمه الله تعالىٰ-، «نافع إن شاء الله تعالىٰ»[٦]، و سميته بـ:

---

(١) من (ج) وحدها.

(٢) من (ج).

(٣) من (ج).

(٤) هذه المقدمة ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ساقطة من (أ).

«زوال الترح في «شرح»[١] منظومة ابن فرح».

«فأقول وبالله المستعان»[٢]:

## قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١ - غَرَامِـي صَـحِيحٌ وَالـرَّجَا فِـيكَ مُعْـضَلُ
وَحُزْنِـي وَدَمعِـي مُرسَـلٌ وَمُسَلْسَلُ

«اعلم وفقني الله وإيَّاك لما يحب ويرضىٰ، أنَّ هذا البيت»[٣] اشتمل علىٰ أربع قواعد:

## الأولى: الصحيح:

وحدُّه: ما رواه العدل الضابط[٤] عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه من غير شذوذ ولا علَّة.

والعَدل: المتَّصف بالعدالة.

والعدالة: ملَكَةٌ تمنعُ من اقتراف الكبائر، والإصرار علىٰ الصغائر[٥].

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) من (ج).

(٣) من (ج) وحدها.

(٤) لم يعرِّفه، واستدركه ابن قطلوبغا عليه، كما يأتي.

(٥) تعقب الصنعاني هذا التعريف للعدالة ببحث له جيد، انظر: «توضيح الأفكار» (٢/ ١١٩)، و«ثمرات النظر» (٤٦، ٥٥ وما بعدها) ط: دار العاصمة.

والكبيرة: المعصية التي توجب الحد[١].

والصغيرة: «المعصية»[٢] التي لا توجب الحد.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «لا كبيرة مع الاستغفار، كما لا صغيرة مع الإصرار»[٣].

**وأصح الأسانيد:**

**قال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر[٤].**

---

(١) هذا قول البغوي وغيره من الشافعية، وتعقَّبه الرافعي، وحاصله: أنهم نصوا علىٰ كبائر كثيرة ولا حَدَّ فيها.

**قال الإمام الذهبي:** والذي يتَّجه ويقوم عليه الدليل: أنّ من ارتكب حُوبًا من هذه العظائم مما فيه حد في الدنيا، كالقتل والزنا والسرقة، أو جاء فيه وعيد في الآخرة من عذابٍ وغضبٍ وتهديد، أو لُعن فاعله علىٰ لسان نبينا محمدﷺ فإنه كبيرة ولابد، مع تسليم أن بعض الكبائر أكبر من بعض. انظر:«الكبائر» للذهبي (٢٢/ المنار)، و«الزواجر» للهيتمي (١/ ٧-٨)، و«الذخائر شرح منظومة الكبائر» (١٠٤، ١٢١) للسفاريني.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) أخرجه ابن جرير (٦/ ٦٥١/ التركي)، وابن أبي حاتم (٣/ ٩٣٤/ ٥٢١٧)، وابن المنذر (٢/ ٦٧١/ ١٦٧٠)، من طريق شبل بن عباد المكي عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير أن رجلًا سأل ابن عباس: كم الكبائر سبعًا هي؟ قال: «هي إلىٰ سبعمائة أقرب منها إلىٰ سبع، ولا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار»، وسنده صحيح رجاله ثقات، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٥٩).

(٤) رواه الحاكم في «علوم الحديث»، والخطيب في «الكفاية» بإسنادين صحيحين. «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ٩٤)، و«علوم الحديث»(١/ ٢٤٤).

قالوا[١]: فعلىٰ هذا أصحها: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر[٢].

«قلت: وعليه[٣]: أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر»[٤].

**الثانية: المعضل:**

وحدُّه: ما سقط من سنده اثنان، فأكثر[٥].

مثاله: قول مالك[٦]: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن قتل الكلاب»[٧]، لسقوط نافع

---

(١) قاله الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر كما في «علوم الحديث» (١/ ٢٢٥)، واعترض مغلطاي في «الإصلاح» (٧١) برواية أبي حنيفة، وخطّأه في ذلك العراقي في «التقييد»، وابن حجر في «النكت» (١/ ٢٦٣).

(٢) وله أمثلة كثيرة، وقد طبعت رسالة صغيرة فيها عدة أحاديث من هذه السلسلة «سلسلة الذهب».

(٣) أي: علىٰ مقتضىٰ هذا فيكون أجلها: أحمد عن الشافعي... إلخ، لأنه أجلّ من روىٰ عنه، وقد قال هذا أيضًا العلائي وغيره، كما في «نكت» ابن حجر (١/ ٢٦٣).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) مع التوالي، واستدرك ذلك ابن قطلوبغا، وانظر: «النزهة» لابن حجر (٨١).

(٦) تعقبه ابن قطلوبغا بأن هذا معلّق لأنه من مصنِّف، وكأنَّ الشَّارح أخذه من إطلاق ابن الصلاح، فإنه قال: مثال المعضل: ما رواه تابع التابعي قائلًا فيه: قال رسول الله ﷺ... وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله ﷺ ونحو ذلك، كله من قبيل المعضل. اهـ «علوم الحديث» (١/ ٤١٣).

(٧) الحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (٤/ ٤٥٦/ رقم ١٩٥٠/ هلالي)، وعنه البخاري (٣٣٢٣)، ومسلم (١٥٧٠)، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب، =

وابن عمر.

**الثالثة: المرسل:**

وحدُّه: ما سقط من إسناده الصحابي[١].

مثاله: قول نافع: «نهىٰ رسول اللهﷺ عن قتل الكلاب».

**الرابعة: المسلسل:**

وحدُّه: ما اتفق «رواتُه»[٢] علىٰ صفةٍ، أو حالةٍ، أو كيفيَّة.

مثاله: أن يقول الراوي: حدثني والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا.

و يسمَّىٰ: مسلسل الحَلِف[٣].

٭٭٭

=

ولم أجده بلفظ: نهىٰ، معضلًا عن مالك علىٰ ما ذكره المصنف، فلعله مثال صوري، وانقلب علىٰ المصنف.

(١) تعقّبه ابن قطلوبغا، وصحح ما قاله ابن عبد الهادي في تعريفه، وسيأتي.

(٢) في (ب): رواية، وهو خطأ.

(٣) انظر مثالًا له في «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» (١٨٠).

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**٢- وَصَبرِيَ عَنكُم يَشهَدُ[١] العَقلُ أَنَّهُ**
**ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ وَذُلِّيَ أَجمَلُ**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدتين:**

**الأولى: الضعيف:**

وحده: ما ليس بصحيح[٢]، ولا حسن[٣]، وأنواعه كثيرة[٤].

**الثانية: المتروك:**

وحدُّه: ما انفرد بروايته واحد، وأجمع علىٰ ضعفه[٥].

---

(١) قال شيخنا: غرض الناظم من هذا -والله أعلم- الإشارة إلىٰ أن من أنواع الحديث: (الشواهد). «الشرح» (٥٤).

قلتُ: والناظم قد صرَّح بـ (الاعتبار)، وشرَحَه الشُّراح، والاعتبار هو: البحث عن الشواهد والمتابعات.

(٢) اعتُرض هذا التعريف بأنه لو اقتصر فيه علىٰ نفي صفات الحسن، لأنه مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة، وأقرَّ الحافظ هذا الاعتراض ثم عرّف الضعيف بقوله: كلُّ حديث لم يجتمع فيه صفات القبول. «النكت» (١/ ٤٩١-٤٩٢).

(٣) تعقبه ابن قطلوبغا بأنه لم يعرف الحسن بعد!

(٤) انظر: «علوم الحديث» (١/ ٣٥٧).

(٥) **قال الحافظ**: المتروك: من أقسام المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب. «النزهة» (١٢٢).

فرع: الصبر، وحدُّه حسن اليقين عند الجزع[١].

❊ ❊ ❊

(١) الصبر أنواع ودرجات، ولكلٍّ حقيقة، انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ١٩٠/ الرشد) منزلة الصبر.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٣- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا اسْتِمَاعُ حَدِيثِكُم**
**مُشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ[١] فَأَنقُلُ[٢]**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدتين:**

**الأولى: الحسن:**

**وله معنيان، معنىٰ في اللغة: وهو ما تشتهيه النفس وتميل إليه.**

---

(١) فيه الإشارة إلىٰ نوعٍ وهو: (الإملاء)، وهو من وظائف العلماء قديمًا، يعقدون مجالسَ له في المساجد في بعض الأيام، ويكتب المستملي: هذا مجلسٌ أملاه شيخُنا في جامعٍ كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ، ثم يُورد المُملي بأسانيده أحاديثَ وآثارًا، ويوردُ من الفوائد ما يتيسَّر له، وقد كَان هذا فاشيًا في الصَّدر الأول.

قال ابن الصلاح: «ويستحب للمحدِّث العارف عقد مجلسٍ لإملاء الحديث فإنه من أعلىٰ مراتب الراوين، والسَّماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها، وليتخذ مستمليًا يبلِّغ عنه إذا كثر الجمع فذلك دأب أكابر المحدِّثين، ثم ذكر جملةً من آداب مجلس الإملاء». «علوم الحديث» (٣٤٩/ النوع السابع والعشرون).

وقد ألّف الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني كتابًا سماه «أدب الإملاء والاستملاء» طبع في مجلد لطيف، جمع فيه علمًا جمًّا عن هذا النوع من علوم الحديث، فليُراجع، وقد أشار شيخُنا إلىٰ هذا النوع في «الشرح والتوضيح» (٦٧).

(٢) فيه إشارة إلىٰ (كتابة الحديث واستنساخه)، وذكر القاضي عياض أنه كان بين السلف خلاف في كتابة العلم، ثمَّ إنهم أجمعوا علىٰ جوازها وزال الخلاف ونُسخ ما كان من نهيٍ عن ذلك، انظر: «الشرح والتوضيح» (٦٨).

ومعنىٰ في الاصطلاح: وهو ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن [١ب] درجة الإتقان(١).

**الثانية: المشافهة:**

وحدُّها: السماع من لفظ الشيخ.

فرع: اختلف [١ج] العلماء، فذهب قوم إلىٰ أنَّ قراءة المعلم أولىٰ من قراءة المتعلِّم.

وذهب قوم إلىٰ أنَّ قراءة المتعلم أولىٰ، ويُحكىٰ هذا عن مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما.

وقيل: هما سواء(٢).

❊❊❊

(١) انظر: «علوم الحديث» (١/ ٢٩٠)، و«النكت الوفية» (١/ ٢١٩)، و«النزهة» (٩١).

(٢) هذا الفرع مشوش في نسخة (أ)، والمثبت من (ب)، و(ج)، والتسوية مذهب البخاري وجماعة، انظر: «علوم الحديث» (١/ ٦١٩-٦٢٢)، و«النزهة» (١٧٠)، و«الفتح» (١/ ١٩٦/ كتاب العلم/ باب ٦ حديث (٦٣).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٤- وَأَمـرِيَ مَوقـوفٌ عَلَـيكَ وَلَـيسَ لِـي**
**عَلَـىٰ أَحَـدٍ إِلَّا عَلَـيكَ[1] مُعَـوَّلُ**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدة، وهي:**

**الموقوف:**

**وحدُّه:** ما أضيف إلىٰ الصحابي من قولٍ أو فعلٍ.

**تنبيه:** الأثر يُطلق علىٰ المروي سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابي[2].

**قال النووي[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** «هذا هو المذهب المختار الذي قاله المُحدِّثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف»[4].

**وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر:** هو ما يضاف إلىٰ الصحابي موقوفًا عليه[5].

---

(١) قال شيخنا: هذا البيت فيه مبالغة شعرية تخل بالعقيدة الصحيحة، فإنَّ أمور العبادة صغيرها وكبيرها موقوفة علىٰ إعانة الله وتوفيقه... فحصر التعويل علىٰ من قصد ولو معنويًّا غير جائز. «الشرح والتوضيح» (٦٩-٧٠).

(٢) أو عن التابعي. «النزهة» (١٥٤).

(٣) الحافظ محيي الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مرِّي بن حسن النووي، الفقيه الشافعي الدمشقي، ولد سنة (٦٣١)، وتوفي سنة (٦٧٦)، «شذرات الذهب» (٧/ ٦١٨).

(٤) «التقريب» مع «التدريب» (١/ ٢٠٣)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ١٥٨-١٥٩).

(٥) «علوم الحديث» (١/ ٣٦٤)، و«النكت الوفية» (١/ ٣٢٥).

**قلتُ:** وكل واحدٍ من الموقوف والمرفوع أخصُّ من الأثر مطلقًا، والأثر أعمُّ مطلقًا[1].

۞۞۞

(١) **قال ابن كثير:** ومن هذا يسمي كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا بـ «السنن والآثار» «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٤٨)، وانظر: «النكت» لابن حجر (١/ ٥١٣).

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥- وَلَــو كَــانَ مَـرفُوعًا إِلَـيكَ لَكُـنتَ لِـي
عَلَــىٰ رُغـمِ عُذَّالِـي تَـرِقُّ[١] وَتَعــدِلُ

اشتمل هذا البيت عل قاعدة واحدة، وهي:

المرفوع:

وحدُّه: ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل[٢].

مثال القول: «إنَّما الأعمال بالنيات»[٣]، ونحوه.

ومثال الفعل: «رَجَم النبي ﷺ يهودِيِّين زنيا»[٤]، «سَهَا رسول الله ﷺ فسجد»[٥]، ونحو ذلك.

---

(١) فيه إشارة إلىٰ نوع وهو (أدب المعلِّم، والمحدِّث مع الطالب)، قال شيخُنا: لعل فيه إشارة إلىٰ شيء من أدب المعلِّم مع تلميذه من حيث الرحمة به، وعدم القسوة عليه، وهذا أمر مذكور في بابه، مثل «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر، فكما أن المتعلم ينبغي أن يتعلم الأدب مع معلمه، كذا المعلم له آداب مع تلميذه، وقد بوَّب شيخنا مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجامع الصحيح»: (رفق المعلِّم بالمتعلِّم) وذكر حديث: «إن الله رفيق يحبُّ الرفق»، «الشرح والتوضيح» (٧٤- ٧٥).

(٢) «علوم الحديث» (١/ ٣٦٣)، و«النكت الوفية» (١/ ٣١٦)، و«النكت الصلاحية» (١/ ٥١١)، و«التدريب» (٢٠٢)، و«النزهة» (١٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (١٦٩٩).

(٥) ورد فيه أحاديث عن ابن مسعود، وابن بحينة، وغيرهما في الصحيحين وغيرهما.

قلت: في المثال الأوَّل مساهلة[1].

❀❀❀

(١) سيذكر ابن قطلوبغا وجهه.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**٦- وَعَــــذلُ عذُولِـــي مُنكَــــرٌ لَا أُسِــــيغُهُ**

**وَزُورٌ وَتَدلِــــيسٌ يُـــــرَدُّ وَيُهمَــــلُ**[1]

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدتين:**

**الأولى: المنكر:**

**وحدُّه**: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده[2].

---

(١) نهاية اللوح الأول من نسخة (أ).

وفي قوله: (يُهمَل) فيه إشارة إلىٰ (المهمل): وهو أن يروي الراوي عن شخصين متَّفِقين في الاسم، ولا يتميّزا، أو متفقين في الاسم واسم الأب، وربما في النِّسبة أيضًا، كأن يقول: حدثنا أحمد بن صالح، ويكون قد روىٰ عن اثنين فأكثر يقال لهما أحمد بن صالح، فإن كان للراوي قاعدة في ذلك، أو اختصاص بأحدهما ونحو ذلك؛ عُمل به في تعيين المهمل، وإلَّا فإن كانا ثقتين لم يضر ذلك الإسناد، وإن كان أحدهما ضعيفًا فالإشكال شديد فيُتوقف حتىٰ يتميَّز بقرائن أخرىٰ، أو يُعمَل بالظن الغالب.

والمهملون متىٰ اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدًا -أي: في النسب والكنىٰ أيضًا- مع اختلاف أشخاصهم فهذا هو المتفق والمفترق، والفرق بينهما -أي: المتفق والمهل-: أنَّ البحث عن ذوات المهملين مطلقًا دون قيد إسناد معيَّن يقال له (المتفق والمفترق)، والبحث عنه لتمييزه في الإسناد المعيَّن للحكم عليه؛ هذا يقال له البحث عن (المهمل).

وقد بيَّن الجياني في «تقييد المهمل» وغيرُه بعضَ مبهمات البخاري، واستفاد منهم ابن حجر في «هدي الساري» وزاد، وألَّف في هذ النوع الإمام الخطيب كتابًا سماه: «المكمل في بيان المهمل»، انظر: «النزهة» (١٦٣)، و«معجم مصطلحات الحديث» (٥٠٩)، و«الشرح والتوضيح»» (٨٢).

(٢) هذا قول في حد المنكر، وفي شرح القرافي مزيد توضيح، وانظر: «علوم الحديث» =

مثاله: حديث: «كلوا البلح بالتمر، فإنَّ الشيطان إذا رأىٰ ذلك غاظه، وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخَلِق»[(١)].

**الثانية: التدليس:**

**وهو نوعان[(٢)]:**

مذموم: وهو أن يروي حديثًا عن شيخ عاصرَه أو سمع منه في الجملة، ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه، بل سمعه من ضعيف أسقطَه[(٣)]، كتدليس بقيَّة[(٤)] -بالباء الموحدة من تحت مفتوحة ثمَّ قاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت-.

قلت: ومما قيل في هذا الرجل: أحاديث بقيَّة ليست نقية، فكن منها علىٰ تقيَّة[(٥)].

---

=

(١/ ٤٧٢)، و«التدريب» (١/ ٢٧٦)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٦٧٤)، و«الموقظة» (٩٣/ عوني)، و«النكت الوفية» (١/ ٤٦٦)، و«النزهة» (٩٨، ١٢٢)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٨٣)، و «الحديث المنكر عند نقاد الحديث» مجلدان.

(١) سيأتي تخريجه في «شرح» القرافي.

(٢) من حيث كونه مذمومًا أو لا، ولم يتعرّض لتقسيم التدليس، وسيأتي الكلام علىٰ أقسامه في شرح ابن قطلوبغا، والقرافي.

(٣) اقتصر الشارح علىٰ الكلام علىٰ تدليس الإسناد، وجرىٰ علىٰ ما ذكره ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٤٤٨)، وفي تعريف تدليس الإسناد عدة مذاهب، انظر: «التدليس في الحديث» (٣٧- ٥٢).

(٤) بقية بن الوليد الحمصي، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، وضعه الحافظ أول ترجمة في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين (١٦٣).

(٥) قاله أبو مسهر، كما في «الجرح والتعديل»، انظر: «معجم المدلسين» (٩٩).

وغير مذموم: وهو: أن يكون من سمع منه في نفس الأمر ثقة، كتدليس ابن عيينة[1].

❀❀❀

(١) قال ابن حجر: كان ربما دلس لكن عن الثقات. اهـ من «التقريب»، وقد نص علىٰ هذا عددٌ من الحفاظ، ولهذا لا تضر عنعنته، انظر: «النكت» (٢/ ٦٢٤).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٧- أُقَــضِّي زَمَانِــي فِــيكَ مُتَّــصِلُ الأَسَــىٰ[١]**
**وَمُـــــنقَطِعًا عَمَّــــا بِـــــهِ أَتَوَصَّــــلُ**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدتين:**

**الأولى: المتصل[٢]:**

وحدُّه: ما اتَّصل إسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلىٰ منتهاه[٣].

---

(١) فيه إشارة إِلىٰ (أدب طالب الحديث)، قال شيخُنا: ويمكن أن يُضاف نوعٌ آخر وهو (الاستمرار في الطلب ولو علىٰ قلة ذات اليد)، كما نقل عن الإمام أحمد أنه سئل: إلىٰ متىٰ طلب العلم؟ قال: مع المحبرة إلىٰ المقبرة. «الشرح والتوضيح» (٨٧).
**قلتُ:** بوَّب الإمام ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٩٠/ ابن حزم): (باب الحض علىٰ استدامة الطلب والصبر علىٰ اللأواء والنَّصب)، وأسند عن مالك أنه قال: «لا ينبغي لأحد يكون عنده العلم أن يترك التعلم».
وعن ابن المبارك: أنه سئل: إلىٰ متىٰ تطلب العلم؟ قال: حتىٰ الممات، وذكر آثارًا كثيرة جميلة في هذا.
وبوَّب شيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجامع الصحيح» (١/ ٥٥): (طالب العلم لا يشبع من العلم) وذكر تحته حديث أنس مرفوعًا: «**منهومان لا يشبعان: منهوم في علم لا يشبع، ومنهوم في دنيا لا يشبع**».

(٢) انظر: «علوم الحديث» (١/ ٣٦٣)، و«التدريب» (١/ ٢٠١)، و«النكت الوفية» (١/ ٣٢٣)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٤٥).

(٣) فهو إذن من مباحث السند، بغض النظر عن المتن، سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا.

والمتصل أعمُّ مطلقًا من الموقوف والمرفوع، وهما أخصُّ منه مطلقًا[١].

**الثانية: المنقطع:**

وحدُّه: ما لم يتَّصل إسناده كيف كان[٢].

قلت: فهو أعم مطلقًا من المرسل والمعضل، وهما أخص منه مطلقًا[٣].

❀❀❀

(١) في (ج): والمتصل أعمُّ من الموقوف مطلقًا، والمرفوع أيضًا، وهما أخص منه مطلقًا. وما سيأتي في كلام ابن قطلوبغا أدق، وأصح.

(٢) هذا قول ابن عبد البر وجماعة، وصححه ابنُ الصلاح والنووي، انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٠٨)، و«التدريب» (١/ ٢٣٥)، قال البقاعي: وهذا يقتضي أن المنقطع يطلق علىٰ جميع الأنواع التي ترجع إلىٰ السقط في السند، وخُصَّ كُلٌّ منها باسم، كالمعضل، والمرسل، والمعلّق، وأن كلًّا منها داخل تحت المنقطع دخول الأخص تحت الأعم. اهـ «النكت الوفية» (١/ ٤٠١)، وانظر: «النزهة» (٨١، ١١٢).

(٣) سبق توضيحه في كلام البقاعي.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٨- وَهَـا أَنَـا فِـي أَكفَـانِ[(١)] هَجـرِكَ مُـدرَجٌ**
**تُكَلِّفُنِـي مَـا لَا أُطِـيقُ فَأَحمِـلُ**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدة وهي:**

**المدرج:**

«**وحدُّه**: ما أدرج»[(٢)] في الحديث من كلام بعض الرواة متصلًا به من غير فصل.

وقد صنَّف الخطيب فيه كتابًا[(٣)].

**تنبيه**: ويدل علىٰ المدرج مجيء الحديث من بعض الطرق بعبارةٍ [٢ج] تفصِّل هذا من هذا[(٤)]، «وهذا طريق ظني»[(٥)].

---

(١) نهاية اللوح الثاني من نسخة (ب).

(٢) من (ج).

(٣) **قال ابن الصلاح**: كتابه الموسوم بـ «الفصل للوصل المدرج في النقل» فشفىٰ وكفىٰ. اهـ «علوم الحديث» (١/ ٥٣٤).

**قلت**: وهو مطبوع في مجلدين، قال ابن حجر: «ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر». اهـ «النزهة» (١٢٥).

**قلت**: اسمه «تقريب المنهج بترتيب المدرج»، ولم يطبع بعد، ولخَّصه السيوطي في رسالة «المَدرَج إلىٰ المُدرج» وهي مطبوعة.

(٤) أو بالتنصيص علىٰ ذلك من الراوي، أو بالتنصيص من إمام مطلع، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك. «النزهة» (١٢٥).

(٥) من (أ)، وسقطت من (ب)، و(ج).

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما[1] قال: **«من مسَّ أنثييه وذكره فليتوضأ»**[2].

ꕥꕥꕥ

(١) في (ب): كما لو قال!

(٢) الحديث بدون ذكر «الأنثيين» صحيح من طرق، وأما بهذه الزيادة: فأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ١٤٨)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ١٣٧- ١٣٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٠٠/ ٥١١) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان مرفوعًا: **«من مس ذكره وأنثييه ورفغيه فليتوضأ وضوءه للصلاة»**.

قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام، ووهم في ذكر: «الأنثيين والرفغين» وإدراجه ذلك في حديث بسرة عن النبيﷺ، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد، وغيرهما، ثم أسنده من طريقين موقوفًا، وأخرجه موقوفًا البيهقي (١/ ١٣٨)، والطبراني (٢٤/ ١٩٩/ ٥٠٧)، وعبد الرزاق (١/ ١٢٢/ ٤٤٥)، وقد رويت هذه الزيادة المدرجة في المرفوع من غير طريق عبد الحميد بن جعفر عند الطبراني (٢٤/ ٢٠١)، قال البيهقي: «وروي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجًا في الحديث، وهو وهم، والصواب أنه من قول عروة». اهـ وانظر كلام الخطيب علىٰ الحديث في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٣٤٣- ٣٤٨).

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

**٩- وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا**
**وَمَـــا هِـــيَ إِلَّا مُهجَتِـــي تَـــتَحَلَّلُ**

اشتمل هذا البيت على قاعدة، وهي:

**المدبَّج:**

وحدُّه: أن يروي القرينان كل واحدٍ منهما عن الآخر.

مثاله: كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي[(١)]، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني[(٢)].

فرع: لو روىٰ أحدُ القرينين عن الآخر من غير عكس لم يسمَّ مدبَّجًا[(٣)].

تذنيب: من المستطرفات: أنَّ محمد بن سيرين روىٰ عن أخيه يحيىٰ بن سيرين، «وهو»[(٤)] روىٰ عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روىٰ عن أنس بن مالك حديثًا، فوقع في هذا السند ثلاثة تابعيون إخوة، روىٰ بعضُهم عن بعض[(٥)].

---

(١) إمام الشاميين أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الفقيه الحافظ، كان رأسًا في العلم والعمل، توفي في صفر سنة (١٥٧)، «شذرات الذهب» (٢/ ٢٥٦).

(٢) الإمام الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري، توفي في ذي القعدة، سنة (٢٣٤)، وله (٧٣) سنة، «شذرات الذهب» (٣/ ١٥٩).

(٣) بل تسمىٰ رواية أقران، كما نبَّه عليه ابن قطلوبغا، وانظر «النزهة» (١٥٩-١٦٠).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) سيأتي تخريج الحديث في شرح ابن قطلوبغا، حيث ذكره هناك.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٠- فَمُــتَّفِقٌ جَفنِــي وَسُــهدِي وَعَبْرَتِــي**
**وَمُفتَــرِقٌ صَــبرِي وَقَلبِــي المُبَلــبَلُ[١]**

**اشتمل هذا البيت على قاعدة، وهي:**

**المتفق والمفترق:**

**وحدُّ المتَّفِق:** ما اتَّفَق لفظه وخطُّه[٢].

**ويقع على أقسام ثمانية[٣]:**

**أحدها:** الاتفاق في اسم الشخص وأبيه، كالخليل بن أحمد، وفي هذا

---

(١) فيه إشارة إلى (المقلوب)، قال شيخنا: قوله «وقلبي» فيه إشارة إلى المقلوب، قال الذهبي: المقلوب ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك فينقلب عليه وينطُّ من إسناد حديثٍ إلى متنٍ آخر بعده، أو ينقلب عليه اسم راوٍ. اهـ «الشرح» (٩٩).

**قلتُ:** وقد يكون القلبُ في المتن أيضًا، والناظم -والله أعلم- أشار إلى القلب الواقع من الراوي على سبيل التوهُّم لقوله: «المبلبل» والبَلبَلةُ: وسواس الصدر، والتوهم، فأما إن كان القلب مُتَعمِّدًا بحيث ركَّب متنًا على إسنادٍ ليس له، فهذا يقال له: سرقة الحديث، كما قاله الذهبي في «الموقظة».

(٢) واختلف الأشخاص، وفائدة معرفته: خشية أن يُظنَّ الشخصان واحدًا. «النزهة» (١٧٦).

(٣) اقتصر الشارح على ذِكر الأول منها، وقد ذكرها اختصارًا ابنُ قطلوبغا، وذكر القرافي بعضها مفصَّلة، وانظرها في: «علوم الحديث» (٢/ ١٢٦٥)، و«التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٢٠).

القسم ستة كذلك[١].

والمفترق: ضده[٢].

۞۞۞

(١) أي ستة أشخاص، وقد ذكرهم ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ١٢٦٥)، وللعراقي في «التقييد»، و«شرح الألفية» (٣/ ٢٠٤) استدراكات مهمة.

(٢) تعقَّبه ابنُ قطلوبغا بتعقُّب وجيه.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١١- وَمُؤتَلِـفٌ وَجـدِي وَشَـجوِي وَلَوعَتِـي**
**وَمُخـتَلِفٌ حَظِّـي وَمَـا مِـنكَ آمُـلُ**

**اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة وهي:**

**المؤتلف والمختلف:**

**وحدُّ المؤتلف: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ[١].**

**وهذا نوع مهمٌّ ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته، وأوَّل[٢] من صنَّف في هذا النوع عبد الغني بن سعيد[٣]، ثم شيخه[٤] الدارقطني[٥].**

**مثاله: عَثَّام بن علي[٦]، وغَنَّام بن أوس[٧].**

(١) سواء كان مرجع الاختلاف النقط: كعثَّام، وغنام، أو الشَّكل: كبَشِير وبُشَير. «النزهة» (١٧٦).

(٢) ذكر هذه الأولية العراقي في «شرح الألفية» (٣/ ١٢٨).

(٣) الأزدي الحافظ المصري المتوفَّىٰ سنة (٤٠٩). «شذرات الذهب» (٥/ ٥٤/ دار ابن كثير)، وكتابه هو «المؤتلف والمختلف» و«مشتبه النسبة» وكلاهما مطبوعان في مجلد لطيف.

(٤) في (ب)، و(ج) زيادة: الكرار!.

(٥) الإمام الحافظ الناقد علي بن عمر أبو الحسن البغدادي توفي سنة (٣٨٥) عن ثمانين سنة، «شذرات الذهب» (٤/ ٤٥٢)، وكتابه هو: «المؤتلف والمختلف» وهو مطبوع.

(٦) العامري الكوفي، ثقة، انظر: «توضيح المشتبه» (٦/ ١٨٥) لابن ناصر الدين.

(٧) «توضيح المشتبه» (٦/ ١٨٧-١٨٨).

والمختلف: ضدّه[1].

❀ ❀ ❀

(١) تعقبه ابن قطلوبغا.

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٢ - خُذِ الوَجدَ عَنِّي مُسنَدًا وَمُعَنعَنًا
فَغَيرِي بِمَوضُوعِ الهَوىٰ يَتَحَيَّلُ[1]

اشتمل هذا البيت علىٰ ثلاث قواعد:

**الأولى: المسند:**

وحدُّه: ما اتَّصل إسناده من راويه[2] إلىٰ منتهاه، كذا حكاه الخطيب[3] عن أهل الحديث، وقال: أكثر ما يُستعمل في[4] المرفوع دون الموقوف[5].

**الثانية: المعنعن:**

وحدُّه: ما يقال فيه: فلان عن فلان، وعدَّهُ: بعضهم مرسلًا، والصحيح الذي عليه الجمهور[6] أنَّه [٢أ] متَّصل[7].

---

(١) في نسخ شرح القرافي «يَتَحَلَّل»، وكذا في في المخطوط للمتن المفرد.

(٢) في «النسخ الثلاث»: رواية، وهو خطأ.

(٣) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الحافظ الناقد توفي سنة (٤٦٣)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٢).

(٤) في (ب): فيه.

(٥) «علوم الحديث» (١/ ٣٦١)، وهذا أحد الأقوال في حد المسند، وسيأتي بقيتها في شرح القرافي.

(٦) «فتح المغيث» (١/ ١٨٩)، «النكت الوفية» (١/ ٤٠٩)، و«علوم الحديث» (١/ ٤١٦).

(٧) لكن بشروط ذكرها ابن قطلوبغا، وستأتي.

## الثالثة: الموضوع:

**وحدُّه عند المحدثين:** المختَلَق على الرسول ﷺ، وهو شرُّ الأحاديث الضعيفة.

ولا تحل روايته لأحد عَلِم بحاله إلا ببيان وضعه[1].

**ويُعرف**[2] **وضع الحديث:** بإقرار الواضع، أو ركاكة اللفظ، أو غير ذلك.

**فرع:** من غرائب الجويني[3] تكفير واضع الحديث[4].

**تنبيه**[5]: «الهوىٰ»: مقصور وممدود.

فالمقصور: هوىٰ النفس كالعشق.

والممدود: هو المسخَّر بين السماء «والأرض»[6].

❀❀❀

(١) وهذا باتفاق من أهل العلم، نقله ابن حجر في «النزهة» (١٢٢).

(٢) انظر: «علوم الحديث» (١/ ٥٤٠)، و«النكت الوفية» (١/ ٥٧٥)، و«النزهة» (١١٨)، و«فتح المغيث» (١/ ٣١٤).

(٣) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد بن عبد الله بن يوسف الشافعي، توفي سنة (٤٧٨)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٨).

(٤) **قال ابن حجر:** اتفقوا علىٰ أن تعمد الكذب علىٰ النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني فكفَّر من تعمَّد الكذب علىٰ النبي ﷺ. اهـ «النزهة» (١٢٢).

(٥) نهاية اللوح الثالث من نسخة (ب).

(٦) ساقطة من (ب).

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٣- وَذِي نُبَذٌ مِن مُبهَمِ الحُبِّ فَاعتَبِر
وَغَامِضُهُ إِن رُمتَ شَرحًا أُطَوِّلُ

اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدتين:

**الأولى: المبهم:**

وحدُّه: ما جاء في رجال السند غير مسمًّىٰ.

مثاله: سفيان عن رجل[1].

**الثانية: الاعتبار[2]:**

وحدُّه: أن ينظر في الراوي الذي لم يُتابع، هل تابَع من فوقَه ثقة علىٰ الرواية أم لا؟

كذا ذكره الحافظ أبو حاتم[3] بن حبان[4].

---

(١) ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسمَّ؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أُبهم اسمه لا تُعرف عينه فكيف تعرف عدالته؟! وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل؛ كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة. اهـ «النزهة» (١٣٥).

وهذا حكم الإبهام في الإسناد، وأما الإبهام في المتن فسيأتي في شرح ابن قطلوبغا، والقرافي.

(٢) قال البقاعي: هو تفتيش المحدث علىٰ طرق الحديث لأجل معرفة المتابعات والشواهد. «النكت الوفية» (١/ ٤٧٧).

(٣) الإمام الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي الشافعي، توفي في شوال بـ(بُست) سنة (٣٥٤)، «شذرات الذهب» (٤/ ٢٨٥).

(٤) «علوم الحديث» (١/ ٤٨٥).

تنبيه: التطويل ضد الاختصار.

فالتطويل: تكثير اللفظ وتقليل المعنىٰ.

والاختصار: تقليل اللفظ وتكثير المعنىٰ.

❀❀❀

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٤-عَزِيزٌ بِكُم[1]، صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُم**
**وَمَشهُورُ أَوصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ**

**اشتمل هذا البيت على قاعدتين:**

**الأولى: العزيز:**

**وحدُّه:** ما رواه اثنان أو ثلاثة[2].

**الثانية: المشهور:**

**وحدُّه:** ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قاله الحافظ ابن منده[3].

**تنبيه:** في البيت طِباق بين العزيز والذليل.

**وحدُّ الطباق:** الجمع بين متقابلين[4].

---

(١) **قال شيخنا:** عليه تنبيهٌ، وهو أن يُقال: بالله ثمَّ بكم، وإن لم يطاوعه النظم ينبِّه عليه في حاشية، «الشرح والتوضيح» (١١٧).

(٢) سيأتي في شرح ابن قطلوبغا اختيار آخر في حدّ العزيز، وما سيأتي هو الذي استقر عليه الاصطلاح.

(٣) الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، صاحب التصانيف، توفي سنة (٣٩٥) «شذرات الذهب» (٤/ ٥٠٤)، ونص كلامه سيذكره ابن عبد الهادي والقرافي، وقد حكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ٨١٢)، وأسنده عنه ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» (٢٣/ دار الكتب).

(٤) الطباق: الجمع بين لفظين متقابلين في المعنىٰ، وهو مما يزيد الكلام حُسنًا وطَرَافة. «جواهر البلاغة» (٣٩١).

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٥ - غَـرِيبٌ يُقَاسِـي الـبُعدَ عَـنكُم[١] وَمَـا لَـهُ**
**وَحَقِّـــكَ[٢] عَـــن دَارِ الهَـــوَىٰ مُـــتَحَوَّلُ[٣]**

**اشتمل هذا البيت علىٰ قاعدة واحدة وهي:**

**الغريب:**

**وحدُّه:** ما رواه واحد، قاله الحافظ ابن منده[٤].

**تنبيه:** الغرابة ترجع «تارة إلىٰ السند»[٥] وتارة إلىٰ المتن[٦].

---

(١) فيه نوع من أنواع الحديث، وهو: (الرِّحلة في طلب الحديث)، قال شيخُنا: فيه إشارة إلىٰ رحلة أهل الحديث وغربتهم من أجله، لملاقاة الشيوخ وأخذ الحديث عنهم. اهـ «الشرح والتوضيح» (١٢٣).

(٢) هذا قسم بغير الله فلا يجوز؛ لقولهﷺ: «**من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**».

(٣) فيه إشارة إلىٰ (تحويل السند)، قال شيخنا: قد يؤخذ منه تحويل السند، قال النووي: «وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من الإسناد إلىٰ إسناد (ح) وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحوُّل، لتحوّله من إسنادٍ إلىٰ إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهىٰ إليها: (حاء) ويستمر في قراءة ما بعدها». اهـ «الشرح والتوضيح» (١٢٤).

(٤) سيأتي نص كلامه في شرح ابن عبد الهادي، والقرافي، وسبق الإشارة في الحاشية السابقة إلىٰ من نقله عنه، وسيأتي في شرح القرافي زيادة في حدِّ الغريب.

(٥) ساقط من (ج)، وغريب الإسناد: كحديث روىٰ متنه جماعة من الصحابة، وانفرد واحد بروايته عن صحابي آخر فيكون غريبًا من هذا الوجه خاصة.

(٦) غريب المتن: كأن ينفرد بروايته واحد، أو برواية بعضه كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها
=

تنبيه: كل واحد من العزيز والمشهور والغريب يجوز أن يكون صحيحًا وأن يكون ضعيفًا [١]، فافهم ذلك [٢].

❊ ❊ ❊

غيره، انظر: «شرح التقريب والتيسير» للسخاوي (ق ٥٨٤/ بتحقيقي)، و«اختصار علوم الحديث» (١٢٤/ شاكر).

(١) قال ابن الصلاح: وذلك هو الغالب على الغرائب.

(٢) «علوم الحديث» (١/ ٨١٢).

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٦ - فَــرِفقًا بِمَقطُــوعِ الوَسَــايِلِ مَــا لَــهُ**

**إِلَــيكَ سَــبِيلٌ لَا وَلَا عَــنكَ مَعــدِلُ**[١]

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة وهي:

**المقطوع:**

وحدُّه: ما أضيف إلىٰ [٣ج] التابعين من أقوالهم وأفعالهم[٢].

تنبيه: الرِّفق ضد العنف، وفي الخبر: **«ما كان الرفق في شيء إلا زانه»**[٣].

وعن الشافعي رضي الله عنه: **قد يرفق بالقليل[٤] فيكفي، وقد يخرق[٥] بالكثير فلا يكفي.**

---

(١) قال شيخنا: فيه مبالغة ليست في موضعها، لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي لا ملجأ منه إلا إليه، «الشرح والتوضيح» (١٢٧).

(٢) «علوم الحديث» (١/ ٣٦٤)، و«فتح المغيث» (١/ ١٢٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢١٨)، و«النكت الوفية» (١/ ٣٢٦)، وسيأتي في الشروح الأخرىٰ مزيد فائدة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في (ج): في القليل.

(٥) الأخرق: الأحمق، ومن لا يحسن التصرف. «القاموس» (٨٧٩).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٧- وَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفعَةٍ**
**وَمَا زِلْتَ تَعلُو بِالتَّجَنِّي فَأَنزِلُ**

**اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة وهي:**

**الإسناد العالي:**

وحدُّه: ما قلَّت رجالُه[1]، وضده: النازل، وهو: ما كثرت رجاله.

**قال أحمد** رضي الله عنه: طلب الإسناد العالي سنَّة عمَّن سلف[2].

قيل ليحيىٰ بن معين[3] في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: إسنادًا عاليًا وبيتًا خاليًا[4].

**والعلو أقسام[5]:**

---

(١) فإن انتهىٰ إلىٰ النبي ﷺ فهو العلو المطلق، وإن انتهىٰ إلىٰ إمام من الأئمة فهو العلو النسبي، وإن كان سنده مع ذلك صحيحًا كان الغاية القصوىٰ، وإلا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعًا فوجوده مثل عدمه. اهـ من «النزهة» (١٥٦).

(٢) أسنده الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣) رقم (١١٦) و (١١٧).

(٣) الإمام الحافظ الناقد أبو زكريا يحيىٰ بن معين البغدادي، قال الإمام أحمد: كل حديث لا يعرفه ابن معين فليس بحديث، توفي في ذي القعدة بالمدينة سنة (٢٣٣)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٥٥).

(٤) في (ج): بالنصب، وفي (ب): بالرفع، وكلاهما صحيح، والأثر ذكره ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٧٥٢).

(٥) سيذكرها القرافي في شرحه.

أفضله: القريب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف[1].

࿇ ❋ ❋ ❋ ࿇

(١) في (ج): أفضله القرب من النبي ﷺ.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٨- أُوَرِّي بِـــسُعدَىٰ وَالــرَّبَابِ وَزَيــنَبٍ**
**وَأَنــتَ[1] الَّـــذِي نَعنِـــي وَأَنـــتَ المُـــؤَمَّلُ**

**التَّورية:** إطلاق لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويُطلق القريب ويراد به البعيد.

**مثاله:** قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧][2]، والله أعلم.

---

(١) في بعض النسخ: فأنت.

(٢) هذا المثال يذكره البلاغيون، وبيانه عندهم: أن قوله: ﴿بأيد﴾ يحتمل الجارحة! وهو المعنىٰ القريب، والقدرة وهو المعنىٰ البعيد، وهو المقصود هنا.
وأقول: الآية ليست من آيات الصفات، بل قوله: ﴿بأيد﴾ في الآية معناه: القوة، لأنه مصدر: آد يئيد، بمعنىٰ قوي، فليس المراد الصفة، ولهذا لم يضفها لنفسه، والله أعلم.

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٩- فَخُــذ أوَّلًا مِــن آخِــرٍ ثُــمَّ أوَّلًا
مِــنَ النِّــصفِ مِــنهُ فَهــوَ فِــيهِ مُكَمَّــلُ

٢٠- أَبَــرُّ إذَا أَقــسَمتُ أَنِّــي بِحُــبِّهِ
أَهِــيمُ وَقَلبِــي بِالــصَّبَابَةِ يُــشعَلُ[(١)]

أي[(٢)] فخذ الكلمة الأولىٰ من النصف الأخير: وهي «أهيم»، ثم الكلمة الأولىٰ من النصف الأول وهي «أبر»، يصير ذلك اسم من تُنزِّل فيه، وهو: «إبراهيم».

والله تَعَالَىٰ أعلم.

«والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا»[(٣)(٤)].

❀❀❀

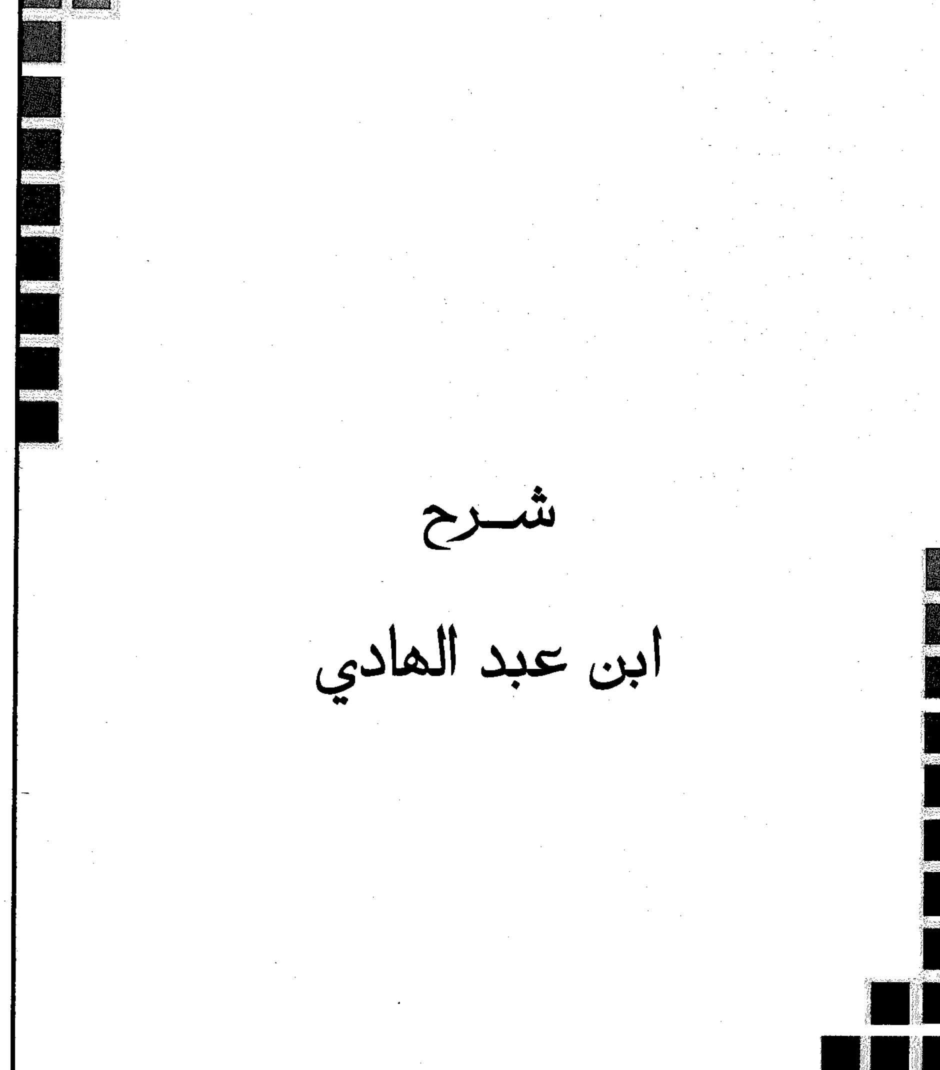
(١) في نسخ شرح القرافي: مُشعَل.

(٢) بداية اللوح الأخير من (ب).

(٣) هذه خاتمة (ب)، وبعده: وقف هذا الكتاب الشيخ عيسىٰ علي إبراهيم.

(٤) وخاتمة (ج): وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس ثالث وعشرين شهر رجب، سنة أربعة وتسعين وتسعمائة، غفر الله لكاتبه ولوالديه، وجميع المسلمين.





# شــرح

# ابن عبد الهادي



# ترجمة مختصرة لابن عبد الهادي

* الإمام المحدث الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن قُدامة المقدسي الجَمَّاعيلي، الحنبلي.

* ولد في رجب سنة (٧٠٤ هـ).

* عني بالحديث وفنونه ومعرفة الرجال والعلل، وبرع في ذلك، وأقرأ ودرس، ولازم شيخ الإسلام، والمزي، وأخذ عن الذهبي.

* قال الذهبي: «الإمام الأوحد الحافظ ذو الفنون شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، اعتنىٰ بالرجال، والعلل، وبرع، وجمع، وتصدىٰ للإفادة، والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو، وله توسُّع في العلوم، وذهن سيَّال»، وذكر أنه سمع منه!

* له تصانيف مفيدة، منها: «الصارم المنكي»، و«طبقات علماء الحديث»، و«المحرر في الحديث»، وغيرها كثير.

* توفي عاشر جمادىٰ الأولىٰ سنة (٧٤٤ هـ)، وهو دون الأربعين!![1].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٥٠٨)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٢٤٣)، «هدية العارفين» (٢/ ١٥١).

# وصف المخطوط

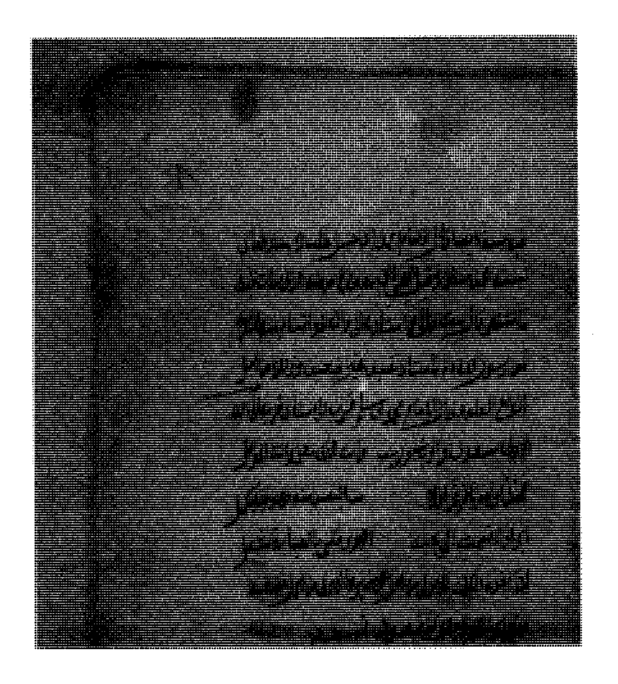
حصلت علىٰ المخطوط من مكتبة جامعة الملك سعود، كتبت في القرن الثاني عشر تقريبًا، وتقع في ثمان صفحات، ضمن مجموع، يقع في (٤٥) ورقة، وخطها جيِّد مقروء، وهي مكتملة، وإليها الرمز بـ: (خ).

وقد قابلته بالمطبوع بدار الفاروق، وذكر المحقِّق أنَّه اعتمد علىٰ نسختين للرسالة، أخذها من المكتبة الأزهرية فكانت بمثابة نسخة أخرىٰ، وإليها الرمز بـ: (ط).

# صور من المخطوط



الأولىٰ من شرح ابن عبد الهادي



الأخيرة من شرح ابن عبد الهادي



«وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم.

هذه القصيدة من نظم الشيخ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي رَحِمَهُ اللَّهُ، وشرحها الفقيه الحافظ شمس الدين أبو عبيد الله محمد بن عبد الهادي المقدسي -عفا الله عنه ورحمة الله عليه-»(١).

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

**١- غَرَامِـي صَـحِيحٌ وَالـرَّجَا فِـيكَ مُعْـضَلُ**
**وَحُزْنِـــي وَدَمعِـــي مُرسَـــلٌ وَمُسَلْـــسَلُ**

**الحديث الصحيح المتفق على صحته**: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا.

وبعضُه أصحُّ من بعض، كرواية(٢) مالك عن نافع عن ابن عمر أصح من رواية غيره.

**والمعضَل**: بفتح الضاد عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا.

---

(١) من (ط).

(٢) في ط: فرواية.

**مثاله:** قول مالك ﷺ: قال رسول اللهﷺ، بإسقاط نافع وابن عمر.

**والمرسل:** ما رواه التَّابعي عن النَّبيﷺ وفي الاحتجاج به خلاف مشهور والصحيح فيه التفصيل[١].

**والمسلسل:** من الحديث مثل قوله[٢]: سمعتُ فلانًا «قال: سمعتُ فلانًا»[٣] إلىٰ آخر الإسناد[٤].

وأخبرنا والله فلان، قال: أخبرنا والله فلان،... إلىٰ آخره[٥]، «والله أعلم»[٦].

ﷻ ❃ ❃ ❃ ﷻ

---

(١) للمصنف بحث لطيف عن المرسل في «الصارم المنكي» (١٠٦-١١٠)، قال فيه: «إن كانَ المرسِل إذا سمَّىٰ لم يُسَمِّ إلا ثقة ولم يسمِّ مجهولًا ولا ضعيفًا.. كان مرسله حجة، وهذا فصل النزاع في المرسل وهو من أحسن ما يقال فيه». وانظر في تفصيل القول بالتفصيل: «جامع التحصيل» (٣٧).

(٢) في ط: قولهم!

(٣) من: ط.

(٤) أي: مسلسل بالسماع، وانظر مثالًا له في «المناهل السلسلة» (٣٩٠).

(٥) أي: مسلسل بالحلف.

(٦) ساقطة من: ط.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٢- وَصَبرِيَ عَنكُم يَشهَدُ العَقلُ أَنَّهُ**
**ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ وَذُلِّيَ أَجمَلُ**

**الحديث الضعيف:** هو ما ليس بصحيح ولا حسن.

وهو جنسٌ؛ تحته أنواعٌ كثيرة، كالشاذِّ، والمعلل، والمضطرب، وغيرها[1].

**والحديث المتروك:** هو ما انفرد به رجل مجمعٌ علىٰ ضعفه.

وقد يتركُ الحديثَ أوالرجلَ بعضُ الأئمة، ويحتجُّ به بعضُهم[2]، والله أعلم.

❀❀❀

(١) في خ: وغيرهم.

(٢) فحينئذٍ لا يدخل تحت الحد السابق، لعدم الإجماع علىٰ ترك الرواية عنه، وهذه الصورة محل اجتهاد بحسب ما يترجّح للناظر في مأخذ الفريقين، وقد يترجّح الترك!

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**٣- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا استِمَاعُ حَدِيثِكُم**
**مُشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ فَأَنقُلُ**

**الحديث الحسن**: قيل هو: ما عُرف مخرجُه واشتهر رجاله[١].

**«وقيل»**[٢]: هو الحديث الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتمل[٣].

فقد[٤] اختلفوا في حدِّه اختلافًا كثيرًا، ولم يضبطوه بضابط شافٍ.

وقيل: هو ما كان راويه من أهل الصدق[٥] لكن لم يبلغ درجة الصحيح لكونه غير حافظ أو متقن.

وقد يكون رجال إسناد الحديث متَّفقًا علىٰ توثيقهم وحفظهم وإتقانهم، ولا يكون الحديث صحيحًا، بل يكون حسنًا أو ضعيفًا لعلَّةٍ مؤثِّرةٍ فيه، أو شذوذ، أو اضطراب، أو غير ذلك.

**والمشافهة**: هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة عليه[٦].

---

(١) هذا تعريف الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٦).

(٢) من: ط.

(٣) قاله ابن الجوزي، كما في «التقييد والإيضاح» (١/ ٢٩٧).

(٤) في ط: وقد.

(٥) في خ: هو ما كان رواية أهل الصدق!، والعبارة في (ط): أيضًا محرفة.

(٦) قال ابنُ الصلاح: والصَّحيح ترجيح السَّماع من لفظ الشيخ، والحُكم بأنَّ القراءة عليه مرتبة ثانية. «علوم الحديث» (١/ ٦٢٢).

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**٤- وَأَمــرِيَ مَوقــوفٌ عَلَــيكَ وَلَــيسَ لِــي**
**عَلَــىٰ أَحَــدٍ إِلَّا عَلَــيكَ مُعَــوَّلُ**

**الحديث الموقوف:** ما يُروىٰ عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، ولا يتجاوز به إلىٰ الرسول ﷺ[1].

❊❊❊

(١) تعقبه ابن قطلوبغا كما سيأتي!

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**٥- وَلَـو كَـانَ مَـرفُوعًا إِلَـيكَ لَكُـنتَ لِـي**

**عَلَـىٰ رُغـمِ عُذَّالِـي تَـرِقُّ وَتَعـدِلُ**

**الحديث المرفوع:** قيل: هو ما أضيف إلىٰ رسول الله ﷺ خاصَّة «متصلًا كان أو منقطعًا[(١)].

**وقيل:** هو ما أخبر به الصحابي رضي الله عنه عن قول رسول الله ﷺ أو فعله»[(٢)].

ﻫ ❋ ❋ ❋ ﻫ

(١) أي: سواء رفعه الصحابي أم غيره، والقول الثاني: تقييده بالصحابي، وانظر ما يأتي في شرح القرافي.

(٢) من: ط، وليس في: خ.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**٦- وَعَذْلُ عذُولِي مُنكَرٌ لَا أُسِيغُهُ ... وَزُورٌ وَتَدلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهمَلُ**

**الحديث المنكر:** هو ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

**نحو:** حديث أبي زكير[1] يحيىٰ بن محمد بن قيس عن هشام [١] بن عروة عن أبيه رضي الله عنه «عن عائشة رضي الله عنها»[2] أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كلوا البلحَ بالتمر فإنَّ الشيطان إذا رأىٰ ذلك غاظه ويقول: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخلق»[3].

تفرَّد به أبو زكير[4]، وهو: «شيخٌ صالح»[5] أخرج له مسلم[6] في «كتابه»[7]،

---

(١) أبو زكير لقب، وكنيته: أبو محمد. «التقريب».

(٢) سقط من الأصل! وهو ثابت في شرح ابن قطلوبغا.

(٣) سيأتي تخريجه في «شرح» القرافي.

(٤) في خ: ابن أبي بكير.

(٥) هذا كلام ابن الصلاح، قال العراقي: أما قول المصنف إنه: شيخ صالح؛ فأخذه من كلام أبي يعلىٰ الخليلي فإنه كذلك قال في كتاب «الإرشاد».

(٦) الإمام الحافظ الناقد مسلم بن الحجاج بن الورد، القشيري النيسابوري صاحب الصحيح، توفي سنة (٢٦١)، «شذرات الذهب» (٣/ ٢٧٠).

(٧) **قال العراقي:** لم يخرج له احتجاجًا، وإنما أخرج له في المتابعات، وقد أطلق الأئمة القول بتضعيفه، «التقييد» (١/ ٤٨٢)، وانظر: «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح

غير أنَّه لم يبلغ مبلغ من يُحتمل تفرّده، بل تكلَّم فيه ابن معين وغيره[1]، والله أعلم.

**والتدليس المذموم**: هو أن يروي حديثًا عن شيخٍ عاصره أو سمع منه في الجملة، ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه، بل سمعه من ضعيف أسقطَه، كتدليس بقيَّة، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

بخلاف تدليس ابن عيينة[2] وغيره ممن يدلِّس عن الثقات فإنَّه ليس بمذموم والله أعلم.

⁂

=

ومس بضرب من التجريح» للعراقي أيضًا (٣١٠)، وذكر ابن منجويه في «رجال مسلم» (٢/ ٣٥٠) أن له موضعًا واحدًا في كتاب «الإيمان».

(١) قال ابن معين: ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، لا يحتج به، «البيان والتوضيح» (٣١١).

(٢) في خ: ابن عقبة.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٧- أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلُ الأَسَىٰ**
**وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ**

**الحديث المتصل**: هو الذي اتصل إسناده وكان كلُّ واحدٍ من رواتِهِ قد سمعه ممن فوقه حتىٰ ينتهي إلىٰ منتهاه.

ومطلقه يقع علىٰ المرفوع والموقوف.

**مثال المتصل المرفوع**: من الموطأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ.

**ومثال المتصل الموقوف**: مالك عن نافع عن ابن عمر[١] قوله.

**والمنقطع**: هو «الحديث»[٢] الذي لم يتصل إسناده، بأن يكون سقط منه رجُل أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١) في ط زيادة: عن عمر.

(٢) من: ط.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٨- وَهَا أَنَا فِي أَكفَانِ هَجرِكَ مُدرَجٌ**
**تُكَلِّفُنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحمِلُ**

**المدرج في الحديث:** هو ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته بأن يذكرَ الصحابيُّ أو مَن بعده عقبَ ما يرويهِ مِن الحديثِ كلامًا مِن عِندِ نفسِه، فيرويه مَن بعدَهُ موصولًا بالحديث، غيرَ فاصلٍ بينهما بذكرِ قائِلِه، فيلتبس الأمر فيه علىٰ مَن لا يَعلمُ حقيقةَ الحال، فيتوهَّم أنَّ الجميع عن رسول الله ﷺ.

٭٭٭

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

٩- وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا
وَمَـــا هِـــيَ إِلَّا مُهجَتِـــي تَـــتَحَلَّلُ

**المدبج:** هو أن يروي القرينان كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر، كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني[1] -رضوان الله عليهم أجمعين-، فإن روىٰ أحدُ القرينين «عن الآخر»[2] ولم يروِ الآخر عنه؛ لم يُسمَّ مدبَّجًا، كرواية سليمان التيمي[3] عن مِسعَر[4] من غير عكس[5].

٭٭٭

(١) في ط: ويحيىٰ بن معين!

(٢) من: ط.

(٣) الحافظ أبو المعتمر سليمان بن طرخان، التيمي، كان صوامًا قانتًا لله قوامًا، توفي في ذي القعدة سنة (١٤٣)، «شذرات الذهب» (٢/ ١٩٩).

(٤) الحافظ أبو سلمة الهلالي مِسعر بن كدام الكوفي، لقِّب بـ(المصحف) لإتقانه، و(الميزان) لنقده وتحرير لسانه، توفي سنة (١٥٥)، «شذرات الذهب» (٢/ ٢٥٢).

(٥) **قال ابن الصلاح:** لا نعلم لمسعر رواية عن التيمي، «علوم الحديث» (٤١٤/ دار الكتب)، وسبقه إلىٰ ذلك الحاكم، قال السيوطي: اعترض بأنه روىٰ عنه فيما ذكره الدارقطني في «المدبج». اهـ «التدريب» (٢/ ٢١٨)، ومثل له برواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يُعلم لزهير رواية عنه.

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٠- فَمُـــتَّفِقٌ جَفنِـــي وَسُـــهدِي وَعَبْرَتِـــي
وَمُفتَـــرِقٌ صَـــبرِي [١] وَقَلبِـــي المُبَلـــبَلُ

١١- وَمُؤتَلِـفٌ وَجـدِي وَشَـجوِي وَلَوعَتِـي
وَمُخـــتَلِفٌ حَظِّـــي وَمَـــا مِـــنكَ آمُـــلُ

**المتفق والمفترق**: هو ما اتفق خطًّا ولفظًا[٢]، بخلاف المؤتلف والمختلف، فإنَّ فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وللمتفق والمفترق أقسام كثيرة، ومِن بعض أمثلته: أبو عمران الجوني[٣] [٢] اثنان[٤]:

**أحدهما**: التابعي عبد الملك بن حبيب[٥].

**والثاني**: اسمه موسَىٰ بن سَهل بصري سكن بغداد[٦]، روىٰ عن هشام بن عمار وغيره، وروىٰ عنه دعلج بن أحمد وغيره.

---

(١) في نسخة (ب) و(ج) من شرح ابن جماعة: جفني.

(٢) واختلفت الذوات، أي: أشخاص المسَمَّيْن.

(٣) هذا مثال لأحد أنواع المتفق والمفترق وهو: ما اتفق في الكنية والنسبة.

(٤) «علوم الحديث» (٢/ ١٢٧٦).

(٥) الأزدي البصري، ثقة، روىٰ له الجماعة، «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٩٧).

(٦) وهو ثقة، وصفه ابن حجر بالحافظ كما في «التقريب»، وترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٦-٥٧).

ومن ذلك: محمد بن عبد الله الأنصاري[(١)] اثنان متقاربان في الطبقة[(٢)]:

أحدهما: هو الأنصاري المشهور، القاضي أبو عبد الله شيخ البخاري[(٣)].

والثاني: كنيته أبو سلمة[(٤)] ضعَّفوه.

ومن ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري[(٥)] اثنان[(٦)]؛ كلاهما في عصر واحد وكلاهما يروي عنه الحاكم[(٧)] أبو عبد الله وغيره[(٨)].

فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم.

والثاني: أبو عبد الله بن الأخرم الشيباني ويعرف بالحافظ دون الأول، والله أعلم.

**والمؤتلف والمختلف**: هو ما يتفق في الخط صورتُه، ويختلف في اللفظ صيغتُه.

كـ: عَثَّام بن علي، وغَنَّام بن أوس[(٩)].

---

(١) هذا مثال لنوع آخر وهو: ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم.

(٢) «علوم الحديث» (٢/ ١٢٧٩).

(٣) وهو ابن عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، ثقة، روىٰ له الجماعة.

(٤) وهو محمد بن عبد الله بن زياد، روىٰ له ابن ماجه في التفسير، وقال ابن حجر: كذبوه.

(٥) هذا مثال لنوع آخر، وهو: ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، وأكثر من ذلك.

(٦) «علوم الحديث» (٢/ ١٢٧٦).

(٧) الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن البيِّع النيسابوري، صاحب المستدرك والتاريخ، توفي سنة (٤٠٥)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣).

(٨) انظر: «رجال الحاكم» (٢/ ٣١٣-٣١٤) لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٩) سبق التعليق علىٰ هذا.

وبَشِير[1] بن عمرو، وبُشَير[2] بن يسار.

وحَرِيز[3] بن عثمان، وجَرِير[4] بن عبد الحميد.

وحُضَين[5] بن المنذر، وحُصَين[6] بن عبد الرحمن»[7].

❊ ❊ ❊

(١) بفتح الموحدة، وكسر الشين المعجمة. «الإكمال» (١/ ٢٨١).

(٢) بضم الموحدة، وفتح المعجمة. «الإكمال» (١/ ٢٩٨)، و«توضيح المشتبه» (١/ ٥٣٦).

(٣) بفتح الحاء بعدها راء مكسورة وآخره زاي. «توضيح المشتبه» (٢/ ٢٨٩).

(٤) بفتح الجيم وراءين الأولىٰ مكسورة بينهما مثناة تحت. «توضح المشتبه» (٢/ ٢٨٨).

(٥) بضم الحاء المهملة بعدها معجمة مفتوحة. «توضيح المشتبه» (٣/ ٢٦٦)، و«الإكمال» (٢/ ٤٨١).

(٦) بضم الحاء المهملة بعدها صاد مهملة مفتوحة. «الإكمال» (٢/ ٤٧٨)، «توضيح المشتبه» (٣/ ٢٦٤).

(٧) قدَّم في (ط)، ما بين الأقواس، علىٰ المتفق والمفترق! مع أنها سابقة في البيتين، والمثبت من: خ.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٢ - خُــذِ الــوَجدَ عَنِّــي مُــسنَدًا وَمُعنعَــنًا**
**فَغَيــرِي بِمَوضُــوعِ الهَــوىٰ يَتَحَــيَّلُ[1]**

**قال الحافظ أبو بكر الخطيب: المسند عند أهل الحديث:** هو الذي اتصل إسناده من راويه[2] إلىٰ منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما يروىٰ عن النبي ﷺ، دون ما جاء عن الصحابة.

ولهم[3] وفي المسند خلاف غير هذا[4].

**والإسناد المعنعن:** هو الذي يقال فيه: فلان عن فلان.

وعدَّه بعضُ الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنَّه من قبيل المتصل، وحكاه أبو عمرو الداني[5] إجماعًا[6].

---

(١) في نسخ شرح القرافي «يَتَحَلَّل»، وكذا في المخطوط للمتن المفرد.

(٢) في ط: أوَّله.

(٣) في ط: وغيرهم، وفي خ: وهم، والمثبت أقرب للسياق.

(٤) سيأتي ذِكره في شرح القرافي.

(٥) الحافظ المقرئ عثمان بن سعيد القرطبي الداني، توفي بدانية في شوال سنة (٤٤٤)، «شذرات الذهب» (٥/ ١٩٥).

(٦) كما في «رسالته في علوم الحديث» (١٨٢/ بهجة المنتفع)، ونص كلامه: وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: عن عن، فهي أيضًا مسندة متصلة بإجماع أهل النقل. اهـ

وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٤١٦).

**والحديث الموضوع**:هو المختلق المصنوع، وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحدٍ علم حالَه في أيِّ معنىً كان، إلَّا مقرونًا ببيان وضعِه.

ويُعرف كون الحديث موضوعًا:

- بإقرار واضعه.
- وبركاكة اللفظ.
- وغير ذلك، والله أعلم.

❀❀❀

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٣ - وَذِي نُـبَذٌ مِـن مُـبهَمِ الحُـبِّ فَاعتَبِـر**
**وَغَامِـضُهُ إِن رُمـتَ شَـرحًا أُطَـوِّلُ**

**المبهم:** هو ما جاء غير مسمًّىٰ نحو: سفيان عن رجل عن الزهري.

**وأما الاعتبار:** فذكَرَ الحافظُ أبو حاتم بن حبان «أنَّ»[1] طريق الاعتبار في الأخبار مثل: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيُنظر هل روىٰ ذلكَ ثقةٌ غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وُجِد؛ عُلِم أنَّ للخبرِ أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجَد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة ﷺ، وإلَّا صحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ فأي ذلك وُجِد يُعلَم به أنَّ للحديث أصلًا يرجع إليه، وإلَّا فلا.

**والغامض من الحديث:** ما يكون صورتُه صورة المتصل ولا يكون كذلك[2].

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن

---

(١) من: ط.

(٢) هذا جعله ابن الصلاح نوعًا من أنواع المنقطع، وهو: الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلىٰ التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معينًا ولا مبهمًا، ثم ذكر المثال الذي ذكره الشارح هنا، وتفسير الشارح للغامض بما ذكره ووافقه عليه القرافي تعقَّبَه ابنُ قطلوبغا بتعقُّب جيِّد، سيأتي.

حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن وليتموها [٣] أبا بكر فقوي أمين...»**[١] الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأنَّ عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي[٢] عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضًا من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك[٣] عن أبي إسحاق، والله تعالى أعلم.

---

(١) (ضعيف) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٢)، وفي «معرفة علوم الحديث» (رقم ٥٣)، ولفظه في «علوم الحديث» مختصر، ومنه نقل ابن الصلاح، وعنه الشارح، ولفظه في «المستدرك»: **«إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًّا فهاد مهتد يقيمكم علىٰ صراط مستقيم»**.

والحديث يدور علىٰ أبي إسحاق عن بن يثيع، وفيه اختلاف كثير، فتارة يجعله من مسند علي بن أبي طالب، أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٠٩/ رقم ٨٥٩)، وتارة من مسند سلمان، وتارة عن حذيفة كما هنا، وتارة عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع مرسلًا، قال الدارقطني بعد حكايته ما سبق: «والمرسل أشبه بالصواب». اهـ «العلل» (٣/ ٢١٤-٢١٦)، والحديث ذكره الذهبي في «ترجمة عبد الرزاق» من «الميزان» (٢/ ٦١٢) وقال: الخبر منكر.

(٢) أخرجه علىٰ هذا الوجه الحاكم في «المعرفة» رقم (٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٤)، والخطيب في «التاريخ» (٣/ ٣٠٢)، وانظر «الميزان» السابق.

(٣) أخرجه علىٰ هذا الوجه الحاكم في «المعرفة» رقم (٥٥) وهو من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، وهو متروك، وفي التعليلين كليهما نظر، والحديث ضعيف علىٰ كل الأحوال.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

١٤- عَزِيــزٌ بِكُــم، صَــبٌّ ذَلِــيلٌ لِعِــزِّكُم
وَمَــشهُورُ أَوصَــافِ المُحِــبِّ الــتَّذَلُّلُ

١٥- غَــرِيبٌ يُقَاسِــي الــبُعدَ عَــنكُم وَمَــا لَــهُ
وَحَقِّــكَ عَــن دَارِ الهَــوَىٰ مُــتَحَوَّلُ

**الغريب من الحديث:** كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممَّن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمَّىٰ غريبًا.

فإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث سُمِّيَ: **عزيزًا**.

فإذا روىٰ الجماعة عنهم حديثًا يُسمَّىٰ: **مشهورًا**(١).

❀❀❀

(١) هذا كلام ابن منده، حكاه عنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٨١٢)، وأسنده عنه ابن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (٢٣).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٦-فَـــرِفقًا بِمَقطُـــوعِ الوَسَـــايِلِ مَـــا لَـــهُ**

**إِلَـــيكَ سَـــبِيلٌ لَا وَلَا عَـــنكَ مَعـــدِلُ**

**المقطوع:** غير المنقطع [(١)]، ويقال في جمعه: مقاطع ومقاطيع، وهو: ما جاء عن التابعين [(٢)] موقوفًا عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

❀❀❀

(١) قاله ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٣٦٤): لكن وُجد التعبير بالمقطوع عن المنقطع حكاه ابن الصلاح عن جماعة، وسيأتي في شرح القرافي.

(٢) في خ: ما جاء عن التابعين قولًا لهم أو فعلًا، والمثبت من (ط)، والمعنىٰ واحد.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

١٧- وَلَا زِلْــتَ فِــي عِــزٍّ مَنِــيعٍ وَرِفعَــةٍ
وَمَــا زِلْــتَ تَعلُــو بِالتَّجَنِّــي فَأَنــزِلُ

أصل الإسناد أوَّلًا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّة بالغة من السنن المؤكدة[1].

قال ابن المبارك[2]: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[3].

وطلبُ العلو فيه سنَّة أيضًا[4].

قال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سنَّة عمَّن سلف»[5].

---

(١) «علوم الحديث» (١/ ٢٥٧).

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم المروزي، توفي سنة (١٨١)، «شذرات الذهب» (٢/ ٣٦١).

(٣) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحة» باب بيان أن الإسناد من الدين، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١١٤، رقم ١٠)، وقال الحاكم عقبه: فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم عل حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الإسناد فيها كانت بتراء.

(٤) قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١١٥): فأما طلب العالي من الأسانيد فإنها مسنونة، وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة.

(٥) سبق تخريجه.

**وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال:** «بيت خالي، وإسناد عالي».

**والعلو على أقسام**(١): منها القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف «غير ضعيف»(٢) وذلك من أجلِّ أنواع العلو.

**قال الإمام محمد بن أسلم**(٣): «قرب الإسناد قربة إلىٰ الله ﷻ»(٤)، والله أعلم.

ﮋ ❋ ❋ ❋ ﮊ

---

(١) ستأتي في شرح القرافي.

(٢) قوله: «غير ضعيف»: قال ابن قطلوبغا: لا حاجة لها. اهـ

والجواب أنه متابع فيها لابن الصلاح، وأنها من باب التأكيد.

(٣) الإمام محمد بن أسلم الطوسي صاحب المسند والأربعين، كان يُشبّه في وقته بابن المبارك، توفي سنة (٢٤٢)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٩٢).

(٤) أسنده الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣) رقم (١١٥).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

١٨- أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبِ
وَأَنتَ(١) الَّذِي نَعنِي وَأَنتَ المُؤَمَّلُ

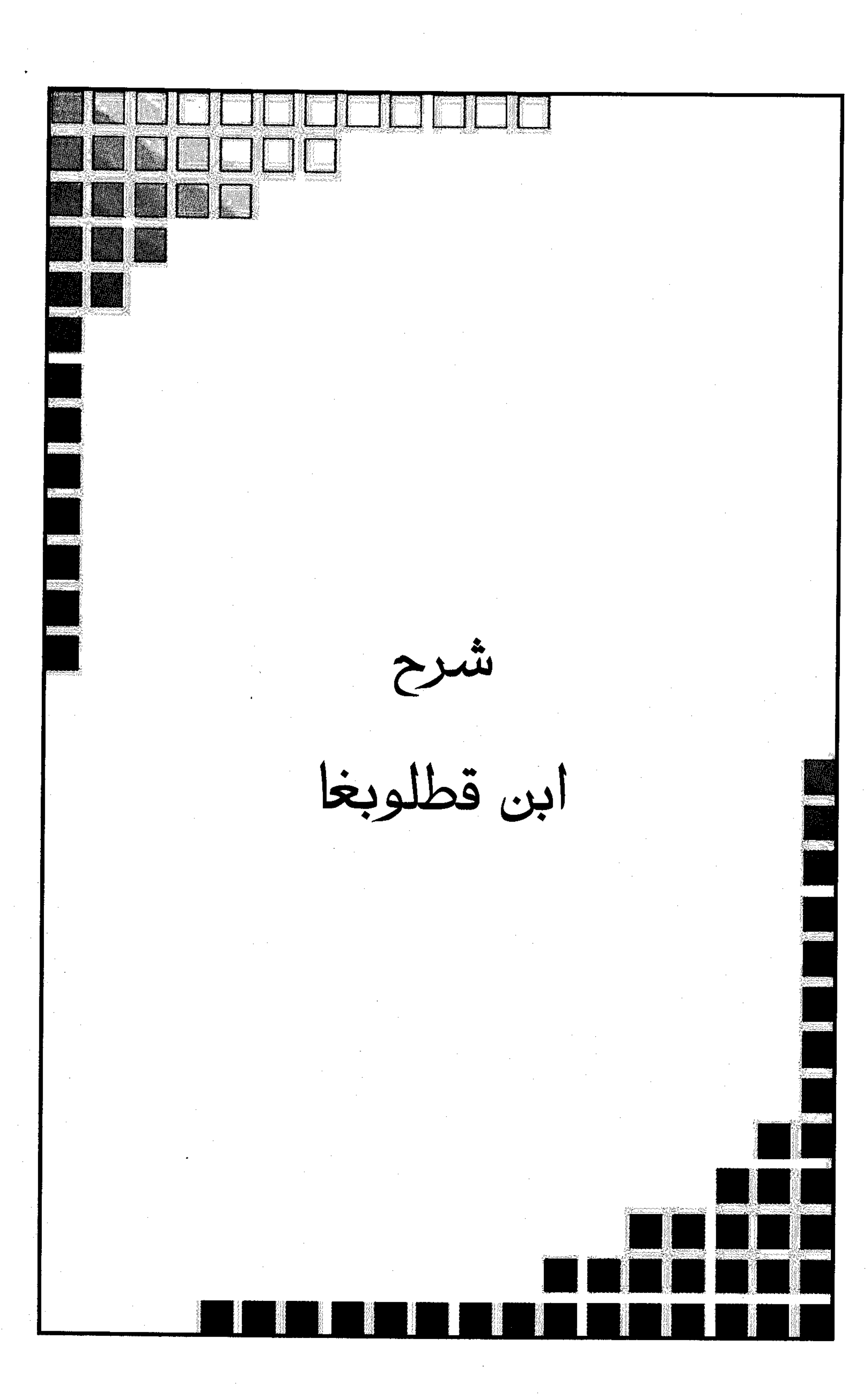
١٩- فَخُذ أَوَّلًا مِن آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلًا
مِنَ النِّصفِ مِنهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

٢٠- أَبَرُّ إِذَا أَقسَمتُ أَنِّي بِحُبِّهِ
أَهِيمُ وَقَلبِي بِالصَّبَابَةِ يُشعَلُ

إذا أخذت الكلمة الأولىٰ من أوَّل البيت الأخير، والأولىٰ من أول نصفه: صار «إبراهيم» وهو المقصود.

(١) في بعض النسخ: فأنت.





# شرح

# ابن قطلوبغا



# ترجمة مختصرة لابن قطلوبغا

*زين الدِّين قاسم بن قُطلوبغا بن عبد الله المصري، الحنفي.

*ولد سنة (٨٠٢ هـ) بالقاهرة.

*نشأ بالقاهرة، وحفظ القرآن، وجدَّ حتىٰ شاع ذِكره، وانتشر صيته.

* **قال السخاوي:** «وعُرف بقوة الحافظة والذكاء وأشير إليه بالعلم، وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس، ووصفه ابن الديري بالشيخ العالم الذكي، وشيخُنا: بالإمام العلامة المحدّث الفقيه الحافظ...

وأقبل علىٰ التأليف -كما حكاه لي من سنة عشرين وهلم جرًّا-، ومما صنَّفه في هذا الشأن «شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح» وقال: إنه بحث فيه مع العز بن جماعة».

* **وقال ابن العماد:** «أخذ عن ابن الهمام، وغيره من علماء عصره، وأخذ عنه من لا يحصىٰ كثرة، وبالجملة فهو من حسنات الدهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

* **له تصانيف كثيرة، منها:** «شرح درر البحار»، و«رجال شرح معاني الآثار»، وغيرها كثير، سردها السخاوي في «ترجمته».

*توفي في ربيع الآخر سنة (٨٧٩هـ)[١].

---

(١) «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٤)، و«شذرات الذهب» (٩/ ٤٨٩)، و«هدية العارفين» (١/ ٨٣٠).



## وصف المخطوط

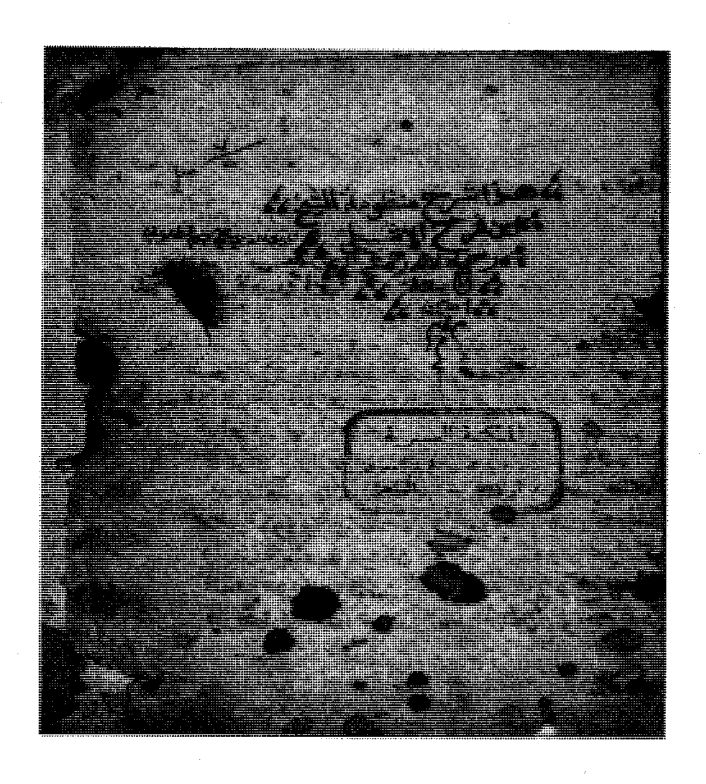
حصلت علىٰ المخطوط من مكتبة الملك سعود، ويقع المخطوط في ثمانية ألواح.

وخطها جيد مقروء، وهي نسخة مكتملة، لكن فيه أخطاء إملائية، ونقص بعض الكلمات، يمكن استدراكها من شروح من قبله.

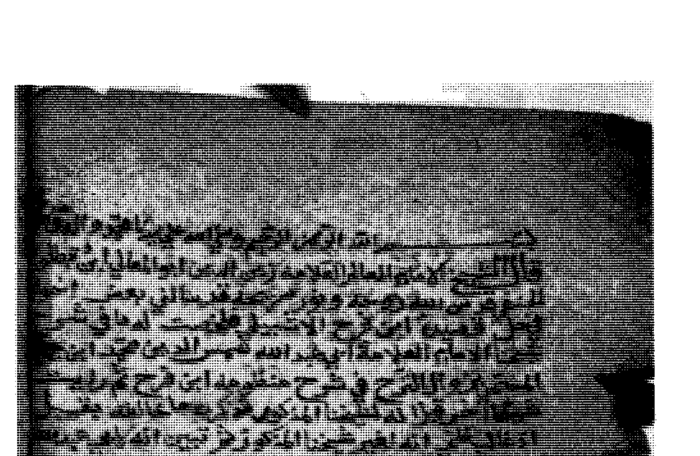
جاء علىٰ طرة المخطوط:

هذا شرح منظومة الشيخ ابن فرح الإشبيلي -رحمه الله رحمة واسعة-، آمين. لزين الدين قاسم بن قطلوبغا.

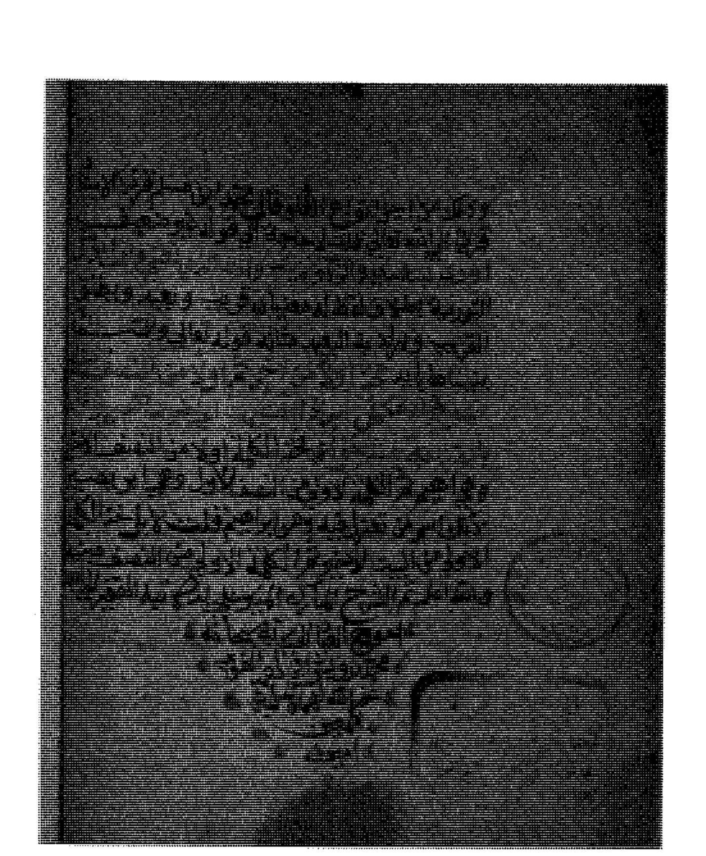
# صور من المخطوط



غلاف شرح ابن قطلوبغا



الأولىٰ من شرح ابن قطلوبغا



الأخيرة من شرح ابن قطلوبغا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله، وصحبه وسلم.

قال الشيخ العلامة زين الدين أبو المعالي ابن قطلوبغا الحنفي -قدس الله سرَّه ونوَّر ضريحه-:

قد سألني بعض إخواني في حلِّ قصيدة ابن فرح الإشبيلي، فلخصتُ له ما في شرح شيخِنا الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن جماعة المسمَّىٰ بـ: «زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح».

ثمَّ رأيتُ شرحًا آخر، قيل: إنَّه لشيخِنا المذكور، فذكرتُ ما خالفَهُ بـ: قيل، إذ غالب ظنِّي أنَّه لغير شيخِنا المذكور، ثمَّ تبيَّن أنَّه لأبي عبد الله محمد بن عبد الهادي، والله أعلم.

❊❊❊

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**١ - غَرَامِـي صَـحِيحٌ وَالـرَّجَا فِـيكَ مُعـضَلُ**

**وَحُزنِـــي وَدَمعِـــي مُرسَـــلٌ وَمُسَلـــسَلُ**

**الصحيح:** ما رواه العدل الضابط، عن العدل الضابط، إلىٰ منتهاه من غير شذوذٍ ولا علَّة قادحة.

**والعدل:** المتَّصف بالعدالة.

**والعدالة:** ملكة تمنع من اقتراف الكبيرة، والإصرار علىٰ الصغيرة.

**والكبيرة:** المعصية[1] التي تُوجب الحدَّ.

**وأصح الأسانيد:**

قال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر.

قالوا: فعلىٰ هذا [١أ] أصحُّها: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

**قلت:** وقَعَ لنا منه حديث: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن بيعِ حبَلِ الحبَلَة»[2].

ولم يعرِّف الضابط! ويمكِن أن يُقال: إنه المتقِن لما حفظه.

**والمعضل:** ما سقط من سنده اثنان.

---

(١) في الأصل: المقضية، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤)، ولم أجد هذا الحديث من طريق الشافعي عن مالك، وفي «مسند» الشافعي (١٣٥٥/ بترتيب سنجر) قال: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبع بعضكم علىٰ بيع بعض»، والحديث في «الصحيحين».

**قلتُ:** فأكثر مع التوالي.

**قال**(١): مثاله: قول مالك: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن قتل الكلاب»، لسقوطِ نافعٍ وابن عمر.

**قلت:** هذا معلَّق؛ إذ هو من صِيغ(٢) مصنِّف، وبهذا القيد(٣) يفارِقُ(٤) المعضَل، والله أعلم(٥).

**والمرسل:** قال: ما سقط من سنده الصحابي.

**قلت:** فلا وجه للشافعية في ردِّ قول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا، ونحوه من أقسام السنَّة.

**مثاله:** قول نافع: «نَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن قتل الكلاب».

**وقيل**(٦): المرسل: ما رواه التابعي عن النَّبي ﷺ، وفي الاحتجاج به خلافٌ مشهورٌ.

وهذه العبارة أصح، والله أعلم.

والخلاف المذكُور هو: أنَّه حجَّة عندنا وعند مالك، [٢ أ] وليس بحجَّة عند الشافعي(٧).

---

(١) يعني ابن جماعة، وكذا ما يأتي مما يقول فيه: قال.

(٢) كذا في الأصل، وبعضهم يعبِّر بـ: صُنع، والله أعلم.

(٣) في الأصل: القيل، وهو تصحيف.

(٤) أي: المعلَّق.

(٥) انظر: «النزهة» (١٠٨).

(٦) القائل هو ابن عبد الهادي، كما ذكره الشارح في مقدمته، وكذا كل ما يأتي مصدَّرًا بـ: قيل.

(٧) «علوم الحديث» (١/ ٣٩٠)، و«جامع التحصيل» (٣٣).

**المسلسل**:وهو ما اتَّفق رواتُه علىٰ صفةٍ أو حالةٍ أو كيفيَّةٍ.

مثاله: أن يقول: حدثني والله فلان بكذا، قال: حدثني والله فلان بكذا، إلىٰ آخره، ويسمَّىٰ: مسلسل الحلف، وفي نسخة: المسلسل.

**قيل**: قولهم: سمعتُ فلانًا... إلىٰ النبي ﷺ[1].

❀❀❀

(١) سَبَق أنَّ هذا مثال آخر مثَّل به ابن عبد الهادي.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢- وَصَبرِيَ عَنكُم يَشهَدُ العَقلُ أَنَّهُ
ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ وَذُلِّيَ أَجمَلُ

**الضعيف** قال: ما ليس بصحيحٍ ولا حسنٍ.

**قلت**: ولم يعرِّف الحسَن بعدُ؛ وسيأتي.

**قيل**: هو جنس تحتَه أنواعٌ كثيرة، كالشاذِّ، والمعضل، والمضطرب.

**قلت**: وما بكل ذا حصل[1].

**والمتروك**: ما انفرد بروايته من أجمع على ضعفه.

**قلتُ**: هو من أقسام الضعيف، عطَفَه في النَّظم من عطف الخاص على [العام][2]، «في إحدى معاني التورية»[3].

**والصبر**: حسن اليقين عند الجزع.

٭٭٭

(١) تعقّبه هذا ليس بواضح.

(٢) زيادة مني.

(٣) كذا في المخطوط.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٣-وَلَا حَسَنٌ إِلَّا استِمَاعُ حَدِيثِكُم**
**مُشَافَهَةً يُملَى عَلَيَّ فَأَنقُلُ**

**الحَسَن**: ما اتصل سنده، واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان.

وفي نسخة: هو ما عُرف [١ب] مخرجُه واشتهرت رجاله.

وقيل: الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتمل.

وقيل: الذي لم يبلغ راويه[١] درجة راوي الصحيح في الحفظ والإتقان.

قلت: وليس في كلِّ هذا تعريف سالم، والله أعلم.

**والمشافهة**: السَّماع من لفظ «الشيخ»[٢].

وقيل: هي أرفع[٣] من القراءة عليه، وفي شرح شيخنا: قراءة[٤] المتعلّم، وقيل: هما سواء.

قلت: والفرق الآن استعمالهما في المشافهة بالإجازة.

❊❊❊

(١)في الأصل: روايته.

(٢)من شرح ابن جماعة، وهي ساقطة من المخطوط.

(٣)في الأصل: أربع.

(٤)في الأصل: قرة.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٤ - وَأَمـرِيَ مَوقـوفٌ عَلَـيكَ وَلَـيسَ لِـي**
**عَلَـىٰ أَحَـدٍ إِلَّا عَلَـيكَ مُعَـوَّلُ**

**الموقوف:** ما أضيف إلىٰ صحابيٍّ من قولٍ أو فعلٍ.

**وقيل:** الموقوف: ما يوقف علىٰ الصحابي، ولم يرفع إلىٰ النبيﷺ.

**قلت:** الأوَّل حسن، والله أعلم.

**الأثر:** يُطلق علىٰ المروي سواء كان عن النبيﷺ أو عن الصحابي.

**قال النووي:** «هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدِّثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف».

**وقال الفقهاء الخراسانيون**(١) : الأثر: ما يُضاف إلىٰ الصحابي موقوفًا عليه.

**قال شيخُنا:** فكلُّ واحد [٢ب] من المرفوع والموقوف أخص من الأثر مطلقًا، والأثر أعمُّ مطلقًا، والله أعلم.

❀❀❀

(١) في الأصل: الخراسيون! وهو خطأ.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٥- وَلَــو كَــانَ مَــرفُوعًا إِلَــيكَ لَكُــنتَ لِــي**
**عَلَــىٰ رُغــمِ عُذَّالِــي تَــرِقُّ وَتَعــدِلُ**

**قيل: المرفوع**: ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ.

**وقيل**: ما أخبَر به الصحابي عن قول النَّبي ﷺ أو فعله.

**وقال شيخنا في شرحه**: المرفوع: ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل.

**قلتُ**: أو تقريرٍ، أو وصفٍ فيه، أو أضيفَ إلىٰ زمانِهِ.

**مثال القول**: «**إنما الأعمال بالنيات**»، ونحوه.

**ومثال الفعل**: «رجم النبي ﷺ يهودِيِّين زنيا»، «سها النبي ﷺ فسجد».

**قال شيخُنا**: في المثال الأول «والثاني»[١] مساهلة[٢].

**قلت**: لصدقِهِ بالأثر، والله أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) ليست في «شرح» ابن جماعة، كما سبق!

(٢) في الأصل: مسابلة! وهو خطأ.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٦- وَعَــذلُ عذُولِــي مُنكَــرٌ لَا أسِــيغهُ**

**وَزُورٌ وَتَدلِــيسٌ يُــرَدُّ وَيُهمَــلُ**

**المنكر:** ما انفردَ به من لم يبلغ في الثِّقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرُّده.

**قلت:** ليس هذا بمنضبط، والله أعلم.

قيل: نحو حديث: أبي زكير [(١)] يحيىٰ بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا [٣أ] أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كلوا البلحَ بالتمر فإن الشيطان إذا رأىٰ ذلك غاظه، وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخلق»، تفرَّد به أبو زكير [(٢)]، وهو شيخ صالح أخرج له مسلم في كتابه غير أنَّه لم يبلغ مبلغ من يحتمل معه تفرده بل تكلم فيه ابن معين وغيره [(٣)].

**والتدليس أقسام[(٤)]:**

**تدليس الإسناد:** وهو قسمان:

**أحدها:** أن يروي عمَّن لقيه ما لم يسمع منه، موهمًا سماعه.

**والثاني** -ويقال له تدليس التسوية[(٥)]-: وهو أن يسقط من الإسناد ضعيفًا

---

(١) في الأصل: زكين.

(٢) في الأصل: زكين.

(٣) سبق التعليق علىٰ هذا، وسيأتي تخريج الحديث في «شرح القرافي».

(٤) انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٥٠)، و«التدريب» (١/ ٢٥٦)، و«النكت الوفية» (١/ ٤٣٢)، و«الموقظة» (١١٤)، و«النزهة» (١١٣)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٧٢).

(٥) **قال العراقي:** هو شر أقسام التدليس. «التقييد» (١/ ٤٤٦)، وانظر: «النكت» (٢/ ٦١٦).

أو صغيرًا، أو يصل الإسناد بعضَه ببعض.

**وتدليس الشيوخ**:وهو أن يذكر شيخَه بما لا يُعرف به.

قال:وتدليس غير مذموم، وهو: أن يسقطَ ثقةً سمعه منه.

قلت:ويعرف ذلك، كتدليس ابن عيينة.

قال حافظ العصر أبو الفضل العسقلاني[١]: «وفي حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلًا: ألا يقبل منه إلا ما صرَّح فيه بالتحديث، علىٰ الأصح»[٢].

قلتُ: وعندي ألا يُقبل الثاني[٣]، وإن صرَّح فيه بالتحديث [٣ب] إلَّا بعد الاعتبار عليه في بقيَّة السند[٤]، والله أعلم.

❀❀❀

(١)الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد، شهاب الدين الشهير بابن حجر، الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والوفاة، الشافعي، ولد سنة (٧٧٣)، وتوفي سنة (٨٥٢)، «شذرات الذهب» (٩/ ٣٩٥).

(٢)«النزهة» (١١٣)، أو(٨٣) بحاشية الشارح.

(٣)يعني تدليس التسوية.

(٤)لاحتمال تدليسه في طبقة أعلىٰ وإن صرّح بالتحديث أو السَّماع من شيخه، انظر: «النكت الوفية» (١/ ٤٥٢).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

٧- أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلُ الأَسَىٰ
وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

**المتَّصل**: ما اتصل إسناده بسماعِ كلِّ راوٍ ممن فوقه إلىٰ منتهاه.

وهو أعم من الموقوف والمرفوع من وجه[1]، وهما أخص منه من وجه[2].

**والمنقطع**: ما لم يتصل إسناده، كيف كان، فهو أعمُّ من المرسل والمعضل مطلقًا، وهما أخصُّ منه مطلقًا.

❀❀❀

(١) وهو كونه شاملًا لهما، وهو أخص منهما من حيث إنه لا يشمل المنقطع.

(٢) وهو كون أحدهما لا يشمل الآخر، وهما أعم منه من حيث إنهما يشملان ما كان متصلًا أو منقطعًا.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٨- وَهَــا أَنَــا فِــي أَكفَــانِ هَجــرِكَ مُــدرَجٌ**
**تُكَلِّفُنِــي مَــا لَا أُطِــيقُ فَأَحمِــلُ**

**المدرج:** ما أُدرج في الحديث من كلامِ بعضِ الرُّواة متصلًا به من غيره.

**فصل:**

ويدلُّ علىٰ المدرَج: مجيء الحديث في بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظنِّي.

**وقيل:** هو ما أُدرج في حديثِ رسول اللهﷺ من كلام بعضِ رواتِه، بأن ذَكَره موصولًا بالحديث من غيرِ ذِكر قائِله، فيلتبسُ الأمر ويُوهم أنَّ الجميع حديث.

**فرع:**

قد يقعُ الإدراج في وسط الحديث، كما قال: «**من مس أنثييه فليتوضأ**»، «ينفي إدراج هذه الكلمة أنَّه لا يقبل [٤أ] إيجاب الوضوء من مسِّ الأنثيين، والله أعلم»[1].

❀❀❀

(١) كذا هذه العبارة، وفيها قلق.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٩- وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا**
**وَمَـا هِـيَ إِلَّا مُهجَتِـي تَـتَحَلَّلُ**

**المدبج:** هو أن يروي القرينان، أي: المشتركان في السِّنِّ والأخذ عن المشايخ، كلٌّ عن الآخر، كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

**فرع:**

فلو روىٰ أحدُ القرينين عن الآخر من غير عكس: لم يسمَّ مدبَّجًا، فيسمَّىٰ: (رواية الأقران).

**وقيل:** مثل رواية سليمان التيمي عن مِسعر، من غير عكس.

**تذنيب:**

**من المستطرفات:** أنَّ محمد بن سيرين روىٰ عن أخيه يحيىٰ بن سيرين وهو روىٰ عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روىٰ عن أنس بن مالك حديثًا؛ فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة، وروىٰ بعضُهم عن بعض. اهـ

**قلت:** وقعَ لنا ما هو أظرف، وهو ما رُوِّينا مِن طريق السِّلَفي، حدثنا أبو حازم أحمد بن محمد بن الصلت الدلال، حدثنا أبو حازم [٤ب] محمد بن علي الوشاء، حدثنا أبو أحمد إسحاق بن محمد المنصوري، حدثنا الحسن بن أسلم، حدثنا محمد بن الحارث الهاشمي، حدثنا الحكم بن سنان المحاربي، حدَّثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أنس بن مالك

قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لبيك حجًّا حقًّا تعبُّدًا ورِقًّا**»[1].

๑ ❀❀❀ ๑

(١) أخرجه البزار في موضعين (١٠٩٠) و(١٠٩١) -كشف الأستار-، من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أنس، رفعه في الموضع الأول، ووقفه في الثاني، وقال: لم يحدث يحيىٰ بن سيرين إلا هذا. اهـ

وذكر الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢/ ٢٤٠) أن الدارقطني رجح وقفه، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٣٦) بسنده إلىٰ هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله يلبي: «**لبيك حقًّا حقًّا تعبدًا ورقًّا**».

وأخرجه أيضًا في (٣٨/ ٤٥) بسنده إلىٰ أبي وهب الحكم بن سنان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أخيه سعيد بن سيرين عن أخيه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لبيك حقًّا حقًّا تعبدًا ورقًّا**»، وذكره الهندي في «كنز العمال» (١٥/ ١٤٩) ونسبه لابن عساكر، والديلمي.

والحديث أخرجه أيضًا الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٩١٩) بسنده إلىٰ هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيىٰ بن سيرين عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك، ومن هذا الوجه أسنده الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٤)، وحكىٰ الاختلاف فيه علىٰ هشام بن حسان ثم قال: والصحيح من ذلك قول حماد بن زيد، ويحيىٰ القطان. اهـ

**قلت:** أي موقوفًا علىٰ أنس بن مالك.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٠ - فَمُـتَّفِقٌ جَفنِـي وَسُـهدِي وَعَبْرَتِـي**
**وَمُفتَـرِقٌ صَـبرِي[1] وَقَلبِـي المُبَلـبَلُ**

**قال شيخُنا: المتفق**: ما اتفق لفظُه وخطُّه، ويقع علىٰ أقسام ثمانية:

**أحدها**: في اسم الشخص واسم أبيه، كـ: الخليل بن أحمد.

وفي هذا القسم ستة، كذلك، والمفترق ضده. انتهىٰ.

**قلت**: التعريف بتمامه للمتفق والمفترق إذ ليس الافتراق إلا بالأشخاص.

**فقوله**: «والمفترق ضدّه»: إن أراد ما اتفق خطًّا لا لفظًا؛ فهو النوع الآتي، وإن أراد ما لا يتفق لا لفظًا ولا خطًّا؛ فليس مما نحنُ فيه بشيء، والله أعلم.

**وقوله: ويقع علىٰ أقسام ثمانية:**

**الأوَّل**: ذَكَرَهُ.

**والثاني**: أن يقع الاتفاق [٥أ] في الاسم واسم الأب والجد[2].

**والثالث**: في الكنية والنِّسبة.

**والرابع**: في الاسم وكنية الأب.

**والخامس**: في الاسم واسم الأب والنِّسبة.

---

(١) في نسخة (ب) و(ج) من شرح ابن جماعة: جفني.

(٢) سيذكر الشارحُ الأمثلةَ لهذه الأقسام عقبها جملة مرتّبةً، وكان الأحسن أن يذكر مثال كل قسم معه مباشرة.

**والسادس:** في الاسم أو الكُنية[1].

**والسابع:** في النِّسبة.

**والثامن:** في الكُنية واسم الأب.

كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة[2]، وأبي عمران الجوني اثنان[3]، وصالح ابن أبي صالح أربعة[4]، ومحمد بن عبد الله الأنصاري اثنان[5]، (**وعبد الله وحماد** وأبو حمزة)[6]، والآملي والحنفي[7] ..........................................

(١) **قال ابنُ الصَّلاح عن هذا القسم:** القسمُ السَّادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصَّة، أو الكُنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يُذكَر بغير ذلك. «علوم الحديث» (٢/ ١٢٨٠).

**قلت:** وذلك بأن يقع ذِكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه، كأن يقول الراوي: ثنا حماد، أو عبد الله، أو أبو حمزة، فلا يدرىٰ مثلًا من حماد أهو ابن زيد أم ابن سلمة أو غيرهما ممن يقال له حماد، وفي هذا قواعد مهمة ذكرها أهل العلم. انظر: «التدريب» (٢/ ٨٣٠).

(٢) هذا مثال القسم الثاني، وسيذكرهم بالتفصيل القرافي، فيما يأتي.

(٣) هذا مثال القسم الثالث.

(٤) هذا مثال القسم الرابع، وذكرهم ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ١٢٧٧)، وزاد العراقي في «التقييد» خامسًا، وانظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٨٢٨).

(٥) هذا مثال القسم الخامس.

(٦) هذا مثال القسم السادس، وسبق توضيحه.

(٧) هذا مثال القسم السابع، والآملي: نسبة إلىٰ (آمل طبرستان) وإلىٰ (آمل جيحون)، والحنفي نسبة إلىٰ (بني حنيفة) وإلىٰ المذهب المعروف، فيقال عن الراويين: الآملي، أو الحنفي، فيتفقان في النسبة، ويختلفان في المنسوب إليه.

«عشرة»[1]، وأبي بكر بن عياش ثلاثة[2].

قيل: ومِن ذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري[3] اثنان، في عصر واحد يروي عنهما الحاكم، أحدُهُما: أبو العباس الأصم، والآخر: أبو عبد الله بن الأخرم.

❀❀❀

(١) كذا هذه الكلمة، وفي «علوم الحديث» (٢/ ١٣٢٢) - بعد ذكره الآملي والحنفي: وفي كلٍّ منهما كثرة وشهرة. اهـ فكأنه سقط على الناسخ شيء.

(٢) هذا مثال القسم الثامن.

(٣) هذا مثال آخر للقسم الخامس، ذكره ابن عبد الهادي كما سبق تبعًا لابن الصلاح.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١١ - وَمُؤتَلِفٌ وَجدِي وَشَجوِي وَلَوعَتِي**
**وَمُختَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنكَ آمُلُ**

**قال شيخُنا: المؤتلف**: ما اتفق في الخطِّ واختلف في اللفظ.

**مثل**: عثَّام بن علي، وغنَّام بن أوس.

**قلت**: الأول: بمهملة ومثلثة، والثاني: بمعجمة ونون.

**قال**: والمختلف ضدُّه.

**قلتُ**: في هذا ما في الذي [٥ب] قبلَه، إلَّا أن يدَّعي التضاد بالنسبة إلىٰ الآباء والأبناء، فيُمكن، إلَّا أنَّه لا يُسمَّىٰ بالمختلف بل: بـ (المتشابه) كما قال الخطيبُ وغيرُه.

**وزاد في «الشَّرح الغريب»**[(١)]:

- يسير بن عمرو، الأول: بالياء والمهملة، والثاني: بالموحدة والمعجمة[(٢)].

---

(١) يعني به: شرح ابن عبد الهادي، وإذا رجعتَ إلىٰ مقدمة ابن قطلوبغا تبيَّن لك قوله هنا «الغريب»، لكن بعد أن تبين أنه لابن عبد الهادي فوصفُه بهذا الوصف فيه نظر!.

(٢) الذي سبق في شرح ابن عبد الهادي: بَشِير، وبُشَير، والاختلاف فيه بالشَّكل، والذي ذكَرَ الشارحُ هنا نقلًا عن ابن عبد الهادي مرجع الاختلاف إلىٰ النَّقط، فالأول: يُسَير بمثناة تحتية مضمومة بعدها سين مهملة مفتوحة، والثاني: بُشَير: بموحدة مضمومة بعدها شين معجمة مفتوحة، انظر: «توضيح المشتبه» (١/ ٥٤١) و(١/ ٥٣٦)، وما سبق في شرح ابن عبد الهادي.

- وجرير وحريز بن عثمان، الأول: بالجيم وآخره بالمهملة، والثاني: بمهملة وآخره زاي معجمة.

- وحُضَين بن منذر وحُصَين، الأول: بمعجمة، والثاني: بمهملة.

❁ ❁ ❁

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٢- خُـذِ الـوَجدَ عَنِّـي مُـسنَدًا وَمُعَنعَـنًا**

**فَغَيـــرِي بِمَوضُـــوعِ الهَـــوىٰ يَتَحَـــيَّلُ**

**قال شيخُنا: المسند:** ما اتصل إسناده من راويه إلىٰ منتهاه.

كذا حكاهُ الخطيب عن أهل الحديث، وقال: وأكثر ما يُستعمل في المرفوع دون الموقوف.

**والمعنعن:** ما يُقال فيه: فلان عن فلان، وعند بعضهم: [يُعدُّ][1] مرسلًا، والصَّحيح الذي عليه الجمهور أنَّه متَّصل. انتهىٰ.

**قلت:** إنَّما يُحمل علىٰ الاتصال إذا لم يكن المعَنعِن مدلِّسًا، وأمكنَ لقاء بعضِهم بعضًا، وشرطَ البخاريُّ ثبوتَ اللِّقاء ولو مرَّة[2].

**والموضوع:** هو المختلق علىٰ رسول الله ﷺ، ولا تحلُّ روايته لأحد علِمَ بحالِهِ إلَّا مع البيان.

**ويُعرف الوضع بـ:** إقرار[٦أ] الواضع، أو رَكَاكة اللفظ، أو غير ذلك.

**فرع:**

من غرائب إمام الحرمين: تكفير واضع الحديث.

---

(١) زيادة مني.

(٢) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٩١)، و«النزهة» (١٧١)، و«النكت الوفية» (١/ ٤١٠-٤١١)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٣٥٩)، والمسألة مفردة في «السنن الأبين» لابن رشيد الفهري، و«موقف البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا في السند المعنعن» للدريس.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٣ - وَذِي نُبَذٌ مِن مُبهَمِ الحُبِّ فَاعتَبِر**
**وَغَامِضُهُ إِن رُمتَ شَرحًا أُطَوِّلُ**

**المبهم:** ما جاء في السَّند غير مسمًّىٰ.

**مثاله:** سفيان عن رجل. انتهىٰ.

**قلتُ:** ويأتي في المتن أيضًا[١]، كـ: «رأيتُ رسول الله ﷺ ورجل آخذ بزمام ناقته»[٢]، ونحوه.

ويُعرف بمجيئه مصرَّحًا به من طريق آخر[٣].

**والاعتبار:** أن ينظرَ في الراوي الذي لم يُتابع «هل تابع»[٤] من فوقه ثقة علىٰ الرواية أم لا، كذا ذَكَره الحافظ أبو حاتم بن حبان. انتهىٰ.

**قلت:** ويحتمل أن يشير ببقيَّة البيت إلىٰ ما خفي معناه أو دقَّ فهم مدلوله، فيُحتاج إلىٰ «شرح الغريب وبيان المشكل»[٥].

---

(١) ولا يضر الحديث كما يضر الإبهام في الإسناد، لكن يهتم العلماء كثيرًا ببيان المبهمات في المتون، وصنفوا في هذا النوع مصنفات.

(٢) مسلم برقم (١٣) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

(٣) انظر: «النزهة» (١٣٤).

(٤) ساقط من المخطوط، واستدركته من شرح ابن جماعة.

(٥) هذا المعنىٰ الذي ذكَرَه في بيان مراد الناظم من قوله: «وغامضه»: أظهر، ويريد الشارح تعقُّب ما سيذكره عن ابن الهادي في تفسيره الغامض ببعض أنواع المنقطع عند ابن الصلاح.

فالمبهم في السند، والغامض في المتن، والله أعلم.

وقيل: الغامض في الحديث ما يكونُ له صورة المتصل ولا يكون كذلك.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن وليموها أبا بكر فقوي أمين**» الحديث.

فهذا صورتُهُ [٦ ب] صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين، لأنَّ عبد الرزاق لم يسمعهُ من الثوري، وإنَّما سمعه من النُّعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضًا من أبي إسحاق، وإنَّما سمعه من شريك عن أبي إسحاق.

قلت: هو المعلول(١)، والله أعلم.

٭٭٭

---

(١) هذا تعقُّب جيِّد فإنَّ الإسناد الذي ظاهره السَّلامة من العلل، إذا وُقِف علىٰ عللٍ فيه توجب ضعفه هذا هو النوع الذي يقال له: المعلل، ويرشِّح ما ذكره الشارح في معنىٰ الغامض: سياق الناظم، فإن قوله: «إن رمتَ» أي أردت «شرحًا» أي توضيحًا وبيانًا وكشفًا للمعنىٰ، «أُطوِّل» أي أفعل ذلك وأشرحُ لك ما غمض عليك، ويكون البيت من مقابلات الناظم الجملية، بحيث يكون صدر البيت: يبحث في الإسناد، وعجزه: في المتن، كما أشار إليه الشارح، والله أعلم.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٤-عَزِيــزٌ بِكُــم، صَــبٌّ ذَلِــيلٌ لِعِــزِّكُم**
**وَمَــشهُورُ أَوصَــافِ المُحِــبِّ الــتَّذَلُّلُ**

**العزيز:** ما رواه اثنان أو ثلاثة.

**والمشهور:** ما رواهُ أكثرُ «من»[1] ثلاثة، كذا قاله الحافظ ابن منده.

**قلت:** التحرير أنَّ العزيز: ما لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[2].

---

(١) ساقطة من المخطوط، واستدركته من شرح ابن جماعة.

(٢) هذا تحرير الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «النزهة» (٦٤).

**قال السخاوي في «شرحه على التقريب» (ق٥٧٣/ بتحقيقي):** «وأقر ابن الصلاح ثم المؤلف -يعني النووي- ابنَ منده في شمول العزيز ما رواه ثلاثة، والذي حرَّره غيره اختصاص المشهور بالثلاثة، والعزيز بالاثنين، وأنه سُمي بذلك إما لعزته أي قوته بمجيئه من طريق آخر أو لقلة وجوده، والمراد: ألَّا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، فيشمل ما وجد في بعض طباقه ثلاثة فأكثر، إذ توالي رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد، بل ادعىٰ ابن حبان عدم وجوده أصلًا».

**قلت:** وقد حاول البقاعي رد قول ابن منده إلىٰ هذا القول، فقال: «والذي استقر عليه الاصطلاح أن العزيز: ما انفرد بروايته اثنان في موضعٍ مَا مِن سَنَده، ويُمكن ردُّ كلام ابن منده إليه، فإنه ذكر: أنه إذا انفرد راويان كان عزيزًا، وإنما ذكر الثلاثة في العزيز تنبيهًا علىٰ أنه يكفي في تسميته عزيزًا أن ينفرد به اثنان في موضعٍ واحد من سنده، وإن كان مشهورًا في باقي السند، لئلا يتوهم أنه يشترط في تسميته عزيزًا أن يرويه اثنان عن اثنين في جميع سنده من غير زيادة، فإن بعضهم شرط ذلك وأنكره ابن حبان» «النكت الوفية» (٢/ ٤٣٩).

**والمشهور:** ما له طُرُق محصورة بأكثر من اثنين[1]، والله أعلم.

وفي البيت: (الطباق) بين العزيز والذليل، وحده: الجمع بين المتقابلين.

❊❊❊

(١) **قال الحافظ ابن حجر:** وهو المستفيض علىٰ رأي جماعة، ومنهم من غاير بينهما. «النزهة» (٦٢-٦٣).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٥- غَـرِيبٌ يُقَاسِـي الـبُعدَ عَـنكُم وَمَـا لَـهُ**
**وَحَقِّـــكَ عَــــن دَارِ الهَــــوَىٰ مُــــتَحَوَّلُ**

**الغريب**: ما رواهُ واحد، قاله ابن منده.

والغرابة ترجع تارة إلىٰ السند وتارة إلىٰ المتن.

وكلُّ واحدٍ من العزيز، والغريب، والمشهور، يجوزُ أن يكون صحيحًا، وأن يكون ضعيفًا.

وقيل: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثُهم إذا «انفرد الرجل عنهم»[1] [٧أ] بالحديث يسمىٰ غريبًا، فإذا روىٰ الجماعة حديثًا يُسمَّىٰ مشهورًا.

❀❀❀

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل، واستدركته من شرح ابن عبد الهادي، فإنه ينقل عنه.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٦- فَرِفقًا بِمَقطُوعِ الوَسَايِلِ مَا لَهُ**
**إِلَيكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنكَ مَعدِلُ**

**المقطوع:** ما أضيف إلىٰ التابعين من أقوالهم وأفعالهم.

وقيل: الحديث المقطوع: غير المنقطع، ويُقال في جمعه: مقاطع، ومقاطيع، وهو: ما جاء عن التابعين منقولًا عنهم من أفعالهم[1].

**قلت:** والأوَّل أولىٰ، والله أعلم.

❊❊❊

(١) وأقوالهم، كما سبق التعريف بتمامه في شرح ابن عبد الهادي، وكأنه لما سقط عليه هذه الكلمة تعقبه بقوله: والأول أولىٰ، أي لدخول الأقوال في حدِّ ابن جماعة، وإذ قد ثبتت في تعريف ابن عبد الهادي فلا وجه لتعقبه، والله أعلم.

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٧- وَلَا زِلْـتَ فِـي عِـزٍّ مَنِـيعٍ وَرِفعَـةٍ**
**وَمَـا زِلْـتَ تَعلُـو بِالتَّجَنِّـي فَأَنـزِلُ**

**الإسناد العالي**: ما قلَّت رجالُه، وضدّه النازل، وهو: ما كثُرت رجالُه.

والعلو أقسام، أفضلُه: القُرب إلىٰ النَّبيﷺ بإسناد نظيف.

**قيل**: أصل الإسناد خَصِيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنَّة بالغة من السُّنن المؤكدة.

**قال ابن المبارك**: «لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

فطلبُ العلوّ سنَّة أيضًا.

**قال الإمام أحمد**: «الإسناد العالي سنَّة عمَّن سلف»[1].

**وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال:** «بيتًا خاليًا وإسنادًا عاليًا».

**والعلو على أقسام**[2]، منها: القرب من رسول اللهﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، [٦ب]، وذلك من أجلِّ أنواع العلو.

---

(١) سبق تخريج هذا والذي قبله.

(٢) هذا ليس تكرارًا من الشارح، ولكنه ذكر في المقدمة أنه يذكر كلام ابن جماعة، ثم كلام ابن عبد الهادي ثم قد يزيد عليهما بعض الفوائد، أو يتعقبهما، وهنا أراد تعقب ابن عبد الهادي.

قال محمد بن مسلم: «قُرب الإسناد قُرب إلىٰ الله تعالىٰ»[1].

قلتُ: لا حاجة إلىٰ قوله: «غير ضعيف».

❀❀❀

(١) سبق تخريجه (ص١٠٦).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٨-أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ**
**وَأَنتَ الَّذِي نَعنِي وَأَنتَ المُؤَمَّلُ**

**التورية:** إطلاق لفظ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ، ويُطلق القريب ويراد به البعيد.

**مثاله:** قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات:٤٧].

❀❀❀

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

١٩-فَخُذْ أوَّلًا مِن آخِرٍ ثُمَّ أوَّلًا
مِنَ النِّصفِ مِنهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

٢٠-أَبَرُّ إِذَا أَقسَمتُ أَنِّي بِحُبِّهِ
أَهِيمُ وَقَلبِي بِالصَّبَابَةِ يُشعَلُ

أي: فخذ الكلمة أولًا من النصف الأخير وهي: «أهيم»، ثمَّ الكلمة الأولىٰ من النصف الأوَّل، وهي: «أبر»، يصيرُ ذلك: اسم من تغزَّل فيه وهو: إبراهيم.

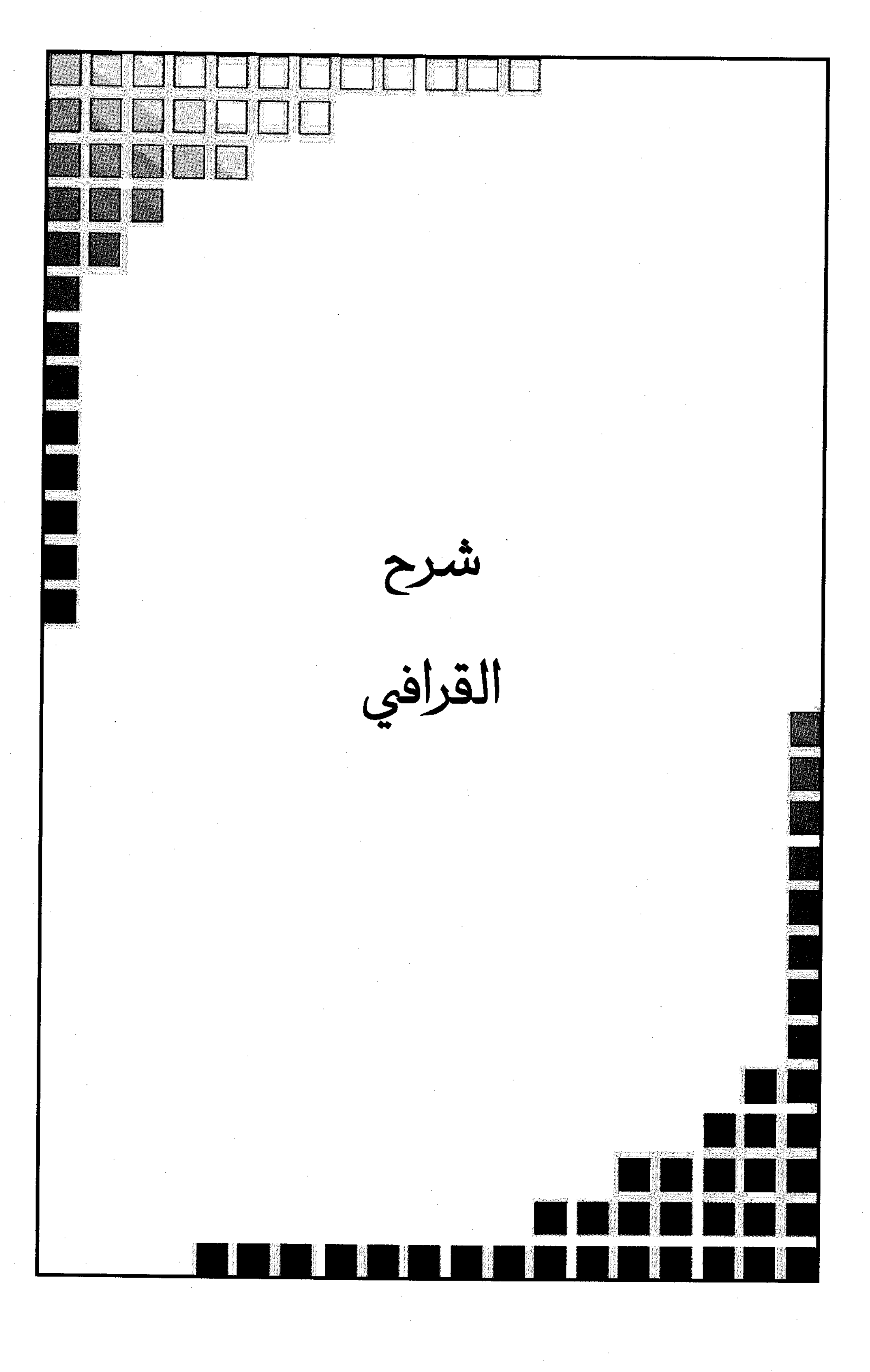
قلت: لا، بل خذ الكلمة الأولىٰ من البيت الأخير، ثمَّ الكلمة الأولىٰ «من النِّصف منه»[1]، والله أعلم.

تمَّ الشَّرح المبارك المنير علىٰ يد كاتبه الفقير إلىٰ الله أحوج العباد إلىٰ ربه سبحانه: محمد درويش بن أحمد القوي غفر الله لهما والمسلمين أجمعين، آمين.

❀❀❀

(١) النتيجة واحدة، وإنما أراد أن يتعقَّبه في قوله: «من النصف الأول»، وأن الصواب أن يقول: «من النصف منه» أي من البيت نفسه لا الذي قبله، وفي التعقب تعسف لوضوح المقصود وظهوره، والله أعلم.





# شرح

# القرافي

# التعريف بالقرافي

لم أجد للشارح ترجمة الآن، ولكن شرحه هذا يدل علىٰ عنايته بعلم الحديث، وأصوله، وعلم العربية.

وهو من علماء القرن العاشر، لأنه انتهىٰ من تصنيف هذا الشرح في سنة (٩٦٢)، فقد جاء في نهاية النسخة (أ) ما نصُّه: «وقد تمَّ تصنيفها في يوم الأربعاء ثاني عشر شهر رجب سنة اثنتين وستين وتسعمائة، والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده، وآله وصحبه وسلَّم».

وقد ذكر شرحَه هذا حاجي خليفة[1]، فإنه لمَّا ذكر قصيدة الإشبيلي هذه قال: «وشرَحَها يحيىٰ بن عبد الرحمن القرافي، أوله: الحمد لله الذي قبل بصحيح النية...».

❀❀❀

---

(١) في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٦٥)، وما أشبه الشارح بالبيقوني، فإنه لم توجد له ترجمة سوىٰ ذكر عند بعض المتأخرين!

# وصف النسخ المخطوطة

**اعتمدت علىٰ ثلاث نسخ مكتملة جيدة الخط، ومصحَّحة:**

**أولها -وجعلتها الأصل-:** من مكتبة جامعة الملك سعود، ورمزت لها بـ: (أ).

**الثانية:** من المكتبة الأزهرية، ورمزت لها بـ: (ب)، وهي معتنىٰ بها وناسخها يبدو أنه من المعتنين بالعلم فكثيرًا ما يكون ما تضمنته هو الصواب عند الاختلاف.

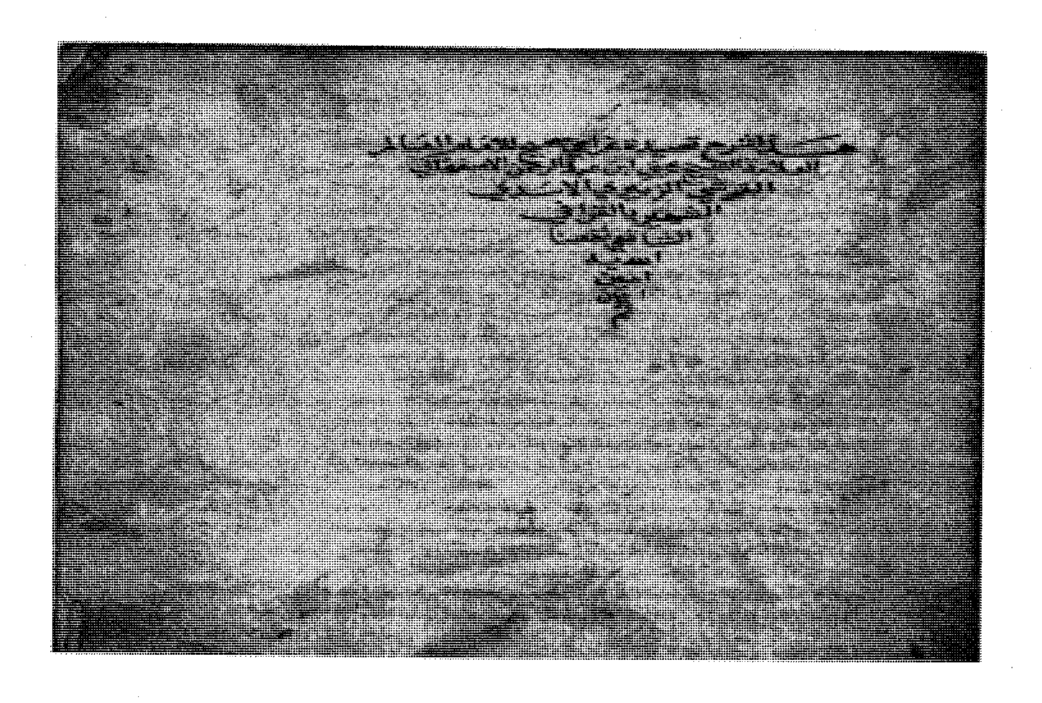
**والثالثة:** من الأزهرية أيضًا، وفيها نقص في بعض العبارات.

ولم أهتم بإثبات كل الفروق إذا كان إثباته عديم الجدوىٰ والفائدة، وإنما هو تكثير للأوراق!

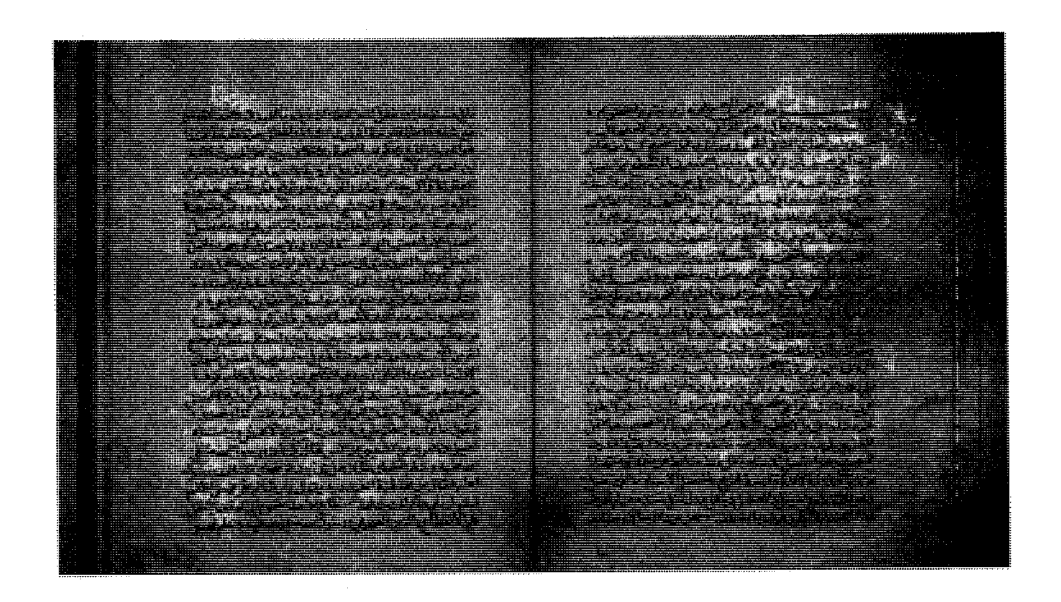
* ولم يسم المؤلف شرحه هذا باسم معين، وإنما ظهر علىٰ غلاف كل النسخ: شرح منظومة ابن فرح، ونحو هذا كما هو ظاهر في صور المخطوطات.

**وجاء علىٰ طرة النسخة (أ):** هذا شرح قصيدة غرامي (صحيح) للإمام العالم العلامة الشيخ يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الزبيري الأسدي الشهير بالقرافي الشافعي نفعنا الله به، آمين.

# صور من المخطوطات

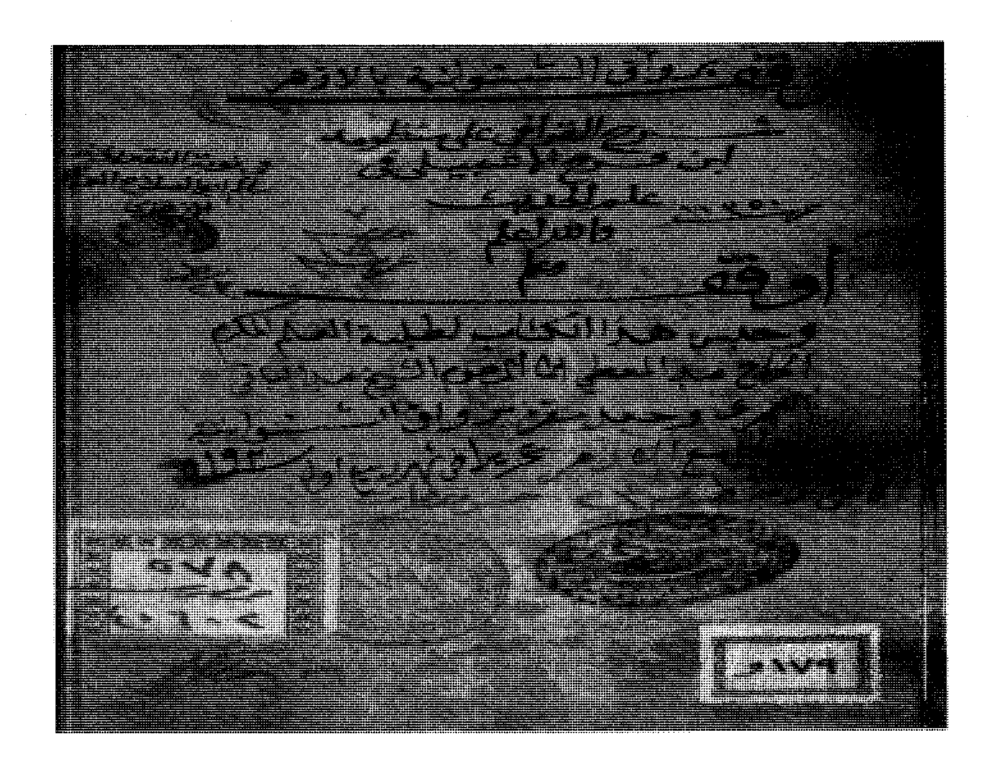


غلاف نسخة (أ)



الأولىٰ من نسخة (أ)

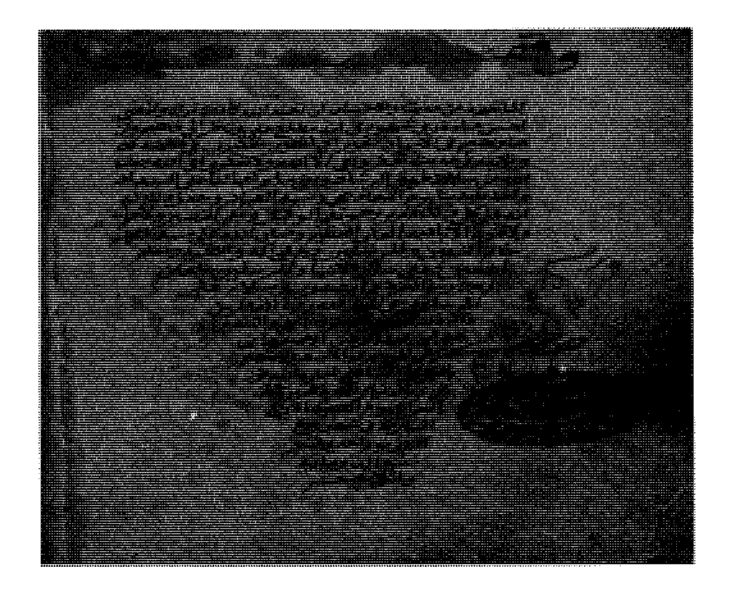
الأخيرة من نسخة(أ)



غلاف نسخة (ب)



الأولىٰ من نسخة (ب)



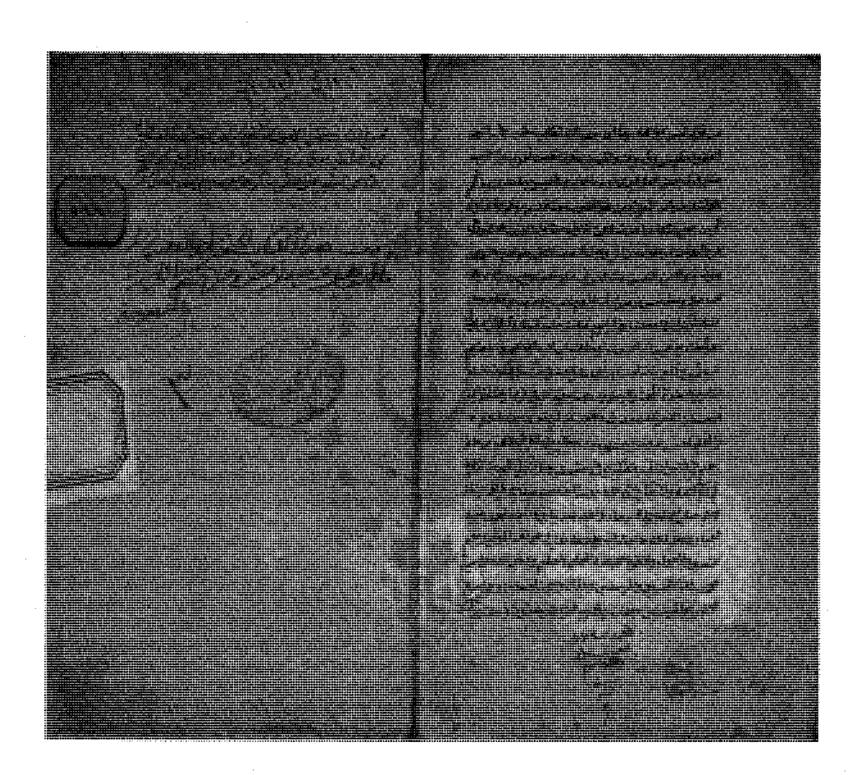
الأخيرة من نسخة (ب)



غلاف النسخة (ج)



الأولىٰ من نسخة (ج)



الأخيرة من نسخة (ج)



«رب يسِّر يا كريم»(١) .

**قال فقير ربه الكافي، يحيىٰ القرافي بن عبد الرحمن الأصفهاني، مستمدًّا من الله ذي المثاني:**

الحمدُ لله الذي قبِلَ -بصحيح النية- من هاجر إليه، وكفىٰ بحسنها من توكَّل عليه، ووصل الضعيف المنقطع بمراسيل برِّه، وسكَّن نفسه عن الاضطراب والعلل في بحره وبرِّه، ورَفَعه وأسنَده بحبِّه، وجعلَه مُدرجًا في سِلسلة حزبه.

وأشهد أن لا إله إلا الله «وحده لا شريك له»(٢) المنفرد في الأزل، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله الأوَّل، أرسلَهُ والإسلام غريب، فأصبح عزيزًا مشهورًا، فصار الكون بعد الظلمة نورًا، واتَّضحت به المعضلات، وزالت به المنكرات، صلىٰ الله عليه وسلَّم، وعلىٰ آله وصحبِهِ وكرَّم(٣) .

---

(١) من (أ).

(٢) من (أ).

(٣) هذا من التأنق وحُسن البلاغة في الابتداء، ويسمىٰ عند البلاغيين: «براعة الاستهلال»، وقد أشار في مقدمته هذه إلىٰ ثمانية عشر نوعًا من أنواع علوم الحديث.

وبعد:

فهذا شرحٌ لطيف الحجم، حوىٰ في علمِ الحديث من الفوائد الجم، عملتُه علىٰ منظومة الحافظ شهاب الدين بن فرح -بالحاء المهملة- الإشبيلي، تغمَّده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته.

وقد أتىٰ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بالتورية، وتسمَّىٰ الإيهام[1]، وهو: أن يطلق لفظًا له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد، وهذا من البلاغة البديعية[2]، وقد أكثر من ذلك في قصيدته، وقد صرَّح بما يدل علىٰ ذلك آخرًا بقوله:

«أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ ...» البيت.

﴿ ❋ ❋ ❋ ﴾

(١) والتخييل أيضًا، وإنما تسمىٰ إيهامًا وتخييلًا؛ لأن السامع يتوهم أنه يريد المعنىٰ القريب، والمتكلم يريد المعنىٰ البعيد بقرينة يشير بها لا يظهرها، بل يسترها عن غير المتيقظ الفطن.

(٢) انظر: «القول البديع في علم البديع» (١٨١)، و«جواهر البلاغة» (٣٨٧).

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

١ - غَرَامِـي صَـحِيحٌ وَالـرَّجَا فِـيكَ مُعْـضَلُ
وَحُزنِـــي وَدَمعِـــي مُرسَـــلٌ وَمُسَلــسَلُ

(غرامي صحيح) أي: وُلُوعي بحبِّك ثابت مستمر، لا يطرأ عليه سَلوٌ[٢] منِّي، بل لا يخطر وإن كان هجر.

وورَّىٰ بذكر: (الصحيح) وهو محتمل المعنيين، قريب وبعيد، فالقريب ما تقدم تقريره، والبعيد:

**الحديث الصحيح:** وهو المتصل الإسناد بنقل عدل ضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ ولا علَّة قادحة، فخرج بـ «المتصل الإسناد»: ما لم يتَّصل، وهو: المنقطع، والمرسل، والمعضل.

وبـ «نقل عدل»: ما في سنده من لم تُعرف عدالته، إمَّا أن يكون عُرف بالضَّعف، أو جُهل عينًا أو حالًا.

وبـ «ضابط»: ما في سنده راوٍ مغفَّل كثير الخطأ، وإن عُرِف بالصِّدق والعدالة.

---

(١) الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ لا يذكر البيت كاملًا، وإنما يورد كلمةً منه، أو كلمتين، ثم يشرح ما أورده بما يناسب، وهكذا، ورأيتُ أن أذكر البيت كاملًا حينما يبدأ في شرحه، فهو أقوىٰ لتوثيق المعلومة في الذهن.

(٢) **السَّلو:** النسيان، يقال: سلاه وسلا عنه: نسيه. «الصحاح» (٥/ ١٨٩٨)، و«القاموس» (١٦٧١).

وبـ «مِن غيرِ شذوذٍ وعلة قادحة»: الحديث الشاذ، والمعلَّل بعلة قادحة.

فهذا هو الحديث الذي يُحكَم له بالصِّحة بلا خلاف بين أهل الحديث، قاله ابن الصلاح.

ولا يُشترط العدد في الرواية كالشهادة، خلافًا لمتأخري المعتزلة.

(والرَّجَا): الرجاء ضد الخوف، وهو توقُّع ممكِن، يقتضي حصول ما فيه يسر، والرجاء التوقع للشيء والأمل فيه، وهو ممدود، وقُصِر للضرورة، من: رجوته، أرجوه، رَجوًا، أو رجاوةً، وهو ضد اليأس.

(فيك معضل): العضل: الأمر العضيل: أي المستغلق الذي لا يُهتدىٰ لوجهه، وأصل العضل: المنع والشدة، يقال: أعضل بي الأمرُ: إذا ضاقت فيه الحيَل.

وقد ورَّىٰ بذكر المعضل، وأراد:

**الحديث المعضل:** وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا من أي موضعٍ كان، سواء سقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما، لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد.

أمَّا إذا سقط بين رجلين واحد، ثمَّ سقط من موضع آخر من الإسناد واحدٌ آخر: فهو منقطع، في موضعين.

**والمعضل قسمان:**

**الأول:** ما تقدم.

**والثاني**[1]: أن يروي التابعي عن مثلِهِ حديثًا موقوفًا عليه، وهو متصلٌ مسندٌ

---

(١) ذكره الحاكم أبو عبد الله نوعًا من المعضل في «معرفة علوم الحديث» (١٩٧)، وتبعه =

إلىٰ النبيﷺ، كرواية الأعمش عن الشعبي[1] قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملتُه! فيُختم علىٰ فيه...»، الحديث.

أعضلَه الأعمش، ووَصَله[2] فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال: «كنا عند رسول اللهﷺ فضحك، فقال: **هل تدرونممَّ أضحك؟** قلنا: الله ورسوله أعلم، فقال: **من مخاطبة العبد ربه، يقول: يا رب ألم تُجِرني من الظلم؟ فيقول: بلىٰ...**»، وذكر الحديث.

فهذا انقطاع بواحد مضمومٌ إلىٰ الوقف، يشتمل علىٰ الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول اللهﷺ، فهو [١أ] باسم الإعضال أولىٰ[3].

قوله: (**وحزني ودمعي مرسل**): أي تتابع دائمًا، يتجدد بتجدد أمثاله، من قولك: جاءوا أرسالًا، إذا أتوا فوجًا فوجًا.

وقوله: (**ومسلسل**): **المسلسل**: المتصل بعضه ببعض، كالسلسلة، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب، لأن المرسل يرجع إلىٰ: الحزن، والمسلسل إلىٰ: الدَّمع.

---

=

عليه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١٣٨)، وقال: «هذا جيد حسن، وهو باسم الإعضال أولىٰ».

(١) أسنده هكذا معضلًا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» برقم (٧٤)، وقال: أعضله الأعمش، وهو عند الشعبي متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج، ثم أسنده موصولًا.

(٢) الرواية الموصولة أخرجها مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٩٦).

(٣) «علوم الحديث» (١٣٨).

وفيه التورية بـ:

**المرسل**، وهو: ما رفعه التابعي مطلقًا إلىٰ النبي ﷺ، كسعيد بن المسيب، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وقيل: ما رفعه التابعي الكبير إلىٰ النبي ﷺ، كـ: عبد الله بن عدي بن الخيار، والأوَّل المشهور عند المحدثين.

**وبـ: المسلسل**: وهو ما توارد رجال إسناده واحدًا فواحدًا علىٰ حالةٍ واحدةٍ قولًا أو فعلًا أو صفةً واحدة، فعليَّة أو قوليَّة، لا فَرق بينَ أن تكونَ الصفات للذوات كما تقدم، أو للإسناد، أو للرِّواية، سواء اتصلت بزمان أو مكان.

وأنواع التسلسل كثيرة، خيرُها ما كان فيه دِلالة علىٰ اتصال السماع وعدم التدليس.

**ومن فضيلة التسلسل**: اشتماله علىٰ مزيد الضبط من الرواة[1].

وقلَّ ما تسلَم المسلسلات من ضعفٍ في وَصف التسلسُل[2]، لا في أصل المتن.

ومن المسلسل: ما هو ناقص التسلسل، في وسطه، أو أوله، أوآخره، قاله ابن الصلاح[3] -رحمه الله تعالىٰ-.

---

(١) وفيه اقتداء بالنبي ﷺ، وإفادته الاتصال إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك. «النكت الوفية» (٢/ ٤٨٨)، و«علوم الحديث» (١/ ٨٢٠).

(٢) **أصح مسلسل**: المسلسل بقراءة سورة الصَّف، وهو في «المسند» (٥/ ٤٥٢).

(٣) في «علوم الحديث» (١/ ٨٢١)، وانظر: «النكت الوفية» (٢/ ٤٨٩).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٢- وَصَبرِيَ عَنكُم يَشهَدُ العَقلُ أَنَّهُ ... ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ وَذُلِّيَ أجمَلُ**

قوله: (وَصَبرِيَ عَنكُم): الصبر: المنعُ من الشيء والحبس عنه، فصبرُه عن محبوبه.

(يَشهَدُ العَقلُ) أي: ذوو العقل من أهل العزم (أَنَّهُ) أي: صبري (ضَعِيفٌ وَمَترُوكٌ).

(وَذُلِّيَ) أي: خضوعي لعزِّكم (أَجمَلُ) أي: من صبري عنكم، وأجمل بمعنىٰ جميل، إذ لا إجمال في صبره عن محبوبه، وقد ورَّىٰ بذكره الضعيف والمتروك، وأراد ما هو المصطلح عند المحدثين.

**فالضعيف:** هو الحديث الذي لم يبلغ رتبة الحسن[1]، وأقسامه كثيرة، عدَّها بعضُهم تسعة وأربعين نوعًا[2]، فتُطلَب من المطوَّلات[3].

**والمتروك:** هو الذي انفرد به راوٍ مُجمَع علىٰ ضعفِهِ، وقد يترُك الراويَ، أو الحديثَ بعضُ الأئمَّة، ويأخُذ به بعضُهم.

---

(١) هذا سالم من الاعتراض المذكور علىٰ تعريف ابن جماعة، قال العراقي في ألفيته: أما الضعيف فهو ما لم يبلغ.. مرتبة الحسن. «انظر: النكت الوفية» (١/ ٣٠٧).

(٢) هو ابن حبان حكاه عنه ابن الصلاح في «المقدمة» (١/ ٣٥٧).

(٣) انظر: «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (١١١)، و«شرح الألفية» للعراقي (١/ ١١٢).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**٣- وَلَا حَسَنٌ إِلَّا اسْتِمَاعُ حَدِيثِكُم ... مُشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ فَأَنقُلُ**

قال: (وَلَا حَسَنٌ) أي: ولا شيء حسنٌ عندي ألتذُّ به، وأُصغي إليه (إِلَّا استِمَاعُ[1] حَدِيثِكُم)، هذا استثناء مِن عُمومِ سلب، سلبَ به الحُسن عَن كلِّ ما سوىٰ ما استثناه، أي: سماعًا منكم (مشَافَهَةً يُملَىٰ عَليَّ) أي: منكم (فَأَنقلُ) أي: أنقلُ ما شافهتموني به وأمليتموه عليَّ عقب المشافهة والإملاء.

وقد ورَّىٰ بـ:

إرادة الحسن عند المحدِّثين، وبـ: (المشافهة) أيضًا وهي السَّماع من لفظ الشيخ وهو أرفع من القراءة عليه، وبـ: (الحديث) وهو لغة: الخبر، وقيل: كلام المشافهة، واصطلاحًا: أقواله ﷺ وأفعاله، وتقريراته، وصفاته[2].

**فالحسن:** عندالمحدِّثين قد اختلفوا في تعريفه.

**فقال الخطابي**[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحسن ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجالُه[4].

---

(١) في النسخ الثلاث: سماع.

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٩).

(٣) الإمام أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البُستي -نسبة لمدينة ببلاد كابل- الشافعي، شارح البخاري وسنن أبي داود، توفي سنة (٣٨٨)، «شذرات الذهب» (٤/ ٤٧١).

(٤) في «معالم السنن» (١/ ٦).

خرج بـ: «ما عرف مخرجه»: المنقطع، وحديث المدلس قبل تَبَيُّن تدليسه.

**وقال الترمذي**: الحسن كلُّ[(١)] حديث يُروىٰ لا يكون في إسناده من اتُّهم بالكذب، ولا يكون شاذًّا، ويُروىٰ من غير وجه نحو ذلك فهو حسن[(٢)].

**قال ابنُ الصَّلاح[(٣)] ما حاصلُه**: إنَّ الحسنَ قسمان:

**الأوَّل**: أن يكون راويه مشهورًا بالصِّدق والأمانة، لكن لا يبلغ درجة رجال الصحيح، ويرتفع عمَّن يُعد ما ينفرِد به من حديثه منكرًا، ويعتبر مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا أو منكرًا، أو مِن أن يكون معلَّلًا.

**القسم الثاني**: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليَّته، غير أنه ليس مغفَّلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متَّهم بالكذب في الحديث، ويكون متنُ الحديثِ مع ذلك قد عُرِف، بأن رُوي مثلُه، أو نحوُه من وجهٍ آخر، أو أكثر، حتىٰ اعتضد -أي قَوِي[(٤)]- بمتابعة مَن تابع رواية[(٥)] علىٰ مثلِه، أو بما لَهُ من شَاهِد، وهو ورود حديثٍ آخر نَحوه، فيخرج بذلك عن أن يكونَ شاذًّا أو منكرًا.

---

(١) في (أ): علىٰ! وهو خطأ.

(٢) «العلل الصغير» بشرح ابن رجب (١/ ٣٤٠، ٣٨٤).

(٣) الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسىٰ الكردي الموصلي الشافعي، الشهير بابن الصلاح، توفي سنة (٦٤٣)، «شذرات الذهب» (٧/ ٣٨٣)، وكلامه في «علوم الحديث» (١/ ٢٩٨) له.

(٤) زيادة من (أ).

(٥) كذا في النسخ الثلاث، والصواب: راويه، كما في «علوم الحديث».

فأوَّل الحَدَّين[١] مُنزَّلٌ علىٰ أوَّل القسمين[٢] [٢أ]، والثاني علىٰ الثاني.
انتهىٰ بالمعنىٰ[٣].

﴿ ❋❋❋ ﴾

(١) في (أ): الحديث.
(٢) في (ب): التعيين، وهو خطأ، ويعني: أن حد الخطابي يمكن تنزيله علىٰ القسم الأول، وحد الترمذي علىٰ القسم الثاني.
(٣) في (ب): بالمعين!! وهو خطأ.

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤ - وَأَمْرِيَ مَوقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيسَ لِي
عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيكَ مُعَوَّلُ

**قال: (وَأَمرِيَ)** أي: وشأني وحالي في غرامي ووُلُوعِي بحبِّك، وطلبي لقُربك **(مَوقوفٌ)** كل ذلك **(عَلَيكَ وَلَيسَ لِي)** اعتماد **(عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيكَ المُعَوَّلُ)** أي: الاعتماد[١].

**وورَّىٰ بذكر:**

**الموقوف:** وهو ما قصر بواحد من الصحابة قولًا له، أو فعلًا، أو نحوهما، ولم يتجاوز به إلىٰ رسول الله ﷺ، سواء اتصل إسناده إليه، أو لم يتَّصل[٢].

وبعض الفقهاء سماه: أثرًا.

وإن استعمل ذلك فيما جاء عن تابعي فمَن بعده فيقيَّد به، يُقال: موقوفٌ علىٰ عطاء، أو: وقفَه فلانٌ علىٰ مجاهد[٣].

٭٭٭

(١) سبق التنبيه علىٰ ما في هذا.

(٢) قال ابن حجر في «النكت» (١/ ٥١٢): شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلىٰ الصحابي، وهو شرط لم يوافقه عليه أحد. اهـ

(٣) «علوم الحديث» (١/ ٣٦٤).

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

**٥- وَلَـو كَـانَ مَـرفُوعًا إِلَـيكَ لَكُـنتَ لِـي عَلَـىٰ رُغـمِ عُذَّالِـي تَـرِقُّ وَتَعـدِلُ**

قال: (وَلَو كَانَ) أي: شأني الذي وقفته عليك، وفوضتُه إليك (مَرفُوعًا إِلَيكَ) منِّي (لَكُنتَ لِي عَلَىٰ رُغمِ عُذَّالِي) أي: لُوَّامي (تَرِقُّ) أي: ترحمني (وَتَعدِلُ) أي: تميل بالإحسان إليَّ.

**وقد ورَّىٰ بذكر:**

**المرفوع**: وفي حدِّه خلاف[1]، والمشهور: أنه ما أضيف إلىٰ النبيﷺ قولًا أو فعلًا، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا.

ومن جعل الحديث المرفوع في مقابلةِ المرسل؛ فقد عنىٰ بالمرفوع: المتصل[2].

وقيل: المرفوع: ما أخبر فيه الصحابي عن قول النَّبيﷺ، أو فعله[3].

---

(١) قال ابن حجر: الحق أن الرفع إنما ينظر فيه إلىٰ المتن دون الإسناد. اهـ «النكت» (١/ ٥١١) أي سواء اتصل أم لا، رفعه الصحابي أم غيره، فمتىٰ كان المتن مضافًا إلىٰ النبي ﷺ فهو مرفوع.

(٢) قاله ابن الصلاح. «علوم الحديث» (١/ ٣٦٣)، وتبعه العراقي في الألفية. «النكت الوفية» (١/ ٣١٦- ٣١٨).

(٣) نسبه ابن الصلاح إلىٰ الخطيب البغدادي، وتبعه العراقي، وابن كثير، وجماعة، وتعقب =

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**٦- وَعَـــذلُ عذُولِـــي مُنكَـــرٌ لَا أسِـــيغُهُ**

**وَزُورٌ وَتَدلِـــــيسٌ يُـــــرَدُّ وَيُهمَـــــلُ**

قال: (**وَعَذلُ عذُولِي**) أي: لومُ لائمي (**مُنكَرٌ**) أي: مجحود منِّي (**لَا أسِيغُهُ**) أي: لا أجوِّزه (**وَزُورٌ**) أي: كذب، (**وَتَدلِيسٌ**) أي: غش وخداع (**يُرَدُّ**) علىٰ عاذلي (**وَيُهمَلُ**) كل ذلك، فلا أقبلُ منه شيئًا.

وقد ورَّىٰ بذكر: المنكر، والتدليس، وأراد ما أراده المحدِّثون.

**فالمنكر**: هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنُهُ من غير روايتِهِ، لا من الوجه الذي رواهُ منه، ولا من وجه آخر، كذا قيل[١].

**لكن المنكر قسمان:**

**الأول**: الفرد الذي ليس في راويهِ من الثِّقةِ والإتقان ما يحتمل معه تفرُّده.

**والثاني**: الفرد المخالف لما رواه الثقات.

**مثال الأول**: ما رواه النسائي[٢] وابن ماجه[٣] من رواية أبي زكير يحيىٰ بن

---

=

ذلك الحافظ، وجوز أنه إنما أورد ذلك علىٰ سبيل المثال لا التقييد. انظر: «النكت الصلاحية» (١/ ٥١١)، و«النكت الوفية» (١/ ٣١٧)، و«التدريب» (١/ ٢٠٢).

(١) أطلقه البرديجي، وتعقبه ابن الصلاح، فقال: والصواب فيه التفصيل، وانظر لتعريف البرديجي: كتاب «الحديث المنكر» (١/ ٤٣).

(٢) في «الكبرىٰ» (٦/ ٢٥٠/ ٦٦٩٠).

(٣) برقم (٣٣٣٠)، والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٢/ ١٣٩٣)
=

محمد بن قيس، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «كُلوا البلح بالتمر، فإنَّ ابن آدم إذا أكلَ غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الخَلِقَ بالجديد».

**قال النسائي:** حديث منكر.

**قال ابن الصلاح:** تفرَّد به أبو[1] زكير، وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحتَمل تفرُّده.

**ومثال الثاني:** ما رواه أصحاب السُّنن الأربعة[2] من رواية همام بن يحيىٰ، عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: «كان النبيﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

**قال أبو داود بعد تخريجه:** هذا حديث منكر[3].

فهمام بن يحيىٰ ثقة احتجَّ به أهلُ الصحيح، لكنه خالف الناس.

---

=

وأقره الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ الحكم بوضعه في «الضعيفة» برقم (٢٣١)، والحديث قد أنكره عدد من الأئمة.

(١) في (أ): ابن، وهو خطأ.

(٢) أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي (٥٤١٣)، وابن ماجه (٣٠٣).

(٣) وتمام كلامه: وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ: «اتخذ خاتمًا من وَرِق ثمَّ ألقاه» والوهم فيه من همام. اهـ

**وقال النسائي:** هذا الحديث غير محفوظ، وكذا قال الداقطني، كما نقله الحافظ ابن حجر، انظر: «التلخيص» (١/ ٢٨٤/ أضواء السلف).

**والتدليس**: وهو أن يروي الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه مِن غيرِ أن يَذكرَ أنَّه سمعه منه(١).

**وهو علىٰ ثلاثة أقسام:**

**الأول: تدليس الإسناد**: وهو أن يسقط اسمَ شيخِه الذي سمع منه، ويرتقي إلىٰ شيخ شيخه، أو مَن فوقَه، ويسنِد ذلك إليه، بلفظٍ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظٍ مُوهمٍ له، وهذا بشرطِ معاصرةِ المروي عنه، أو لُقيِّه، وعدم سماع المدلِّس مطلقًا، أو عدم سماع ما دلَّسه، وذلك مذموم، مكروه جدًّا.

وروىٰ الشافعي عن شعبة قال: التدليس أخو الكذب(٢).

**الثاني**: أن يصفَ المدلِّس شيخَه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصفٍ لا يُعرف به، من اسمٍ أو كنيةٍ أو «نسبةٍ»(٣) إلىٰ قبيلةٍ أو صَنعةٍ أو نحو ذلك، كي يُوَعِّر الطريق إلىٰ معرفة السَّامع له.

كقول أبي بكر بن مجاهد(٤) -أحد أئمة القراء-: حدَّثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به: عبد الله بن أبي داود السجستاني(٥)، وفي هذا تضييع للمرويِّ عنه،

---

(١) لم يذكر الشارح المعاصرة في الحد، هنا، لكنه سيعود فيذكره! وانظر: «النكت» (٢/ ٦١٤)، و«النزهة» (١١٤).

(٢) «علوم الحديث» (١/ ٤٥٣).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) الإمام المقرئ أبو بكر أحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد البغدادي، ولد سنة (٢٤٥)، وتوفي في شعبان سنة (٣٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٢).

(٥) الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد بسجستان =

وللمروي، فيصيرُ بعض رواته مجهولًا[١].

وكراهة هذا تختلف باختلاف قصد المدلِّس.

الثالث: تدليس التسوية: وهو أن يروي حديثًا عن شيخٍ ثقة، وذلك الثِّقة يرويه عن ضعيفٍ[٢] عن ثقة، فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من [٣أ] الثِّقة الأوَّل فيُسقط الضعيف الذي في السَّند، ويجعلُ الحديثَ عن شيخِه الثِّقة عن الثِّقة الثَّاني، بلفظٍ محتملٍ، فيستوي الإسناد كلُّه ثقات، وهذا شرُّ الأقسام.

أمَّا من كان يدلِّس عن الثقات؛ فحديثُه مقبولٌ، وتدليسُه غير مذموم، كتدليس سفيان بن عيينة.

❊❊❊

=

(٢٣٠)، وله مصنفات منها «المصاحف» توفي في ذي الحجة سنة (٣١٦)، «السير» (١٣/ ٢٢١).

(١) انظر: «النكت» (٢/ ٦٢٦).

(٢) قال ابن حجر: لا اختصاص له بالضعيف. انظر: «النكت» (٢/ ٢٦١).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٧- أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلُ الأَسَىٰ
وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

قال: (أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ) أي: في حبِّك، مولهًا قلبي بذلك، (مُتَّصِلُ الأَسَىٰ) أي: مصحوبًا بالحزن لا انفكاك له عنِّي، ولا براح، كما قال: «وحزني ودمعي مرسل ومسَلسلُ».

(وَمُنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ) إليك من الوسائل المؤلِّفة بين المسئول والسَّائل.

وقد ورَّىٰ بذكر: المتصل، والمنقطع، وأراد ما عليه أهل الأثر.

**فالمتصل:** ما اتَّصل إسناده إلىٰ النبي ﷺ، أو إلىٰ واحد من الصحابة حيثُ كان ذلك موقوفًا عليه.

أمَّا قول التابعي -إذا اتصل إسناده إلىٰ ذلك التابعي- فلا يُسمَّىٰ متَّصلًا[1].

ومطلَقُ المتَّصل يقَعُ علىٰ: المرفوع، والموقوف.

**وأما المنقطع:** وهو ما سقط من رواتِهِ[2] واحد غير الصحابي.

---

(١) فُهم هذا من اقتصار ابن الصلاح علىٰ المرفوع والموقوف في حد المتصل، وصرح به العراقي في الألفية فقال: ولم يروا أن يدخل المقطوع؛ أي: في حد الموصول، قال البقاعي: وإنما فروا من أن يسموا نوعًا واحدًا متصلًا مقطوعًا؛ لنفور الطبع من وصف شيء واحد بوصفين متضادين لغة. اهـ «النكت الوفية» (١/ ٣٢٤)، وانظر: «التدريب» (١/ ٢٠١).

(٢) في (أ): راويه، وهو خطأ.

**وقيل:** ما سقط منه قبل الوصول إلىٰ التابعي شخص واحد.

**وقيل:** ما لم يتَّصل إسناده.

**وعن بعضِهِم:** أنَّ المنقطع مثل المرسل، وقال بهذا كثيرٌ من الفقهاء، وغيرهم.

**لكن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال:** ما رواه التَّابعي عن النبي ﷺ.

**وأكثر ما يوصف بالانقطاع:** ما رواهُ مَن دُون التَّابعي عن الصحابي[1].

❊❊❊

(١) كمالك عن ابن عمر، انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٠٩).

**قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

**٨- وَهَا أَنَا فِي أَكفَانِ هَجرِكَ مُدرَجٌ
تُكَلِّفُنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحمِلُ**

قال: (وَهَا أَنَا) الهاء: للتنبيه، أي: أنبِّه على أنِّي (فِي أَكفَانِ هَجرِكَ) لو هجرتني (مُدرَجٌ) وهو خبر تحسر وتحزن به، وفيه: تشبيه الهجر الحاصل -لو كان- بأكفان الميت.

وقوله: (تُكَلِّفُنِي) أي: حمل ما فيه كلفة ومشقة عليَّ (مَا لَا أُطِيقُ) من شدة الهجر، ومقاساة الإعراض (فَأَحمِلُ) ذلك امتثالًا.

**وقد ورَّىٰ بذكر:**

**المدرج**، وأراد المصطلح عليه عند المحدِّثين، وهو علىٰ أربعة أقسام:

**الأول:** ما أُدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته إمَّا الصحابي، أو من بعده موصولًا بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين الكلام بذِكر قائِلِه، فيلتَبِس علىٰ مَن لم يعلم حقيقةَ الحال، ويتوهَّم أنَّ الجميع مرفوع.

**الثاني:** أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلَّا طرفًا منه فإنَّه عنده بإسناد آخر، فيجمَعُ الراوي عنه طرفي الحديث بإسناد الطرف الأوَّل، مِن غير إسناد الطرف الثاني.

**الثَّالث:** أن يُدرج بعضَ الحديث في حديثٍ آخر مخالف له في السند.

**الرابع:** أن يروي بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف، فجمع الكلَّ علىٰ إسناد واحد، مما اختلفوا فيه، ويُدرِج رواية من خالفهم معهم

علىٰ الاتفاق[1].

وتعمُّد الإدراج غير جائز[2].

❊ ❊ ❊

(١) «علوم الحديث» (١/ ٥٣٢)، وانظر: «النزهة» (١٢٤).

(٢) انظر: «شرح التقريب» (١٣٦).

**قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:**

**٩-وَأَجـرَيتُ دَمعِـي فَـوقَ خَـدِّي مُـدَبَّجًا**

**وَمَــا هِــيَ إِلَّا مُهجَتِــي تَــتَحَلَّلُ**

قال: (**وَأَجرَيتُ**) بسبب هجرك وإعراضك (**دَمعِي فَوقَ خَدِّي مُدَبَّجًا**) أي: ممزوجًا بدم، والتدبيج: التزيين، فكأنه يمزج دمَه[1] بدمعه، وأجرىٰ ذلك فوق خدِّه زينة.

وقوله: (**وَمَا هِيَ**) أي: قضيَّتي أو حالي، وفسَّر ذلك بقوله: (**إِلَّا مُهجَتِي**) أي: روحي (**تَتَحَلَّلُ**) أي: تذوب شيئًا فشيئًا، من هجرك لي، وإعراضك عنِّي.

**وقد ورَّىٰ بذكر:**

**التدبيج**، وأراد معناه في فنِّ الحديث، وهو: أن يروي كلٌّ من القرينين عن الآخر.

**والتدبيج**: مأخوذ من ديباج الوجه، وهما الخدان، فيقتضي ذلك تسوية من الجانبين، والقرينان مستويان فيما يرويه، أي: كلٌّ منهما عن الآخر.

ومن رواية القرين عن مثله ما ليس بمدبج، وهو: أن يروي «أحد»[2] القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يُعلم.

❀❀❀

(١) في (أ): دمعه بدمعه! وهو خطأ.

(٢) ساقط من (أ).

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٠- فَمُـــتَّفِقٌ جَفنِـــي وَسُـــهدِي وَعَبْرَتِـــي
وَمُفتَـــرِقٌ صَـــبرِي وَقَلبِـــي المُبلَـــبَلُ

قال: (فَمُتَّفِقٌ جَفنِي وَسُهدِي) أي: أرقي وسهري[1] (وَعَبرَتِي) أي: دمعِي، من: عبَرَت عينه أي دَمَعت، وسال دمعُها لما بُليت به من الهجرِ الذي نشأ عنه إِجراء الدَّمع، وذوب الروح، (وَمُفتَرِقٌ صَبرِي وَقَلبِي المُبلَبَلُ) أي: الحزين، فهما ضدان لا يجتمعان لعدم صبره علىٰ مكابدة الحزن، وفيض الدمع ودوام السُّهاد، وهجر الرُّقاد.

❀❀❀

(١) «القاموس المحيط» (٢٣١).

**ثم قال:**

١١-وَمُؤتَلِفٌ وَجدِي وَشَجوِي وَلَوعَتِي
وَمُختَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنكَ آمُلُ

(وَمُؤتَلِفٌ وَجدِي وَشَجوِي) أي: حزني (وَلَوعَتِي) أي: [٤أ] حرقتي (وَمُختَلِفٌ حَظِّي) أي: بختي (وَمَا مِنكَ آمُلُ) أي: أرجوه، من نظرٍ إليَّ، وعطفٍ عليَّ، ولطفِ كلامٍ، وذهاب كِلام.

وقد ورَّىٰ بـ: المتفق والمفترق عند حفاظ الحديث، والمؤتلف والمختلف عندهم أيضًا.

**فالمتفق والمفترق**: ما اتَّفق لفظًا وخطًّا.

وذلك أقسام كثيرة، فمن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة متعاصرون في طبقة واحدة[(١)]:

**فالأول**: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر البغدادي القطيعي، سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل «المسند» و«الزهد»[(٢)].

**والثاني**: أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسىٰ السَّقطي البصري، يُكنىٰ أبا بكر أيضًا، يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّورقي -بدال مهملة مفتوحة-.

---

(١) «علوم الحديث» (٢/ ١٧٦) وهذا مثال للقسم الثاني حسب تقسيم ابن الصلاح، وانظر ما سبق في شرح ابن قطلوبغا.

(٢) في (أ): الزهري!

**والثالث:** أحمد بن جعفر بن حمدان الدِّينوري، حدَّث عن عبد الله بن محمد ابن سنان الرومي[١].

**والرابع:** أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطرسوسي، روىٰ عن عبد الله ابن جابر، ومحمد بن حصين بن خالد الطرسوسي.

**ومن غريب الاتفاق:**

محمد بن جعفر بن محمد، ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنةٍ واحدة، وكلٌّ منهم في عشر المئات[٢]، وهم:

- أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البغدادي.
- والحافظ أبو عمر محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري.
- وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي.

ماتوا سنة: ستين وثلاثمائة.

**ومنها: الاتفاق في الكُنية والنِّسبة معًا نحو:** أبي عمران الجَوني[٣]، رَجُلان:

**الأول:** بصري، وهو أبو عمران عبد الملك بن حبيب الجوني التابعي

---

(١) في (أ): الروحي.

(٢) **قال الذهبي في «العبر» (٢/ ١٠٧) بعد أن ذكر تراجم الثلاثة المذكورين:** ومن غرائب الاتفاق موت هؤلاء الثلاثة في سنة واحدة وهم في عشر المائة، وأسماؤهم وآباؤهم وأجدادهم شيء واحد. اهـ

وترجم لهؤلاء الثلاثة ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٢) ثم ذكر كلام الذهبي السابق.

(٣) في (أ): الجويني، وهو خطأ.

المشهور، وسُمِّي: عبد الرحمن، ولم يُتابع من سمَّاه علىٰ ذلك.

**والثاني:** أبو عمران موسىٰ بن سهل بن عبد الحميد الجوني، روىٰ عن الرَّبيع بن سليمان وطبقته، وهو بصري سكن بغداد.

**ومن ذلك: ما ذكره الخطيب:** أبو عمر الحَوْضي [١]، اثنان [٢].

**ومن ذلك: الاتفاق في الاسم واسم الأب والنِّسبة:** محمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان:

**الأول:** القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس ابن مالك، الأنصاري، البصري، شيخ البخاري.

**والثاني:** أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري مولاهم، بصري أيضًا، ضعَّفه العقيلي، وغيرُه.

والمؤتلف خطًّا، المُختَلِف لفظًا [٣] من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها، وإن لَم يَعرِف المحدِّث هذا؛ أكثَرَ عِثَاره وافتضح [٤]، ولذلك أَلَّف فيه

---

(١) في (أ): الخوخي.

(٢) الحوضي: بفتح الحاء بعدها واو ساكنة، ولم يذكروا إلا حفص بن عمر الحوضي -نسبة إلىٰ موضع بالبصرة- كما في «توضيح المشتبه» (٣/ ١٨٠)، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٤٩٤)، لكن كلام السمعاني في «الأنساب» (٢/ ٣٣٦) يشير إلىٰ أن هناك غيره أيضًا إلا أنه لم يُسَمِّ أحدًا.

(٣) في (أ): المحتلف خطًّا، المختلف لفظًا، وفي (ج): المؤتلف: مكررة مرتين! والمثبت من (ب).

(٤) في «علوم الحديث» (٣٦٣/ مؤسسة الكتب): كثر عثاره، ولم يعدم مخجلًا. اهـ وعبارة المؤلف موافقة لما في «التدريب» (٢/ ٢٦٠).

أهلُ الفنِّ كتبًا مفيدةً[١].

**فمن ذلك:** كَريز وكُرَيز، حكىٰ أبو علي الغسَّاني[٢] في كتابه «تقييد المُهمَل»[٣] عن محمد بن وضَّاح: أنَّ (كَريزًا) بفتح الكاف في خزاعة، و(كُرَيزًا) بضمِّها في عبد شمس بن عبد مناف[٤].

**ومنه:** (حزام) بالزاي، في قريش، و(حرام) بالراء المهملة، في الأنصار.

**ومنه:** ما قاله الخطيب الحافظ: (العيشيون) بصريُّون، و(العبسيون) كوفيون، و(العنسيون) شاميون، وكذا قالَه الحاكمُ قبلَه، وذلك علىٰ الغالب.

**فالأول:** بالشين المعجمة، وقبلها مثنَّاة تحتيَّة.

**والثاني:** بالباء الموحدة.

**والثالث:** بالنون، والسين مهملة فيهما.

**ومنه:** (السَّفر) بإسكان الفاء، و(السَّفَر) بفتحها.

(الكُنىٰ) من **ذلك:** بالفتح، وغيرُها: بالإسكان.

---

(١) ذكرها العراقي في «شرح الألفية» (٣/ ١٢٩)، وابن حجر في «النزهة» (١٧٧-١٧٩)، وانظر: «التدريب» (٢/ ٧٩٠-٧٩١).

(٢) الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الأندلسي، الجياني، ولد سنة (٤٢٧) وتوفي في شعبان سنة (٤٩٨)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٤٨).

(٣) **قال ابن بشكوال:** جمع كتابًا في رجال الصحيحين سماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، وهو كتاب حسن مفيد، أخذه الناس عنه. «السير» السابق.

(٤) «علوم الحديث» (٣٦٥)، و«التدريب» (٢/ ٢٦٢).

ومن[1] المغاربة مَن سكَّن (فاء): أبي السَّفَر: سعيد بن يُحمِد[2]، وذلك خلاف قول أهل الحديث، قاله الدارقطني[3].

❀❀❀

(١) في (أ): ومنها، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: محمد، وما أثبتُّه هو الصواب.

(٣) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٥)، وحكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ١١٩١) وعبارته: وحكاه الدارقطني، وهي أحسن من قول المؤلف: قاله الداقطني، لأن ما نقله هو معنىٰ كلام الدارقطني لا نصه.

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٢- خُـذِ الـوَجدَ عَنِّـي مُـسنَدًا وَمُعَنعَـنًا**

**فَغَيـرِي بِمَوضُـوعِ الهَـوىٰ يَتَحَـيَّلُ**

قال: (**خُذِ الوَجدَ**) أي: الحبَّ والغرام (**عَنِّي**) هو أمر لمن جرَّده في نفسه، أو لكلِّ محبٍّ مغرم (**مُسنَدًا**) أي: منتهيًا إليَّ (**وَمُعَنعَنًا**) عنِّي (**فَغَيرِي**) ممن يدعي الحب وليس عريقًا فيه (**بِمَوضُوعِ**[١] **الهَوَىٰ**) يعني: ملصقه[٢]، أخذًا من قولهم: فلان مُلصق بالهوىٰ، أي: دخيل فيه.

(**يَتَحَلَّلُ**)[٣] ويتنصَّل[٤] متبرِّيًا منه، كأنه بتحلُّلِه: حلل ما حرَّم الله شروعه، كالمحرم بالحج إذا تحلَّل فإنه حلَّ له[٥] ما حُرِّم عليه[٦] بالإحرام من محظور، فشبَّه تلبُّس غيره بأسباب الهوىٰ بتلبُّس الحاج، وذلك استعارة مكنية، كنىٰ عن المشبَّه به بما هو من روادفه وهو التحلُّل، وأثبته للمشبَّه تخييلًا لأنَّه من جنسه.

**وورَّىٰ بـ**: المسند، والمعنعن [٥أ] عند المحدِّثين، والموضوع كذلك.

**فالمسند**: كما قال ابن عبد البر[٧]: ما رُفع للنبي ﷺ خاصَّة متَّصلًا أو

(١) في (أ): بمقطوع، وهو خطأ.

(٢) من (ج)، وفي (أ) و(ب): بملصقه.

(٣) كذا في النسخ الثلاث.

(٤) في (أ): ويتصل، وهو خطأ.

(٥) في (أ): حلاله! وهو خطأ.

(٦) في (أ): حرم عليه الله، والمثبت من (ب).

(٧) الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري القرطبي، صاحب «التمهيد» و«الاستذكار»، توفي سنة (٤٦٣)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٦).

منقطعًا [١].

**فالاتصال:** مالك عن نافع عن ابن عمر عن الرسول الله ﷺ.

**والانقطاع:** مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ.

فهذا مُسند لإسناده إلىٰ رسول الله ﷺ وهو منقطع لعدم سماع الزهري من ابن عباس، فحينئذٍ يستوي المسند والمرفوع [٢].

**وقيل:** المسند: الذي اتَّصل إسنادُه من راويه [٣] إلىٰ منتهاه [٤].

**قال ابن الصلاح:** وأكثر استعمال ذلك فيما جاء عن النبي ﷺ خاصَّة [٥].

**وقيل:** المسند: ما رُفع إلىٰ النبي ﷺ بإسناد متَّصل.

وبِهِ جزَمَ الحاكم النيسابوري [٦]، وحكاهُ ابنُ عبد البر قولًا للبعض [٧].

---

(١) قاله في «التمهيد» (١/ ٢١) وانظر (١/ ٢٥) منه، ومعناه أنه جعله من صفات المتن.

(٢) قال ابن حجر: وأبعد ابن عبد البر حيث قال: المسند المرفوع، ولم يتعرض للإسناد لصدقه علىٰ المرسل والمعضل إذا كان المتن مرفوعًا، ولا قائل به. «النزهة» (١٥٥).

(٣) في (أ) و(ب): روايه، وفي (ج): رواته، وما أثبته أقرب.

(٤) وهذا قول الخطيب، ومعناه أنه جعله من صفات الإسناد، وحينئذٍ يستوي المسند والمتصل! إلا أن الخطيب ذكر أن أكثر استعمال المسند فيما أسند إلىٰ النبي ﷺ.

(٥) «علوم الحديث» (١/ ٣٦١).

(٦) وهذا نظرٌ منه إلىٰ المسند باعتبار السند والمتن جميعًا، وهو الراجح في حد المسند؛ لأمرين:

**الأول:** أن الحدين السابقين يجعلان المسند مرادفًا لغيره والأصل عدم الترادف، وأن كل اسم من هذه الأسماء يخص نوعًا من أنواع علوم الحديث.

**الثاني:** أنه الموافق لاستعمالات الأئمة. انظر: «النكت الوفية» (١/ ٣٢١-٣٢٢)، و«فتح المغيث» (١/ ١١٩)، «النزهة» (١٥٤).

(٧) «التمهيد» (١/ ٢٥).

**والمعنعن**: وهو الرِّواية بلفظِ (عن) مِن غيرِ بيانٍ للتحديث، والإخبار، والسَّماع، وهو من قبيل «الإسناد»[١] المتَّصل علىٰ الصحيح، بشرط: سلامة الرَّاوي له بالعنعنة من التدليس، وثبوت ملاقاتِهِ للمرويِّ عنه بها[٢].

**والموضوع**: وهو شرُّ الضعيف، وهو: المكذوب، ويقال فيه: المختَلَق المصنوع[٣]، لأنَّ واضعَه اختَلَقه وصنَعَه.

ولا يجوز رواية الموضوع في أيِّ حالٍ إلَّا مبينًا بالوضع.

**وعن سفيان قال**: ما ستر الله أحدًا يكذِبُ في الحديث[٤].

**وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال**: لو أنَّ رجلًا همَّ أن يكذِبَ في الحديث لأسقطه الله.

**وعن ابن المبارك قال**: لو همَّ رجلٌ في السَّحَر أن يكذِبَ في الحديث؛ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب!

وقيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟! فقال: يعيش لها الجهابذة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

**ثمَّ الواضعون للحديث أصناف[٥] بحسب ما يحملهم علىٰ الوضع:**

---

(١) من (ب).

(٢) في (أ): للمروي به عنه بها، والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) في (أ): الموضوع! والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) أسنده ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٣٨).

(٥) كثيرة، ذكر ابن الجوزي ثمانية أقسام في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٨-٣٥)، وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٥٤٠)، و«النكت الوفية» (١/ ٥٤٩).

**منهم الزنادقة:** قصدوا بوضعِهِم إضلال الناس، كعبد الكريم بن أبي العوجاء، وبيان[١]؛ فالأول: أمَرَ بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي[٢]، والثاني: قتله خالد القسري.

**وروىٰ العقيلي**[٣] **بسنده إلىٰ حماد بن زيد قال:** وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث!!

**ومنهم من وضع انتصارًا لمذهبه:** كالرافضة.

**ومنهم من وضع ما يوافق فعل الأمراء، أو آرائهم:** كغياث بن إبراهيم، وضع للمهدي في حديث: «**لا سبق إلَّا في نصل، أو خف، أو حافر**»[٤] فزاد فيه: «أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاكَ يلعبُ بالحمام، فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال: «أنا حملتُه علىٰ ذلك!»[٥].

**ومنهم من كانوا يتكسبون به:** كأبي سعد المدايني[٦].

---

(١) بيان بن سمعان الهندي كان زنديقًا، وقصة قتل خالد إياه ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٩).

(٢) ذكر هذا ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٨).

(٣) في «الضعفاء» (١/ ١٤)، وأسنده الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٥٥٤ رقم (١٣١١).

(٤) الحديث بدون الزيادة الموضوعة أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٧٤/ ١٠١٣٨)، وغيره من حديث أبي هريرة وسنده صحيح، وذكره شيخنا في «الجامع الصحيح» (٣/ ٢١٠).

(٥) القصة في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٢٥)، و«النكت الوفية» (١/ ٥٥٣).

(٦) انظر: «النكت الوفية» (١/ ٥٥٤).

ومنهم غير ذلك[1] عصمنا الله من الزلل.

***

(١) **قال ابن الصلاح**: وأعظمهم ضررًا قوم من المنسوبين إلىٰ الزهد، وضعوا الحديث احتسابًا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم، وركونًا إليهم، ثم نهضت جهابذة الحديث لكشف عوارها ومحو عارها، والحمد لله. «علوم الحديث» (١/ ٥٤٠).

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٣ - وَذِي نُبَذٌ مِن مُبهَمِ الحُبِّ فَاعتَبِر
وَغَامِضُهُ إِن رُمتَ شَرحًا أُطَوِّلُ

قال: (وَذِي) إشارة إلىٰ الوجد، وإلىٰ ما ورَّىٰ به (نُبَذٌ) أي: شيء يسير.

قال في «النهاية»[(١)]: وفي حديث أنس: «إنما كان البياض في عنفقته وفي الرأس نبذ»[(٢)]؛ أي: يسيرًا من شيب، يعني: النبي ﷺ.

(مِن مُبهَمِ الحُبِّ) أي: العشق، يعني مَن عَشَق، أبهم فيه المعشُوق (فَاعتَبِر) أي: فتأمل وتفكَّر، هل الحبُّ سهل، أو لا، واتَّعظ بحالي.

وانظر إلىٰ قول القائل[(٣)]:

هل الحب فاسلم بالحشا ما الهوىٰ سهل
فأوَّله سقم وآخره قتل

والسعيد من وُعظ بغيره.

وأشار إلىٰ المبهم، والاعتبار، والغامض، عند أهل الحديث فقال: (وغَامِضُه)

---

(١) لابن الأثير (٥/ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٤٦)، ومسلم (٢٣٤١).

(٣) هو شرف الدين ابن الفارض، وهما بيتان كما في «نفح الطيب» (٦/ ٣١٤) ونصهما:

هو الحبُّ فاسلم بالحشَا ما الهوىٰ سهلُ فما اختاره مُضنًىٰ به وله عقلُ
وعِش خالِيًا فالحبُّ راحتُه عَنًا فأوَّله سُقمٌ وآخرُه قتلُ

أي: الحب الدقيق عن الفهم، شأنُه (إن رُمتَ) أي: أردتَ (شَرحًا أُطَوِّلُ) لكَ شَرحَه، فإنَّه مسندٌ إليَّ ومعنعن عنِّي.

**فالمبهم**: مَن أُبهم ذِكرُه في الحديث، أو في الإسناد من الرجال والنساء.

فمن ذلك: حديث عائشة ﵂: أنَّ امرأة سألت النبي ﷺ عن غُسلها من الحيض؟ قال: «**خذي فرصة من مسك فتطهَّري بها**»[1] الحديث.

فهذه المرأة المبهمة اسمُها: أسماء بنت شَكَل، وهو الصحيح، لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في «صحيح مسلم».

**والاعتبار**: أن تعمد إلىٰ حديثٍ لبعضِ الرُّواة، فتعتبره[2] برواية غيره من الرُّواة، وتسبُر [٦أ] طرق الحديث، لتَعرِف هل شارَكَه في ذلك غيره، فَرَواه[3] عن شيخه أم لا، فإن كانَ شارَكَه أحدٌ ممن يُخرَّج حديثُه للاعتبار به والاستشهاد، فيُسمَّىٰ ذلك الحديث: تابِعًا[4].

وإن لم تجد أحدًا تابعَهُ عليه عن شيخه، فانظر: هل تابعَ أحدٌ شيخَ شيخِه فرَوَاه متابِعًا له، أم لا؟

فإن وَجدت أحدًا تابعَ شيخَ شيخِه فرواه كما رَوَاه فسمِّه أيضًا تابعًا، وقد يسمُّونَه: شاهدًا.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٢/ ٦٠)، ورواية تسميتها في (٣٣٢/ ٦١).

(٢) في (ب): فتعتمده، وفي(أ): فتعبره.

(٣) في (أ) و(ج): ورواه.

(٤) في (ب) زيادة: «وقد يسمونه شاهدًا».

وإن لم تجد فافعل ذلك فيمَن فوقَه إلىٰ آخر الإسناد، حتىٰ في الصحابي، فكلُّ مَن وُجِد له متابعٌ فسمِّه: تابِعًا، وقد يُسمُّونه: شاهدًا.

فإن لم تجد لأحدٍ ممن فوقَه متابعًا عليه: فانظر هل أتىٰ بمعناه حديثٌ آخر: فَسَمِّ ذلك الحديث شاهدًا، وإن لَا؛ فقد عُدِمت المتابعات والشواهد؛ فالحديث إذن فرد.

**والغامض**[١]: كحديث[٢] رواه النسائي[٣] من رواية قاسم بن محمد[٤]، عن ابن مسعود قال: «أصاب النبي ﷺ بعض نسائه، ثم نام حتىٰ أصبح...» الحديث.

فإنَّ القاسم لم يدرك ابن مسعود[٥].

❊❊❊

(١) تفسير الشارح للغامض موافق لتفسير ابن عبد الهادي، وسبق أن الأقرب ما قاله ابن قطلوبغا في «شرحه»، والله أعلم.

(٢) في (أ): حديث، والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) برقم (٣٠٠٢/ كبرىٰ) من طريق عمر بن أيوب عن أفلح عن القاسم عن ابن مسعود فذكره، ثم قال النسائي: الأوَّل أولىٰ بالصواب، رواية ابن وهب وحماد بن خالد. اهـ
قلت: وروايتهما أسندها قبل هذا برقم (٣٠٠٠) و(٣٠٠١) عن أفلح عن القاسم عن عائشة، وحديثها في الصحيحين، فهو من مسند ابن مسعود كما ترىٰ النسائي يجعله وهمًا، وأيضًا سنده ضعيف للانقطاع.

(٤) في (أ): القاسم بن محمد بن مسعود ! وهو خطأ.

(٥) كما في «تحفة التحصيل» (٢٦١).

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**١٤- عَزِيـــزٌ بِكُـــم، صَـــبٌّ ذَلِـــيلٌ لِعِـــزِّكُم**
**وَمَـــشهُورُ أَوصَـــافِ المُحِـــبِّ الـــتَّذَلُّلُ**

قال: (**عَزِيزٌ**) أي: معزوز (**بِكُم**) أي: بحبِّكم، أي أنه قوي علىٰ مقاساة الأحزان (**صَبٌّ**) أي: عاشق مستهام (**ذَلِيلٌ**) أي: خاضع منكسر (**لِعِزِّكُم**) وفيه الطباق بين «عزيز» و«ذليل».

والتورية بـ: (**العزيز**) عند المحدثين، والإشارة إلىٰ (**المشهور**) بقوله: (**وَمَشهُورُ أَوصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ**) أي: للمحبوب، لعطفٍ عليه، وإحسانٍ إليه.

❀❀❀

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

**١٥ - غَـرِيبٌ يُقَاسِـي الـبُعدَ عَـنكُم وَمَـا لَـهُ**

**وَحَقِّـــكَ عَـــن دَارِ الهَـــوَىٰ مُـــتَحَوَّلُ**

قال: (غَرِيبٌ) أي: في هذه الدار، وليس له قرار بانقطاعه عن محبوبه (**يُقَاسِي البُعدَ عَنكُم**) بالهجر (وَمَا) أي: وليس (**لَهُ وَحَقِّكَ عَن دَارِ القَلَا مُتَحَوَّلُ**) يعني: أنه ليس له أن يتحوَّل عن دار أصابه فيها الهجر، ووطَّن نفسه علىٰ مقاساة الغربة، راجيًا من الله القربة وصابرًا، فإن الفرج مع الصبر، وإن مع العسر يسرًا.

وورَّىٰ بالغريب عند أهل الحديث.

**فالغريب**: عندهم هو: الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، أو[1] الحديث الذي ينفرد فيه بعضُهُم بأمرٍ لا يشركُه فيه غيرُه، إمَّا في متنه، وإمَّا في إسناده، قاله الحاكم[2].

**وقال ابن منده**: «الغريب: كحديث الزهري، وقتادة، وغيرهما ممَّن يُجمعُ حديثُهم إذا انفرد الرَّجُل عنهم بالحديث؛ يسمَّىٰ: غريبًا.

فإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة، واشتركوا فيه؛ يُسمَّىٰ: عزيزًا.

فإذا روىٰ الجماعةُ عنهم حديثًا؛ يُسمَّىٰ: مشهورًا».

وكذا قال محمد بن طاهر المقدسي[3].

---

(١) في (أ): (و)، وهو خطأ.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٣١١/ ط:ابن حزم)، وانظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٣).

(٣) الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي القيسراني المقدسي، مات ببغداد في ربيع الأول سنة (٥٠٧ هـ)؛ «شذرات الذهب» (٦/ ٣٠)، وكلامه في «شروط الأئمة الستة» (٢٣) له.

**قال الناظم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٦- فَـرِفقًا بِمَقطُـوعِ الوَسَـايِلِ مَـا لَـهُ
إِلَـيكَ سَـبِيلٌ لَا وَلَا عَـنكَ مَعـدِلُ

قال: (فَرِفقًا) طلب من محبوبه أن يترفَّق به، وهو لين الجانب، وهو خلاف العنف، وفي الحديث: «**ما كان الرفق في شيء إلا زانه**»[(١)] أي: اللطف.

(**بِمَقطُوعِ الوَسَايِلِ**) أي: القربات من المحبوب، والوسائل جمع وسيلة، وهي ما يتقرَّب به، والوسل: الرغب إلىٰ الله تعالىٰ (**مَا لَهُ إِلَيكَ سَبِيلٌ**) أي: طريق (**لَا**) تأكيدًا لـ: «ما»، (**وَلَا**) له (**عَنكَ مَعدِلُ**) يعدل إليه شوقًا إلىٰ مشاهدة الجمال.

وقد أشار إلىٰ (**المقطوع**) عند المحدثين، بقوله: «بمقطوع الوسائل» وهو: الموقوف علىٰ التابعي، ويُجمع علىٰ مقاطع ومقاطيع، ويُعبَّر به عن المنقطع كما وُجِد في كلام الشافعي رضي الله عنه، وكلام أبي القاسم الطبراني[(٢)]، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) الحافظ الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي صاحب المعاجم الثلاثة، توفي في ذي القعدة سنة (٣٦٠) وله مائة سنة وعشرة أشهر، «شذرات الذهب» (٤/ ٣١٠).

(٣) حكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/ ٣٦٥) عن الشافعي والطبراني، وحكاه عن بقيتهم العراقي في «شرح الألفية» (١/ ١٨٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٢٦)، و«السيوطي في «التدريب» (١/ ٢١٨).

=

وجعل الحافظ أبو بكر البردعي[١] المنقطعَ: قول التابعي[٢].

❀❀❀

=

قال البقاعي في «النكت» (١/ ٣٢٧): الشافعي قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح. اهـ وكذا قال السيوطي.

قال السخاوي: ولكنه وإن كان سابقًا حدوث الاصطلاح فقد أفاد ابن الصلاح أنه رأىٰ ذلك أيضًا في كلام الطبراني وغيره ممن تأخَّر، فالتعبير بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في تعبيرهم. اهـ

قلت: قد أبان الحافظ ابن حجر هذا، فقال: «فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن، وقد أطلق بعضُهم هذا في موضع هذا، وبالعكس تجوزًا عن الاصطلاح» «النزهة» (١٥٤).

(١) في (أ): البرغي! وهو خطأ، وهو: الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي، توفي سنة (٣٠١)، «شذرات الذهب» (٤/ ٦).

(٢) أي أن البردعي عكس القول السابق، فجعل المنقطع قول التابعي، بينما في عبارة من سبق إطلاق المقطوع علىٰ ما في سنده سقط، وكلام البرديجي هذا في جزء له لطيف تكلم فيه علىٰ المنقطع والمرسل، انظر: «التبصرة والتذكرة» (١/ ١٢٤)، و«فتح المغيث» (١/ ١٢٦).

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

١٧- وَلَا زِلتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفعَةٍ
وَمَا زِلتَ تَعلُو بِالتَّجَنِّي فَأَنزِلُ

قال: (فلَا زِلتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفعَةٍ) هذا دعاء للمحبوب باستمرار رُقيِّه في عز منيع، لا يُنال بمكروه، ورفعة كذلك، وعلو في الرتبة والمكانة، لا في الحسن، إذ ليس له كبير فائدة (وَلَا زِلتَ تَعلُو) هو دعاء أيضًا باستمرار العلو (بِالتَّجَنِّي) أي: علىٰ المحبِّين (فَأَنزِلُ) عن رتبة براءتهم لادِّعائك عليهم ذنوبًا.

وقد ورَّىٰ بـ: علو الإسناد عند المحدِّثين بقوله: «تعلو»، و: النازل بقوله: «فأنزل»، مريدًا للإسناد النازل، وهو ضد العالي.

والإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة مؤكَّدة.

**عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال [٧أ] من شاء ما شاء».**

وطلبُ العلو فيه سنَّة أيضًا، ولهذا تُستحبُّ الرِّحلة فيه، لأجل طلبه[١].

**وعن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف».**

**وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: «بيتًا خاليًا، وإسنادًا عاليًا».**

---

(١) ألف الخطيب رسالة: «الرحلة في طلب الحديث» وهي مطبوعة، طرزها بأحاديث وآثار جميلة.

قال بعضُهم: «قُرب الإسناد قُرب أو قُربة إلىٰ الله تعالىٰ»[١].

و[٢]العلو: يُبعِد الإسناد من الخلل، لأنَّ كل واحد من رجالِهِ يُحتمل أن يقعَ الخللُ من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قِلَّتهم: قِلَّة جهات الخلل، وفي الكَثرة: الكثرة[٣]، وهذا واضح[٤].

والعلو المطلوب في رواية الحديث علىٰ خمسة أقسام[٥]:

الأول: القُرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجلِّ الأنواع.

الثاني: القرب من إمامٍ من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلىٰ رسول الله ﷺ فهو عالٍ بالنظر إلىٰ ذلك الإمام.

الثالث: العلو بالنسبة إلىٰ رواية الصحيحين، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعتمدة، وقد كثُر اعتناء متأخِّري المحدِّثين بهذا النوع، وممن وُجِد ذلك

---

(١)القائل محمد بن أسلم الطوسي وسبق تخريج الأثر، والذي قبله.

(٢)هذه فائدة العلو.

(٣)من (ب)، و(ج)، وسقط (في الكثرة) من (أ).

(٤)«علوم الحديث» (١/ ٧٥٢).

قال ابن حجر في «النزهة» (١٥٦-١٥٧): وإنَّما كان العلو مرغوبًا فيه، لكونه أقرب إلىٰ الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلَّت؛ قلَّت. اهـ

(٥)ذكرها ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (١/ ٧٥٣)، وانظر: «النُّكت الوفيَّة» (٢/ ٤٠٢)، و«تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦١٩).

في كلامه أبو بكر الخطيب، وبعض شيوخه، وأبو نصر بن ماكولا[١]، وأبو عبد الله الحميدي[٢]، وغيرهم من طبقتهم، وممن جاء بعدهم.

الرابع: العلو المستفاد مِن تقدُّم وفاة الراوي[٣].

الخامس: العلو المستفاد من تقدُّم السَّماع.

والأمثلة تُطلب من المطوَّلات، والله أعلم[٤].

❀❀❀

(١) الحافظ الكبير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا، أصله من أصبهان ثم انتقل إلىٰ بغداد، توفي سنة (٤٨٧)، «شذرات الذهب» (٥/ ٤٧٤).

(٢) الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأندلسي صاحب «الجمع بين الصحيحين»، توفي سنة (٤٨٨)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٠)

(٣) كأن يروي شيخ عن شيخ بواسطة اثنين أحدهما أقدم وفاة، فالسند الذي فيه المتقدم وفاة أعلىٰ، وإن استوىٰ الإسنادان في العدد. انظر: «علوم الحديث» (١/ ٧٦٢).

(٤) فائدة: ذهب قوم إلىٰ تفضيل النزول علىٰ العلو بحجة ما فيه من مشقة البحث فيعظم الأجر، حكاه عنهم الخطيب في «الجامع» (١/ ١١٦)، ورده وقال: والذي نستحبه طلب العالي إذ في الاقتصار علىٰ النازل إبطال الرحلة وتركها...

وقال ابنُ حجر في «النزهة» (١٥٧): «فإن كان في النزول مزيَّة ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردد في أن النزول حينئذ أولىٰ، وأما من رجَّح النزول مطلقًا، واحتج بأن كثرة البحث تقتضي المشقة؛ فيعظم الأجر فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف».

**قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

**١٨ - أُوَرِّي بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ**
**وَأَنتَ الَّذِي نَعنِي وَأَنتَ المُؤَمَّلُ**

قال: (**أُوَرِّي**) أي: أشير بهذه الأسماء (**بِسُعدَىٰ وَالرَّبَابِ وَزَينَبٍ**)، أُوهم أني أريد مسمياتها، وأصله من الوري، أي: ألقيا البيان وراء ظهري، (**وَأَنتَ الَّذِي نَعنِي**) أي: تُراد (**وَأَنتَ المُؤَمَّلُ**) أي: الموجود للاعتماد عليك، وفي عبارته الحصر، وهو من البلاغة، وأخذ ذلك من قوله: «ليس وراء الله مَرامًا» أي: ليس بعد الله لطالبٍ مطلب، فإليه انتهت العقول، فليس وراء معرفته، والإيمان به غاية تُقصد.

فقوله: (أورِّي...) البيت، مثل قول بعض العارفين: (ما آدم ما حواء وما إبليس، ما عرش ما سليمان وما بلقيس) الكل إشارة وأنت المعنىٰ، يا من هو للقلوب مغناطيس[1].

❊❊❊

(١) هذا من كلام الصوفية المتهافت، وهو مشعر بأن في طريقة المصنف دخَنًا!

**قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

**١٩- فَخُــذ أوَّلًا مِــن آخِــرٍ ثُــمَّ أوَّلًا**
**مِــنَ النِّــصفِ مِــنهُ فَهــوَ فِــيهِ مُكَمَّــلُ**

**٢٠- أَبَــرُّ إِذَا أَقْــسَمتُ أَنِّــي بِحُــبِّهِ**
**أَهِــيمُ وَقَلبِــي بِالــصَّبَابَةِ يُــشعَلُ**

وقوله: (**فخذ أوَّلًا**...) البيت، يعني: أنك إذا أخذت الكلمة الأولىٰ من أول البيت الأخير، وهي: أبر، وإليها أشار بقوله: (**فَخُذ أوَّلًا مِن آخِرٍ**)، وأول النصف، وهو: أهيم، وإليها أشار بقوله: (ثُمَّ أوَّلًا مِنَ النِّصفِ مِنهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ)، يعني: إبراهيم.

وورَّىٰ به؛ لأن الله وصف مسمَّاه بقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤]، وبقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود:٧٥]، وقال -عز وعلا-: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانت عليه كذلك.

وقال: (أَبَرُّ) أي: أوفي بما جعلتُ علىٰ نفسي (إِذَا أَقسَمتُ) أي: حلفتُ (أَنِّي بِحُبِّهِ) أي: بمحبتي إياه (أَهِيمُ) أي: أتحيَّر (وَقَلبِي بِالصَّبَابَةِ) أي: بنار العشق (مُشعَلُ)، فتكون تلك النار بردًا بلذة المحبة والوصل وسلامًا.

وفي قوله: (أبر) إشارة إلىٰ الإحسان المأخوذ من حديث: «**والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٨) عن عمر رضي الله عنه.

**والمعنىٰ**: أحسن عبادة ربي بشهودي أنه مطلع عليَّ وناظر إليَّ.

(فأهيم) من هام يهيم، في الأمر، إذا تحير، أي: أتحيَّر بتفكيري في عظمته، وفي الحديث: «**تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله**»[1].

جعلنا الله من سُلَّاك طريق الرشاد، وبنىٰ سائر أعمالنا علىٰ السداد، وأخذ بأيدينا يوم المعاد، بمحمَّد سيِّد العباد، وجعل ذلك خالصًا له، إنه علىٰ كل ذلك قدير، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين.

❀❀❀

وقد تمَّ تصنيفها في يوم الأربعاء ثاني عشر شهر رجب سنة اثنتين وستين وتسعمائة، والحمد لله وحده.

وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده، وآله وصحبه وسلَّم.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من طريق الوازع بن نافع وقد رُمي بالوضع، وله طرق مرفوعة ضعيفة جدًّا، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٨) موقوفًا علىٰ ابن عباس وسنده ضعيف، وجاء من طريق أخرىٰ مرفوعًا وهي أضعف.
والحديث ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ٣٤٢) من طرق وقال: أسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنىٰ صحيح، والحديث ذكره العلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (١٧٨٨) وفي تحسينه مرفوعًا نظر.
وأما معناه فنعم صحيح، ويغني عنه أدلة صحيحة معروفة، أشار السخاوي إلىٰ أحدها في الموضع المذكور.

تمت[١].

ﮂ ❋ ❋ ❋ ﮃ

(١) هذه خاتمة النسخة (أ).

وجاء في خاتمة النسخة (ب)، بعد قوله: خاتم النبيين والمرسلين: سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام علىٰ المرسلين والحمد لله رب العالمين.

قال ذلك الفقير المعترف بالعجز والتقصير: يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الزبيري الأسدي الشهير: بـ القرافي الشافعي أجاره الله من خزي الدنيا والآخرة، آمين، وكان الفراغ يوم الأربعاء المبارك في شهر ربيع الثاني يوم أحد عشر، سنة ألف ومائة وثلاثة عشر.

ولم يؤرخ في النسخة (ج) تاريخ نسخها، وخاتمها قريبة من خاتمة (ب).

# الفهرس الإجمالي

❊ ❊ ❊